

المودة
almawaddah

جمعية المودة للتنمية الأسرية
Almawaddah Society for Family Development

دراسة تحليلية للسياسات الأسرية العالمية نحو استراتيجية وطنية للأسرة السعودية



جائزة المشروعات
الرائدة في الخليج



جائزة التميز
الرقمي



جائزة مكة للتميز



جائزة الملك خالد
King Khalid Award



ح) جمعية المودة للتنمية الأسرية ، ١٤٣٩ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الأسرية ، جمعية المودة للتنمية
دراسة تحليلية للسياسات الأسرية العالمية. / جمعية المودة
للتنمية الأسرية. - جدة ، ١٤٣٩ هـ

١٩٧ ص ؛ .سم

ردمك: ١-١-٩٠٦٦٨-٦٠٣-٩٧٨

١- الاسرة السعودية ٢- العلاقات الاسرية أ.العنوان

١٤٣٩/٨٩٢١

ديوي ٣٠١,٤٢٠٥٣١

رقم الإيداع: ١٤٣٩/٨٩٢١

ردمك: ١-١-٩٠٦٦٨-٦٠٣-٩٧٨

الباحث الرئيس

أ.د / أشرف عبد الحكيم مجاهد

الباحثون المشاركون

أ.د / عائض بن سعد الشهراني

د. بن عودة بن سعيد

أ.د / نوال علي المسيري

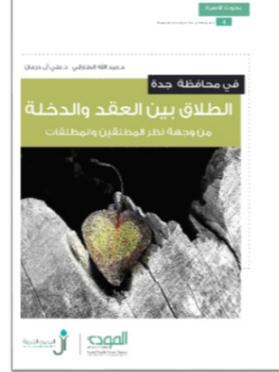
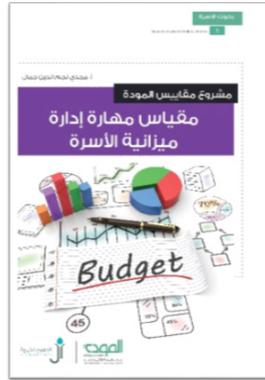
د. فضيلة قرين

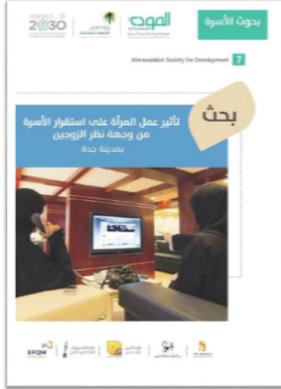
د. إبراهيم جلالين إبراهيم





نماذج البحوث والدراسات





المحتويات

محتوى الدراسة

15	الموضوع
21	الفصل الأول : مدخل الدراسة
31	الفصل الثاني : الأسرة في المملكة العربية السعودية
33	الفصل الثالث : سياسات الأسرة الواقع والتحديات
61	الفصل الرابع : نماذج عالمية للسياسات الأسرية
91	الفصل الخامس : مبادرات أسرية استراتيجية عالمية
121	الفصل السادس : تجارب عالمية رائدة في السياسات الأسرية
151	الفصل السابع : رفاية الأسرة الأوروبية توصيات ومؤشرات قياس
179	الفصل الثامن : رؤية مستقبلية للسياسات الأسرية بالمملكة العربية السعودية
197	قائمة المراجع والمصادر

جدول السياسات الأسرية

رقم الفصل	الدول الراعية لتلك السياسات الأسرية	السياسات الأسرية الفرعية	السياسات الأسرية الرئيسية	
الفصل الرابع الفصل السابع	 فرنسا	1- القوة العاملة النسائية	أولا / سياسات تسهيل دخول النساء إلى القوة العاملة	
	 ألمانيا			
	 الدانمارك			
	 كندا			
	 النرويج			
	 أيسلندا			
	 اليابان			
	 السويد			
الفصل الرابع الفصل الخامس	 أستراليا	1- دعم إجازات الأمومة	ثانيا / سياسات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية	
	 النرويج			
	 لوكسمبرج			
	 مالطا			
الفصل الثالث الفصل الخامس	 النرويج	2- دعم إجازات الأبوة		ثانيا / سياسات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية
	 السويد			
	 الدانمرك			
	 أيسلندا			
	 أستراليا			
	 فينلندا			
	 نيوزيلندا			
الفصل الخامس	 لوكسمبرج	3- تجهيزات أماكن العمل الصديقة للأسرة	ثالثا / سياسات الحفاظ على التماسك الأسري	
الفصل الرابع	 دول OECD	4- حماية الأمهات في أماكن العمل		
الفصل الرابع	 دول OECD	5- حق التغيب عن العمل لرعاية شخص بالغ أو شخص كبير السن		
الفصل السابع	 أستراليا	6- الأمن الوظيفي والمرونة في وقت العمل		
الفصل الخامس	 دول أوروبا	1- سياسات التعامل مع الضغط والتوتر الأسري		
الفصل الخامس	 دول أوروبا	2- اختبارات الأسرة		
الفصل الخامس	 دول أوروبا	3- رعاية كبار السن		

رقم الفصل	الدول الراعية لتلك السياسات الأسرية	السياسات الأسرية الفرعية	السياسات الأسرية الرئيسية
الفصل الرابع الفصل الخامس الفصل السادس	 النرويج	1- الدعم المادي للأسر ذوي الأطفال	رابعاً / سياسات دعم الأطفال
	 الدانمارك		
	 فينلندا		
	 آيسلندا		
	 أستراليا		
	 فرنسا		
	 كندا		
	 بلجيكا		
	 لوكسمبرج		
	 هولندا		
	 أسبانيا		
الفصل الرابع الفصل الخامس الفصل السادس	 النرويج	2- الرعاية العامة للطفل والرعاية المنزلية	
	 الدانمارك		
	 السويد		
	 آيسلندا		
	 ألمانيا		
	 بلجيكا		
	 لوكسمبرج		
	 هولندا		
 بريطانيا			
الفصل الخامس	 OECD ما عدا دول أذربيجان وآيسلندا	3- رعاية الطفل المريض	
الفصل السادس	 ألمانيا	4- التوسع في دعم مؤسسات رعاية الطفل	
	 الدانمرك		
	 مالطا		
الفصل السادس	 هولندا	5- حماية الوالدين المنفصلين وأولادهم	
الفصل السادس	 بلجيكا	1- التعليم المجاني للأطفال في المدارس	خامساً / السياسات الأسرية المتعلقة بالتعليم
الفصل الرابع	 دول أوروبا الشمالية	2- نظام للرعاية والتعليم والجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة	
الفصل الخامس	 دول OECD	3- تحسين عملية التواصل بين الأسرة والمدرسة	



مقدمة

تعد الأسرة اللبنة الأساسية في بناء المجتمعات والأمم، إذا صلحت ، صلح المجتمع كله، وهي المؤسسة التي يصنع فيها الإنسان وتُصقل مواهبه وتُغرس فيها أخلاقه وعاداته وتوجهاته في الحياة، ومن هنا كانت محور اهتمام الحكومات ومراكز البحث ومؤسسات المجتمع. وتولي دول العالم المتقدمة اليوم أهميةً بالغة للسياسات الأسرية، وتقوم الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني بجهود متواصلة لوضع حلول واستراتيجيات لمواجهة التحديات وتذليل العقبات التي تواجه الأسرة من خلال تصميم البرامج وتعزيز الخدمات من أجل رفاهية الأسرة إدراكاً منها بخطورة الدور المفصلي الذي تضطلع به هذه المؤسسة.

وتحرص حكومة المملكة العربية السعودية على رفاهية الأسرة السعودية من خلال تعزيز دور المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني للقيام بدورها المتكامل في الحفاظ على مؤسسة الأسرة و تعزيز دورها في عملية التنمية الشاملة للمجتمع السعودي، و يظهر ذلك جليا في حرص المملكة العربية السعودية على تشجيع مبادرات المنظمات الأهلية وتقديم الدعم المادي والمعنوي لكل ما من شأنه تقوية مؤسسة الأسرة من برامج و أنشطة. و في هذا الإطار أخذت جمعية مودة للتنمية الأسرية بزمام المبادرة، و بادرت إلى إجراء هذه الدراسة الهامة لرصد وتحليل التجارب المتميزة في مجال السياسات الأسرية لدول العالم الأكثر تقدما، وعرض ما تضمنته تلك التجارب من مبادرات متنوعة للنهوض بالأسرة في عديد من المجالات والقطاعات المتعلقة بالحياة الأسرية ورفاهية المجتمع، وذلك بهدف استخلاص التجارب الناجحة و الدروس المستفادة من تطبيق تلك السياسات. و يخلص هذا البحث إلى مجموعة من التوصيات بعد التعرف عن قرب على التجارب الدولية مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة تكوين المجتمع السعودي وقيمه وخصميته الثقافية، كما أن الدراسة كانت من منظور خبراء ملمين بمقاصد الشريعة الإسلامية لوضع التجارب في إطارها الثقافي مع مراعاة الجوانب التشريعية التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، ومن المتوقع أن تسهم هذه الدراسة في تقريب الإطار النظري لوضع استراتيجية أسرية شاملة لكل مناحي الحياة الأسرية، وبالتالي تحقيق رؤية المملكة 2030م التي تسعى لتحقيق التنمية من منظور أسري، وسيتم رفع توصيات تتعلق بالسياسات الأسرية للجهات المختصة.

وقد شارك في إنجاز هذه الدراسة مجموعة من الخبراء والأكاديميين من تخصصات متنوعة مما ساهم في إثراء البحث، ويأتي هذا البحث من أجل تعزيز جهود المؤسسات العاملة في مجال الأسرة، خاصة الحكومية منها، لتكون الحجر الأساس لوضع استراتيجية وطنية شاملة للتنمية الأسرية.

والله الموفق والمستعان ”

جمعية مودة للتنمية الأسرية

الفصل الأول مدخل الدراسة

أولا / المفهوم العام للأسرة :

الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع وأهم جماعته الأولية، تتكون من أفراد تربطهم صلات الرحم والقرابة والمحبة. وتسهم الأسرة في جميع جوانب النشاط الاجتماعي الروحية والمادية والاقتصادية والعمرائية. وللأسرة حقوق كثيرة مثل حق الصحة، والتعليم، والسكن، والأمن، وغيرها من الحقوق التي تكفل للأفراد وللأسرة الحياة الكريمة. كما أن لها أيضا واجبات ووظائف متعددة. ويمكن النظر إلى الأسرة بقسميها: الأول: الأسرة النووية، والتي تضم الزوج والزوجة والأبناء، والثاني: الأسرة الممتدة، والتي تشمل الزوج والزوجة والأبناء والأحفاد والجد والجددة والإخوة وغيرهم من الأقرباء، مما ينتشر خصوصا في الأرياف والبادية.

أصبح دور الأسرة وأهميته في عملية التنمية المستدامة والشاملة للمجتمعات من المسلمات التي تتفق حولها الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني، في حين تتكاثر الجهود عالميا للحفاظ على مؤسسة الأسرة كوحدة أساسية في عملية التنمية وتحقيق رفاهية المجتمع والحفاظ على النوع البشري، ورغم التحديات التي تمر بها مؤسسة الأسرة في العالم الإسلامي، غير أن الحاجة ماسة إلى تعزيز الوعي بأهمية دور الأسرة الاستراتيجي، خاصة في الدوائر الحكومية من أجل دعم صناع القرار والعاملين في ميدان التنمية الأسرية والاجتماعية للتنمية من منظور أسري، وذلك بتوفير مزيد من المعرفة الأسرية والتعريف بالمبادرات والتجارب الناجحة في مجال تمكين الأسرة وتأمينها عالميا.

وتقوم الأسرة السعودية على القيم الإسلامية التي تتحقق بالتعايش الكريم والاحترام المتبادل بين أفراد الأسرة، و توضيح نهج الإسلام في التعامل الذي يقوم على احترام إنسانية كل فرد واحترام حقوقه ومشاعره وأحاسيسه، وتحمل المسؤولية الشرعية والأمانة التي قبلها الإنسان من أجل تماسك الأسرة والمجتمع وفي سبيل تحقيق التعاون بين الأفراد والجماعات ، وهي أمانة عظيمة تتعلق بتحمل مسؤولية التربية السليمة والشعور بالمسؤولية التربوية والتوجيهية باستخدام الحكمة والموعظة الحسنة . والقيم هي الضمانات الحقيقية لاستمرار الأسرة واستدامة رفاهيتها الاجتماعية والحضارية.

1. جبرين علي الجبرين. 2005. العنف الأسري خلال مراحل الحياة. الرياض: مؤسسة الملك خالد الخيرية. ص 19.

2. محمد بن إسماعيل الحوساني. 2015. فقه الأسرة. الرياض: مكتبة الرشد. ص 163.

3. رباب كامل. 2016. أحكام الأسرة في الشريعة الإسلامية. الرياض: مكتبة الرشد. ص 39.

وتحتكم الأسرة السعودية أساسا إلى أحكام الشريعة الإسلامية في نشأتها وغاياتها، وتشكل الثقافة الإسلامية مرجع المعاملات والتعايش بين أفراد الأسرة التي يوليها الإسلام أهمية بالغة. وتتسم الحياة الأسرية من منظور إسلامي بالمودة والرحمة والإحسان، كما أن العلاقات الأسرية في المجتمع الإسلامي مبنية على توزيع المسؤوليات وعلى التعاون لتحقيق الرفاهية للأسرة. وتأتي القوامة والولاية وأحكام الميراث والزواج والطلاق وغيرها من النظم في إطار تعزيز مؤسسة الأسرة والحفاظ على كيانها الاجتماعي والاقتصادي والأخلاقي.

و تهدف هذه الدراسة إلى تعزيز قيم الأسرة السعودية والحفاظ على مرجعيتها الإسلامية، والإفادة من التجارب الدولية والمبادرات التشريعية للارتقاء بالأسرة في جميع مناحي الحياة ووضع نظم وتشريعات لحماية هذه المؤسسة ضد الهجمات التي يتعرض لها الكيان الأسري عالميا، خاصة في عصر الانفتاح التكنولوجي الذي فتح أبواب الأسرة لكل غريب، و لتعزيز دور مؤسسة الأسرة في تحقيق تنمية المجتمع مع الحفاظ على دورها في تنشئة الأجيال من خلال تحقيق التوازن بين الوالدية التي تعزز البنى التحتية للمجتمع و السياسات الوطنية التنموية من منظور أسري لتراعي بذلك دور الوالدين وتعزز استقرار الأسرة ورفاهيتها لأجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.



ثانيا/ أهداف الدراسة:

1 - رصد أهم السياسات الأسرية والتجارب الناجحة للدول التي جعلت من سلامة الأسرة واستدامة أمنها ورفاهيتها، ركيزةً تنمويةً، وجعلت التنمية الأسرية ضمن الرؤية القومية الاستراتيجية. وحتى تكون عملية الرصد شاملةً وموضوعيةً، سيتم صياغة رؤية معيارية يتم من خلالها حصر التجارب الأسرية الرائدة في العديد من دول العالم.

2- تحليل ومقارنة لأهم السياسات والمبادرات الأسرية العالمية الرائدة في ضوء مجموعة من حيث : جودة التعليم ومجانيته، والتمكين الاقتصادي والاجتماعي للأسرة، وتحقيق التوازن في العمل وتوزيع المسؤوليات الأسرية، وتمكين المرأة لتقوم بأدوار فعالة، وتحقيق رفاهية الطفولة، وتعزيز المسؤولية الوالدية، ومحاربة العنف الأسري وتوفير الحماية والدعم للأسر المتأثرة به، وتحسين الخدمات الصحية والضمان الاجتماعي لكل الفئات، وتعزيز رفاهية الأسرة، وإعطاء فرص للمرأة في مواقع اتخاذ القرار، وتفعيل الدور التكاملي للمؤسسات الاجتماعية، وتعزيز دور العمل الاجتماعي والتطوعي، وتعزيز دور المجتمع المدني، وتشجيع مشاركة الشباب وتوفير المرافق البديلة من أجل تنمية وبناء قدرات الشباب، وإطلاق مشاريع أسرية متخصصة حسب الحاجة مثل الرعاية الخاصة للأمهات الحوامل، والإجازات الوالدية، والنقل العام لصالح الأسرة، وبرامج القراءة والأدب الأسري، والمرافق العامة الصديقة للأسرة، وتحسين الأمن الاجتماعي لفئات كبار السن وذوي الاحتياجات الخاصة.

3- التوصل إلى مجموعة من المبادرات المقترحة تطبيقها في المملكة العربية السعودية ، لكي تكون حافزا ودليلا في وضع استراتيجية أسرية فعالة تتماشى مع تطلعات المملكة الطموحة في التنمية السريعة والشاملة، مع مراعاة مقاصد الشريعة الإسلامية والنسيج المجتمعي والخصومية الثقافية والحضارية للمجتمع السعودي.

ثالثاً/ أهمية الدراسة:

1 - تضع رؤية المملكة العربية السعودية الاستراتيجية الطموحة 2030م أمام المؤسسات البحثية ومؤسسات التطوير والخدمات الاجتماعية تحدياً كبيراً يتمثل في مساهمتها الفعالة والمتخصصة في إثراء محتوى الرؤية، ووضع معايير منهجية وآليات علمية وعملية لترجمة هذه الرؤية إلى خارطة طريق واضحة المعالم، وتفكيكها إلى مجموعة من الأهداف العملية القابلة للتنفيذ والمتابعة والقياس.

2- لا غنى لأي استراتيجية وطنية للتنمية الأسرية عن التجارب الناجحة في مجال الأسرة. وتسعى الدراسة الحالية إلى مساعدة صناع القرار بالمملكة العربية السعودية لاستصدار التشريعات اللازمة لدفع عجلة التنمية الأسرية والرفاهية الاجتماعية، وتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المنشودة.

3- إن عملية التخطيط والتطوير النوعي في مجال التنمية الأسرية والاجتماعية تأتي بعد الإحاطة العلمية بالتجارب الأسرية العالمية واستيعاب أثر الاستراتيجيات والبرامج العالمية في مجال الأسرة، وفهم أبعاد تلك الإستراتيجيات في جعل التنمية الأسرية في عمق عملية التنمية الشاملة.

4- قد تفيد الدراسة الحالية في إثراء مخططات مؤسسات وجمعيات وأوقاف الرعاية الأسرية وتوجيه اهتمامها إلى البرامج النوعية والخطط الوقائية لتنمية الأسرة السعودية، وتحقيق الأمن الأسري، وتطعيم الثقافة الأسرية بالممارسات الصحية التي تتفاعل مع الرؤية الوطنية، وتلعب دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية الوطنية الشاملة.

5- قد تسهم الدراسة الحالية في تطوير نموذج إستراتيجي خاص بالمملكة العربية السعودية في التنمية الأسرية والرعاية الاجتماعية يستند إلى القيم الدينية والمقومات الثقافية والحضارية، وهو حصيلة الاطلاع على أرقى وأنجح التجارب والسياسات والإستراتيجيات العالمية في مجال التنمية الأسرية.

رابعاً / محتوى الدراسة:

- الفصل الأول: مدخل الدراسة (المقدمة- الأهداف - الأهمية - الإجراءات المنهجية - مفاهيم أساسية).
- الفصل الثاني: سياسات الأسرة الواقع والتحديات.
- الفصل الثالث: نماذج عالمية للسياسات الأسرية
- الفصل الرابع: مبادرات أسرية استراتيجية عالمية.
- الفصل الخامس: تجارب عالمية رائدة في السياسات الأسرية
- الفصل السادس : رفاهية الأسرة توصيات ومؤشرات قياس.
- الفصل السابع: رؤية مستقبلية للسياسات الأسرية بالمملكة العربية السعودية
- مصادر ومراجع البحث

خامساً/ الإجراءات المنهجية للدراسة:

تعتمد الدراسة على منهج تحليل المضمون (المحتوى) الذي يهدف إلى تحليل مضمون السياسات والتشريعات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنمية الأسرية، وذلك من خلال اعتماد مجموعة من المعايير والمؤشرات العالمية المتبعة في قياس مستوى الأداء والتنمية الأسرية والاجتماعية والبشرية، كما تتبع أيضاً المنهج المقارن الذي يسعى لقراءة تلك التجارب والتشريعات والإستراتيجيات العالمية المتميزة في مجال التنمية الأسرية في سياق الدول الرائدة، ثم مقارنتها وتحليلها في ضوء مجموعة من المعايير ، والأخذ بعين الاعتبار المكونات الأساسية لهوية المجتمع السعودي وقيمه وخصائصه الدينية والثقافية والحضارية.

الفصل الثاني
الأسرة في المملكة
العربية السعودية

الأسرة في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

بناء على ما ورد في الباب الثالث من (النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية- مقومات المجتمع السعودي).

المادة التاسعة: (الأسرة هي نواة المجتمع السعودي، وتربي أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله ولرسوله ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه وحب الوطن والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة: تحرص الدولة على توثيق أوامر الأسرة والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة الحادية عشر: يقوم المجتمع السعودي على أساس اعتصام أفرادها بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى والتكافل فيما بينهم وعدم تفرقهم.

ويتوافق معنى و أهمية الأسرة في النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية مع نظام الأسرة في الإسلام والذي ارتكز على قواعد ثلاث:

1- المودة والرحمة.

2- العدالة والمساواة.

3- التكافل والتعاون التام على مواجهة أعباء الأسرة وتحمل مشقات الحياة والإنفاق على الأطفال. وفي هذا الإطار، ومن أجل ترشيد التفكير الاستراتيجي لمستقبل مستدام للأسرة السعودية، والعمل على جعل الأسرة الخلية الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و تكوين جيل التمكين والريادة في كل المجالات التنموية، ومن أجل أن تقوم الأسرة بدورها في توفير رأس المال البشري الضروري لعملية البناء الشامل، لابد أن تصبح الأسرة ركيزة الازدهار الاقتصادي والاجتماعي، وأن تسهم في صياغة قاعدة صلبة للأمن الاجتماعي والتوازن وروح المواطنة، حيث يتم الحفاظ على القيم والهوية الثقافية والتاريخية، وتنمية التلاحم والتماسك الاجتماعي، وتكوين الطاقات المبدعة التي يُعوَّل عليها في صناعة المستقبل المنشود.

وترمي الاستراتيجية الأسرية المستدامة إلى الاستيعاب المنهجي والواعي للخبرات والتجارب الإنسانية الرائدة التي نجحت في مجال رفاهية الأسرة والطفل، ومكنت الأسرة من أن تلعب دورا مؤسسيا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، واستيعاب التجارب الأسرية التنموية الرائدة يؤدي عمليا إلى وضوح الرؤية وشفافيتها إضافة إلى معرفة الآليات الأكثر فاعلية في التنمية الأسرية، كما أن الإلمام بالتجارب العالمية الناجحة ودراسة السياقات الحضارية المختلفة يثري التخطيط الاستراتيجي مع مراعاة القيم والخصوصيات

الدينية والتاريخية والثقافية التي تمثل الدعائم الأساسية في البناء الأسري في السياق الإسلامي. وتأتي رؤية المملكة العربية السعودية 2030م، لبناء مجتمع متماسك ومنتج، وتعزيز مبادئ الرعاية الاجتماعية وتطويرها، من خلال الارتقاء بدور الأسرة ومسؤولياتها تجاه عملية التنمية الشاملة، وتعزيز دور الدولة في حماية مؤسسة الأسرة، وتنسيق أدوار المؤسسات الرسمية لتتكامل مع الأسرة في تكوين الرأس المال البشري، وتشكيل القيادات وإرساء منظومة اجتماعية صحية وقاعدة صلبة، وإدماج الطاقات في التنمية، ورفع نسبة مشاركة المرأة في الإنتاج، ومضاعفة الناتج المحلي الإجمالي مما ينتج عنه زيادة دخل الأسرة السعودية .

غير أن بلوغ خطة استراتيجية عملية رهيبة الاستثمار الواعي للمعطيات الأساسية المتاحة في المجتمع السعودي مثل العمق الديني والثقافي والحضاري للمجتمع، إذ لا بد لأي عملية بناء أن تركز على هذه المقومات، مما يجعل تحقيق الأهداف التنموية أكثر استدامة، وفي هذا السياق تأتي الاستفادة من النماذج والتجارب الأسرية التنموية العالمية الرائدة لإثراء واستخلاص الآليات الأكثر فعالية في بلوغ الأهداف التنموية، ووضع اليد على أسباب نجاح تلك المجتمعات في وضع الأسرة في مركز التنمية، كما هو الشأن مع النرويج، وأستراليا، والسويد، والدانمارك، وهولندا، وكندا، حيث حققت هذه المجتمعات مؤشرات أداء بشرية وأسرية عالية وجديرة بالدراسة والتحليل، ولذلك صُنِّفت على رأس الدول ذات النسبة الأعلى والأفضل في التنمية البشرية.

وبناء على ما سبق، فإن موضوع هذا البحث يتمحور حول دراسة سياسات وبرامج التنمية الأسرية العالمية الرائدة، وتسليط الضوء على تلك التجارب الناجحة، وقراءتها في سياق تنموي بما يفيد في وضع استراتيجية شاملة للأسرة في المملكة العربية السعودية، في إطار رؤية المملكة العربية السعودية الاستراتيجية 2030م، وبما يتفق مع الخصوصيات الثقافية والحضارية والقيم الإسلامية التي هي دعامة هذا المجتمع وركيزته الأساسية.

الأسرة في نظام الأحوال الشخصية

يُقصد بالأحوال الشخصية الأوضاع التي تكون بين الإنسان وأسرته، وما يترتب على هذه الأوضاع من آثار حقوقية والتزامات مادية أو أدبية⁴.

كما يمكن تعريف الأحوال الشخصية بأنها: مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأسرة بوصفهم أعضاء في أسرة واحدة تجمعهم علاقات النسب والمصاهرة⁵.

كانت مسائل الأحوال الشخصية في السابق ليس لها محاكم متخصصة في الأحوال الشخصية؛ بل كانت داخلة في عموم القضايا التي تختص بها كل محكمة من المحاكم الشرعية، وفيما يلي بيان التدرج الذي حصل لمسائل الأحوال الشخصية في أنظمة القضاء السعودي السابقة⁶.

فبعد توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبدالعزيز آل سعود - رحمه الله - شهد القضاء تطويرًا متلاحقًا منذ صدور أول تشكيل للمحاكم الشرعية، فبدأت مسيرة التطور في مجال القضاء بصدور أول مرسوم ويسمى بنظام تشكيلات المحاكم الشرعية (هـ/1346/2/4) وهو مكون من (24) مادة، حيث أنشئت محكمتان في مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأما في جدة فأنشئت المحكمة الكبرى ومحكمتان مستعجلتان، بالإضافة إلى هيئة المراقبة القضائية، كما أنشئت محاكم أخرى في الطائف وينبع وغيرها.

وقد صنف هذا المرسوم القضاء الشرعي إلى ما يلي:

1. المحاكم المستعجلة (محاكم جزئية).

2. محاكم كبرى، ومحاكم ملحقات، وهما عبارة عن محاكم عامة.

3. هيئة المراقبة القضائية.

وقد كانت مسائل الأحوال الشخصية داخلة من اختصاصات المحكمة الكبرى، إذ إن المحكمة الكبرى مؤلفة من ثلاثة قضاة أحدهم رئيسها، تنظر في جميع الدعاوى التي تُقدم لها مما هو خارج اختصاص المحاكم المستعجلة، ومن ضمنها مسائل الأحوال الشخصية، والقضايا الزوجية، والطلاق، وإقامة الأوصياء، وإثبات وقضية العقار، ونحو ذلك، وتوزع هذه

4. راشد عبدالله الرشود. 2010. محاكم الأحوال الشخصية في نظام القضاء السعودي: رسالة مساجستير غير منشورة. الرياض: مكتبة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. ص36.

5. محمود علي السرطاوي. 2008. فقه الأحوال الشخصية. ط1. عمان - الأردن، دار الفكر. ص13.

6. راشد. 2010. محاكم الأحوال الشخصية في نظام القضاء السعودي. مرجع سابق. ص63.

الدعاوى فيها على القضاة لينظر كل منهم الدعوى منفردًا ثم يجتمعون كلهم قبل الحكم لإصداره بإجماعهم أو بالأكثرية، في غير دعاوى القطع أو الرجم أو القتل⁷.
ثم صدر بعد ذلك نظام القضاء في عام 1395هـ بالمرسوم الملكي رقم (م/64) بتاريخ 1395/7/14هـ، وبموجبه أصبحت المحاكم الشرعية تتكون من:

1. مجلس القضاء الأعلى.
2. محكمة التمييز.
3. المحاكم العامة (الكبرى).
4. المحاكم الجزئية (المستعجلة).
- وتختص كل واحدة منها بالمسائل التي ترفع إليها للنظام⁸.
- وقد كانت مسائل الأحوال الشخصية داخلة في اختصاص المحاكم العامة (الكبرى)، إذ إن المحاكم العامة (الكبرى) تختص نوعياً بالفصل في جميع دعاوى الزوجية، والنفقات بغض النظر عن قيمتها، وجميع مسائل الأحوال الشخصية، وغير ذلك من الدعاوى⁹.
- وبهذا يتضح أن المحاكم العامة (الكبرى) في النظام القضائي في المملكة هي في اصطلاح النظم القضائية المعاصرة: محاكم جنائيات، محاكم مدنية، ومحاكم أحوال شخصية¹⁰.
- وقد أنشئ في نظام القضاء السعودي عدد من المحاكم المتخصصة، وحدد لكل واحدة منها اختصاصها النوعي الذي يحق لها أن تباشره، ومن هذه المحاكم التي لها علاقة مباشرة بمسائل الأحوال الشخصية¹¹.

محكمة الضمان والأنكحة:

يوجد منها محكمتان الأولى الضمان والأنكحة في الرياض، والثانية محكمة الضمان والأنكحة بجدة، وتختص هذه المحكمة بالنظر فيما يلي:
1. إثبات مستحقي الرعاية الاجتماعية، وما يتطلب ذلك.

7.سعود بن سعد آل دريب. 1984. التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية في ضوء الشريعة الإسلامية ونظام السلطة القضائية. ط2، الرياض: مطابع دار الهلال. ص22.
8.المادة رقم (5) من نظام القضاء بالمرسوم الملكي رقم (64/5) بتاريخ 1395/7/14هـ.
9.ناصر محمد مشرفي الغامدي. 2007م. الاختصاص القضائي في الفقه الإسلامي. ط2، الرياض: مكتبة الرشد. ص199.
10.سعود بن سعد آل دريب. 1984. التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية. مرجع سابق. ص170.
11.راشد عبدالله الرشود. 2010. محاكم الأحوال الشخصية في نظام القضاء السعودي: مرجع سابق. ص65.

2. النظر في الولاية، وما يتعلق بها من طلب الولي أو الاستخلاف.
 3. إثبات الطلاق عن طريق إقرار المطلق، والخلع 12.
- فهي إحدى المحاكم المتخصصة، وليست مما يسمى اليوم بمحاكم الأحوال الشخصية، إذ إن الأخيرة أشبه بما عرف في القضاء الإسلامي قاضي المناكح أو خة المناكح 13.

اختصاص محاكم الأحوال الشخصية:

مصطلح الأحوال الشخصية مصطلح قانوني جديد في النظام السعودي ظهر مع ظهور محاكم الأحوال الشخصية ويقصد به النظر في جميع المسائل المتعلقة بالحقوق بين أفراد الأسرة والمسائل المتعلقة بالأشخاص وأهليتهم وما شابه ذلك، وقد حدد نظام المرافعات الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / 1 وتاريخ 22 / 1 / 1435 هـ اختصاص محاكم الدرجة الأولى ومسئولياتها بحسب نوع موضوع القضايا التي تنظر أمامها، وتختص محاكم الأحوال الشخصية بالنظر في جميع مسائل الأحوال الشخصية، نحو:

1. إثبات الزواج والطلاق والخلع فسخ النكاح والرجعة.
 2. الحضانة والنفقة والزيارة والوصية.
 3. حصر الورثة والإرث.
 4. قسمة التركة بما فيها العقار، وإثبات الأوقاف وتعيين الأوصياء والأولياء والنظار والإذن لهم في التصرفات التي تستوجب إذن المحكمة، والحجر على السفهاء ورفع الحجر عنهم.
 5. تزويج من لا ولي لها أو من عضلها أولياؤها.
 6. إثبات النسب.
- وغيرها من الموضوعات التي يترتب عليها التزامات أدبية ومالية أو أثر قانوني بين أفراد الأسرة. وهذا الاختصاص يعرف بالاختصاص النوعي، والقصد منه تسهيل الإجراءات والحد من تأخير القضايا الأسرية، وإكساب القضاة من خلال ممارستهم الدقيقة المتخصصة للقضايا الدرية في الفصل في النزاعات باعتبار أنهم سيصبحون عالمين في كل ما يتعلق باختصاصهم النوعي وما كتب فيه، لتحقيق الأهداف الشرعية والاجتماعية المقصودة من ذلك.
- وتنشأ نزاعات الأحوال الشخصية بسبب هضم الحقوق وسوء العشرة أو التعسف باستخدام الحق أو بسبب عدم الشفافية والوضوح في الحقوق المالية والتركات ونحوها، والقضايا الأسرية مشكلة حساسة جداً ولا تناسب النزاعات في محاكم الأحوال الشخصية لبعض

12. ناصر محمد مشربي الغامدي. 2007م. الاختصاص القضائي في الفقه الإسلامي. مرجع سابق. ص 202 – 203.
13. سعود بن سعد آل دريب. 1984. التنظيم القضائي في المملكة العربية السعودية. مرجع سابق. ص 174.

العائلات، لذا قدمت وزارة العدل بدائل أخرى لحل النزاعات الدائرة بين الأسر لأسباب مالية وغيرها بما يعرف بمكاتب الصلح داخل المحاكم لتسوية النزاعات وتقديم حلول مناسبة لجميع الأطراف بما يتناسب مع طبيعة الأسرة وأفرادها دون الدخول في مجلس القضاء وصدور أحكام وإجراءات تقاض وغيرها مما ينعكس سلباً على سمعة الأسرة وجميع أفرادها على المستويين النفسي أو الاجتماعي¹⁴.

قطاعات تخدم الأسرة في الدولة: مجلس شؤون الأسرة:

وافق مجلس الوزراء على تنظيم مجلس شؤون الأسرة، بالصيغة المرافقة للقرار وذلك بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من الديوان الملكي برقم 54975 وتاريخ 5-11-1436هـ، المشتمة على خطاب وزارة العمل والتنمية الاجتماعية رقم (835) وتاريخ 13-10-1436هـ، بشأن طلب الموافقة على مشروع تنظيم مجلس شؤون الأسرة¹⁵.

حيث نشرت جريدة أم القرى تفاصيل نوائح وأنظمة مجلس شؤون الأسرة المكونة مما يلي :

يُنشأ مجلس – برئاسة الوزير – باسم «مجلس شؤون الأسرة»، يتولى مهمة رعاية شؤون الأسرة داخل المملكة، ويكون مقره في مدينة الرياض.

1) يشكّل المجلس على النحو الآتي:

أ . الوزير. رئيساً

ب . ممثل من وزارة الداخلية. عضواً

ج . ممثل من وزارة الحرس الوطني. (برنامج الأمان الأسري الوطني) عضواً

د . ممثل من وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد. عضواً

هـ . ممثل من وزارة العدل. عضواً

و . ممثل من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية. عضواً

ز . ممثل من وزارة الاقتصاد والتخطيط. عضواً

ح . ممثل من وزارة الصحة. عضواً

ط . ممثل من وزارة الثقافة والإعلام. عضواً

ي . ممثل من وزارة التعليم. عضواً

ك . ممثل من هيئة حقوق الإنسان. عضواً

ل . اثنان من المختصين والمهتمين بشؤون الطفولة. عضوين

م . اثنان من المتخصصات والمهتمات بشؤون المرأة. عضوين

14. عبدالله قاسم العنزي. صحيفة مكة. السبت 9 ذو الحجة 1437 - 10 سبتمبر 2016م.
15. محمد عامر. صحيفة المواطن الإلكترونية. 28/04/2017. <http://cutt.us/56cvZ>

- 2) يختار الرئيس نائباً له من بين أعضاء المجلس.
- 3) يجب ألا تقل مرتبة ممثلي الأجهزة الحكومية عن المرتبة (الخامسة عشرة) أو ما يعادلها.
- 4) يكون تعيين الأعضاء المشار إليهم في الفقرتين (ل، م) بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من الرئيس، وتكون مدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة.
- يهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الأسرة ودورها في المجتمع والنهوض بها، والمحافظة على أسرة قوية متماسكة ترعى أبناءها وتلتزم بالقيم الدينية والأخلاقية والمثل العليا، وله في سبيل تحقيق ذلك ممارسة الصلاحيات والاختصاصات اللازمة وعلى الأخص ما يلي:
 1. إعداد مشروع استراتيجية للأسرة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، ورفعها لاستكمال الإجراءات النظامية، ومتابعة تنفيذها وتقويمها بصفة دورية.
 2. العمل على قيام الجهات الحكومية والأهلية ذات العلاقة بالأسرة بأدوارها، وتحقيق غاياتها، والتنسيق بينها، لتكوين الرؤية المشتركة للأسرة.
 3. التوعية بحقوق أفراد الأسرة وواجباتهم في الإسلام.
 4. تحديد المشكلات والمخاطر التي تتعرض لها الأسرة، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها.
 5. توعية المجتمع بأهمية قضايا الأسرة، وسبل معالجتها.
 6. تشجيع المشاركة الأهلية في الاهتمام بقضايا الأسرة، وطرح الحلول لمعالجتها.
 7. تقديم الرأي للجهات المعنية حيال التقارير الوطنية التي تعد عن الأسرة (الطفولة، والمرأة، وكبار السن) في المملكة.
 8. إبداء الرأي حيال التقارير والدراسات والاستفسارات والتوصيات التي تصدرها الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية حول النشاطات والبرامج المتعلقة بشؤون الأسرة، واقتراح المبررات والتوصيات في شأنها وذلك دون الإخلال باختصاصات الجهات المعنية.
 9. إبداء المقترحات في شأن التشريعات ذات العلاقة بالأسرة.
 10. إعداد قاعدة معلومات بشؤون الأسرة.
 11. التعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية المعنية بشؤون الأسرة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات التي تعقد لبحث قضايا الأسرة من خلال اللجان المختصة، بحسب الإجراءات المتبعة.
 12. التعاون مع مراكز البحوث المحلية والعالمية، لإجراء البحوث والدراسات المتعلقة بشؤون الأسرة، بحسب الإجراءات المتبعة.
 13. إقرار اللوائح الداخلية للمجلس بالاتفاق مع وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية.
 14. إقرار الهيكل التنظيمي للمجلس.
 15. قبول الهبات والتبرعات والمنح والوصايا والوقف التي تقدم للمجلس.

الأسرة في رؤية المملكة 2030:

1) نهتم بأسرنا:

الأسرة هي نواة المجتمع، حيث إنها تمثل الحاضنة الأولى للأبناء، والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك. ولعلّ أبرز ما يميّز مجتمعنا التزامه بالمبادئ والقيم الإسلامية، وقوة روابطه الأسرية وامتدادها، مما يحثنا على تزويد الأسرة بعوامل النجاح اللازمة لتمكينها من رعاية أبنائها وتنمية ملكاتهم وقدراتهم. ولنصل إلى هذه الغاية، سنعمل على إشراك أولياء الأمور في العملية التعليمية، كما سنعمل على مساعدتهم في بناء شخصيات أطفالهم ومواهبهم حتى يكونوا عناصر فاعلة في بناء مجتمعهم، وسنشجع الأسر على تبني ثقافة التخطيط بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة لها، وبما يمكنها من توفير احتياجات أبنائها والعناية بهم على أكمل وجه.

وفي هذا الصدد، ندرك رغبة كل أسرة بتملك مسكن، ونؤمن بأهمية ذلك في تعزيز الروابط الأسرية. ورغم أن نسبة تملك السكن الحالية تبلغ (47%)، وأن عدد المواطنين في الشريحة العمرية الراغبة في تملك مسكن في تناقص مستمر، فإننا نسعى إلى رفع هذه النسبة بمقدار لا يقل عن (5%) بحلول عام (1442هـ - 2020م)، وذلك بسنّ عدد من الأنظمة واللوائح، وتحفيز القطاع الخاص، وبناء شراكة فاعلة مع المواطن لتمكينه من الحصول على مسكن ملائم خلال فترة مناسبة وفق مسارات تملك تقدم حلولاً تمويلية وادخارية تتناسب مع احتياجاته السكنية.

2) نبني شخصيات أبنائنا:

سنرسخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية والتربوية بجميع مكوناتها، مما يمكن المدرسة بالتعاون مع الأسرة من تقوية نسيج المجتمع، من خلال إكساب الطالب المعارف والمهارات والسلوكيات الحميدة ليكون ذا شخصية مستقلة تتصف بروح المبادرة والمثابرة والقيادة، ولديها القدر الكافي من الوعي الذاتي والاجتماعي والثقافي، وسنعمل على استحداث مجموعة كبيرة من الأنشطة الثقافية والاجتماعية والتطوعية والرياضية عبر تمكين المنظومة التعليمية والثقافية والترفيهية.

3)نمکن مجتمعنا:

سنوات تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكيناً وعدالة، حيث سنعمل على تعظيم الاستفادة من دعم الغذاء والوقود والكهرباء والماء من خلال توجيه الدعم لمستحقيه. وسنولي اهتماماً خاصاً بالمواطنين الذين يحتاجون إلى الرعاية الدائمة، حيث سنقدّم لهم الدعم المستمر، وسنعمل مع القطاع غير الربحي وعبر الشراكة مع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والتأهيل اللازم التي تمكّنهم من الالتحاق بسوق العمل.

4)نرعى محتنا:

لقد بذلنا جهوداً كبيرة لتطوير المنظومة الصحية خلال العقود الماضية، حيث بلغت نسبة عدد الأسر (2,2) لكل (1000) نسمة، ولدينا بعض أفضل الكفاءات العالمية في أدق التخصصات الطبية، وارتفع متوسط العمر للفرد خلال العقود الثلاثة الماضية من (66) إلى (74) عاماً. وسنسعى إلى تحقيق الاستفادة المثلى من مستشفياتنا ومراكزنا الطبية في تحسين جودة الخدمات الصحية بشقيها الوقائي والعلاجي. سيركز القطاع العام على توفير الطب الوقائي للمواطنين، وتشجيعهم على الاستفادة من الرعاية الصحية الأولية كخطوة أولى في خطتهم العلاجية. كما سيسهم في محاربة الأمراض المعدية. وسنرفع درجة التنسيق بين خدمات الرعاية الصحية والرعاية الاجتماعية لتحقيق التكامل في تلبية متطلبات المستفيدين منها واحتياجاتهم. سيركّز القطاع العام كذلك على دوره مخططاً ومنظماً ومراقباً للمنظومة الصحية، وسيتمكّن الأسرة من القيام بدورها في تقديم الرعاية المنزلية لأفرادها. ولرفع جودة الخدمات الصحية، سنعمل على تقديمها من خلال شركات حكومية تمهيداً لتخصيصها. كما سنعمل على توسيع قاعدة المستفيدين من نظام التأمين الصحي، وتسهيل الحصول على الخدمة بشكل أسرع، وتقليص أوقات الانتظار للوصول إلى الأخصائيين والاستشاريين، وسندرب أطباءنا لرفع قدراتهم على مواجهة وعلاج الأمراض المزمنة التي تشكل تحدياً وخطراً على صحة مواطنينا مثل أمراض القلب والسكر والسرطان.

ارتقاء» دور أكبر للأسرة في تعليم أبنائها:

يمثل اهتمام الأبوين بتعليم أبنائهم ركيزة أساسية للنجاح، ويمكن للمدارس وأولياء أمور الطلاب القيام بدور أكبر في هذا المجال مع توفر المزيد من الأنشطة المدرسية التي تعزز مشاركتهم في العملية التعليمية. وهدفنا هو إشراك (80%) من الأسر في الأنشطة المدرسية بحلول عام (2020م - 1442هـ) بإذن الله.

سيضمن برنامج «ارتقاء»، المزمع إطلاقه، مجموعة من مؤشرات الأداء التي تقيس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم. وسنقوم بإنشاء مجالس لأولياء الأمور يطرحون من خلالها اقتراحاتهم ويناقشون القضايا التي تمس تعليم أبنائهم، ونقدم ذلك بتوفير برامج تدريبية للمعلمين وتأهيلهم من أجل تحقيق التواصل الفعّال مع أولياء الأمور، وزيادة الوعي بأهمية مشاركتهم. كما سنعمل على التعاون مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم المزيد من البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشراكة التعليمية.

6 أسلوب مبتكر لصحة ذات جودة عالية وفاعلية أكبر:

هدفنا الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها، وغايتنا قطاع صحي فعّال وذو أسلوب مبتكر، يُوجدُ تنافسية وشفافية أكبر بين مقدمي الخدمات، ويمكّن من تحسين الكفاءة والفاعلية والجودة والإنتاجية على كل مستويات تقديم الخدمة، ويتيح خيارات أكثر تنوعًا للمواطنين. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، سننقل مهمة تقديم الخدمات إلى شبكة من الشركات الحكومية تتنافس فيما بينها من جهة، ومع القطاع الخاص من جهة أخرى في العمل على تقديم أجود الخدمات الصحية، ممّا سيمكننا من تركيز مسؤولية القطاع العام على المهمات التنظيمية والرقابية، وإيجاد المزيد من التخصصات النوعية ذات الأولوية في الخدمات الصحية، وتمكين المستفيدين من اختيار مقدم الخدمة الملائم لاحتياجاتهم.

الفصل الثالث سياسات الأسرة الواقع والتحديات

سياسات الأسرة الواقع والتحديات

اتجهت المجتمعات البشرية المعاصرة إلى دراسة الأسرة وسياساتها باعتبارها الجسر الأهم الذي يتوسط بين الفرد والمجتمع؛ فالأسرة هي النسخة المصغرة الدقيقة للمجتمع الأكبر لأن سياساتها هي التي تعطي الصورة النهائية لهويتها الاجتماعية والثقافية والحضارية، ففي الأسرة وحدها تتحدد ميول ورغبات الأفراد، ولما كانت قضية السياسات الأسرية من أولويات البحث الاجتماعي المعاصر لمعرفة ما سيكون عليه المجتمع؛ يسعى هذا الفصل إلى تحليل السياسات الأسرية، ورمز أهم ما يتعلق بالتطورات البنيوية للأسرة في العالم المعاصر، متوقفا على سياسة الأسرة، وكيف كانت تلك التطورات تمثل تحديات قوية لصناع القرار، وهذا ما جعل صياغة سياسة الأسرة أكثر تعقيدا وتحديا في الواقع المعاصر المشتبك 16 .



16. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا (Family Policy in Council of Europe Member States). تقريران خيرين مقدمان من لجنة الخبراء السياسية الاجتماعية للأسر والأطفال، سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا . CEDEX Strasbourg 2009، ص 82.

لم تهتم الدراسات العربية المعاصرة بمصطلح السياسات الأسرية، ولم يشتهر على المستوى الأكاديمي البحث في مراكز بحثنا، إذ بقي هذا المصطلح حكرا على بعض المنظمات ذات الطابع الاجتماعي، وسنحاول فيما يأتي أن نقدم له تعريفا يقربه من ذهن القارئ، فيمكن إذن تعريف السياسات الأسرية بأنها: مزيج من الآليات الموجهة إلى الأسر (التي لديها أطفال) والتي تهدف إلى زيادة مستوى الرفاهية. يؤكد هذا التعريف أن سياسة الأسرة قضية شاملة، إذ أنها تشمل موضوعات متنوعة مثل التوظيف والتنقل والغذاء وسياسات التعليم 17 . وهذا الشمول هو الذي سبّب تدخل الدولة في سياسات الأسرة من خلال إصدار قوانين تعالج تكافؤ الفرص، وأخرى تنشر معلومات تتعلق ببرامج الدعم، وتركز على مؤشرات قياس الأداء، وبرامج رعاية الأطفال ومخصصاتهم ورعاية الوالدين، وتوفير الضمان الاجتماعي، والضرائب وبدل السكن 18 .

ولعلاقة هذه المتطلبات الأسرية بالدولة، أصبحت سياسات الأسرة في عديد من البلدان الأوروبية مجالا رئيسيا للإصلاح والتغيير، غير أن ذلك الإصلاح غالبا ما تؤثر عليه المؤسسات والأطر التنظيمية وطبيعة صياغة السياسات في الاتحاد الأوروبي والسياسات الوطنية (القومية)، وبسبب هذا التأثير تنوعت أنظمة الرعاية الاجتماعية والسياسات الأسرية في بلدان الشمال الأوروبي التي تعتبر رائدة -نظريا- في هذا المجال 19 .

17. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل
التحديات البحثية والسياسة مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا. في رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل (Wellbeing of Families Future Europe). مشروع منصة الأسرة. ج 1: ص 72.

18. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1، ص. 71.

19. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1 : ص 72.

وبسبب الارتباط الوثيق بين السياسات الأسرية والدولة المعاصرة، صارت الأولى جزءاً لا يتجزأ من السياسات العامة للدولة، وهذا ما نشأ عنه أحد أهم التحديات الكبرى التي تواجه صياغة السياسات الأسرية؛ لأن بيروقراطية الدولة وطبيعة سياساتها غالباً ما تكون أيديولوجية للغاية ومعيارية جداً، كما أنها ذات ارتباط بالفرضيات الأساسية حول دور الأسرة في المجتمع²⁰. وهذا الارتباط والتحدّي هو الذي جعل السياسات الأسرية النمط الثابت لمانعي السياسة. كما أُطلق على سياسات الأسرة في أوروبا الشرقية زمن المد الشيوعي اسم «نموذج الأسرة العاملة»؛ لأن سياسات الأسرة كانت مبنية أساساً على الأسرة العاملة (مثل الدول الاسكندنافية)، هذا على الرغم من أن ذلك النموذج لم يكن قائماً على حقوق فردية متشابهة ومبادئ شاملة، وإنما كان اختفاء العلاقة الارتباطية بين الحماية الاجتماعية ومكان العمل سبباً لحدوث تغيير نوعي في مسار سياسة الأسرة في أوروبا الشرقية²¹.

وقد صار من الدارج في عرف مانعي السياسات الأسرية أن يذكروا الترابط بينها وبين سياسة الرعاية الاجتماعية التي تشمل رعاية الكبار والشباب إضافة إلى رعاية الأطفال²². وهنا نضطر للعودة إلى الإطار والتحليل الذي قدمته «هانتريس»، والتي أوضحت فيه علاقة الأسرة الوثيقة بالدولة في مجموع خمس وعشرين دولة في الاتحاد الأوروبي، وواضح أن تحليلها يتضمن المعايير التحليلية بطريقة مرنة ويوثق المنظومات ومجموعاتها الفرعية بواسطة مجموعة متنوعة من البيانات والطرائق والوسائل والمنظورات، وقد لخصت إطارها التحليلي في العبارة التالية حين قالت: «إن تعقيد صياغة السياسة بصفاتها شكلاً من أشكال التفاعل الاجتماعي بين الأطراف الفاعلة في السياسة مع الأجندات والاهتمامات التي تتغير مع مرور الوقت، تكمن في كونها مجموعة متنوعة من الضغوط الاجتماعية الاقتصادية والثقافية والتحديات الأسرية والأحداث المنزلية»²³. لكن رغم صعوبة صياغة السياسة الأسرية، إلا أن المهتمين بهذا المجال وضعوا مرتكزات أساسية تقوم عليها السياسات الأسرية، وذلك ما كشف عنه فيما يلي:

20.رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1 : ص 71.
21.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 81.
22.رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 71.
23.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 81.

مركزات السياسة الأسرية ومحاورها:

ينبغي أن تصاغ سياسة الأسرة في ضوء مبدئين يستندان إلى وجود الهياكل الرئيسية في المجتمع مثل الاتحادات الأسرية والاتحادات التطوعية الاختيارية. و المبدأن هما: حماية السياسة العامة ودعمها، ومعاملة السياسة العامة الأسرة باعتبارها الوسيط لها كلما كان ذلك ممكنا. وقد أولت حكومة التحالف الفيدرالي في أستراليا مثلا منذ انتخابها عام 1996 عناية خاصة بالشأن الأسري، حيث قامت بتنفيذ عدد من المبادرات المتعلقة بسياسة الأسرة مثل إعادة هيكلة الوزارة السابقة للأمن الاجتماعى وتحويلها إلى وزارة جديدة للأسرة والخدمات المجتمعية، وتعيين وزير للأسرة والخدمات المجتمعية، ودمج عدد من الخدمات المتعلقة بالأسرة مثل دعم الأطفال ورعايتهم، كما أنشأت أيضا عددا من العلاقات الأسرية داخل الهيكل الوزاري الجديد، وقامت أيضا بإنشاء عدد من اللجان الاستشارية والمجالس الرائدة لبعض الظواهر الخطيرة مثل تشرد الشباب وظاهرة الانتحار، وقامت في سبيل الوقاية من تلك الظواهر باستحداث إجراءات في النظام الضريبي لدعم الأسر ذات الأطفال بصفة خاصة 24.

وبما أن الدين الحنيف جعل البحث عن الحكمة شعارا للمؤمنين أنى وجدها، فهم أحق بها من غيرهم، فإن أحد الطموحات المرجوة من هذه المادة العلمية هو المساهمة في إثراء النقاش حول إمكانية الاستفادة من تجارب الدول وخبراتها في بلاد الشمال الأوروبي فيما يتعلق بسياسة الأسرة، وتجلية طبيعة تلك السياسات المتبعة في تلك البلدان، مع وعينا بتعقيد تلك العملية لأن السياسات من طبيعتها التأقلم والتطور مع مرور الزمن، كما أنها ذات اشتباك متشعب مع سياقها التاريخي والثقافي والمعياري والقيمي داخل تلك المجتمعات التي نشأت فيها وصيغت في ظلها. وسنحاول بعد مناقشة سياسات بلدان الشمال المتعلقة بالأسرة أن نحولها إلى سياسات أخرى جديدة مع وعينا بالفروق القائمة أصلا بين سياسات الدول الخمسة والعشرين فيما بينها لأسباب تاريخية، ولا تزال آثارها قائمة حتى الآن، وغالب تلك الاختلافات راجع للأولويات والمخاوف، إلا أنها في النهاية تبدو كنموذج واحد إذا ما نظرنا إليها من بعيد. وسوف نستعرض فيما يلي بإيجاز النقاش حول تعدد أو اتحاد نموذج سياسات الأسرة في شمال أوروبا، ثم بعد ذلك ننتقل إلى تقديم بعض الأساسيات في التركيبة السكانية وسياساتها ونتائج تلك السياسات المتبعة 25 .

24. كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية. المعهد الأسترالي للدراسات الأسرية (FA M I LY D ATA B A S E). Australian Institute of Family Studies). الأسرة تهمة (Family Matters). رقم 54، ربيع/صيف 1999، ص 49.

25. أن شفيك فُردم (Anne Skevik Grodem). عرض لديموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية (A Review of Family Demographics and Family Policies In the Nordic Countries). مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية الأسرية والسياسات الأسرية في دول أوروبا الشمالية. مجلة البلطيق للعلوم السياسية (Baltic Journal of Political Science). ديسمبر 2014. ص 51

ويلاحظ الراصد لمحاوّر تلك السياسات أنها تركز على عمل المرأة خارج المنزل، وتحرص على خلق ظروف جيدة لتعليم الأطفال منذ وقت مبكر، وتنبه على دور الأمهات العاملات في تحسين الكفاءة الاقتصادية، وأنهن عنصر مهم في توسيع القاعدة الضريبية، وذوات أدوار فعالة في تحسين دخل الأسرة، وبالتالي لا ينكر أحد دورهن في تقليل نسبة الفقر بين الأطفال 26. وتتركز أيضا على المحافظة على القيم والمبادئ القديمة في السياسة الاجتماعية، كما تسعى أيضا إلى تحقيق توازن يتيح إنتاجية أكثر، مع سعي حثيث للتخفيف من الفقر وآثاره في خطوة للقضاء عليه نهائيا، وبناء شبكة أمان اجتماعي حديثة لا تعتمد على زيادة حالة الرفاهية فقط، بل تسعى أيضا لتقليل الاعتماد على الرعاية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وتنصب اهتمامات تلك الخيارات، سواء فيما يتعلق بالسياسة الصحية أو الاستراتيجية مقاومة المخدرات أو التشرد أو انتحار الشباب أو انهيار الأسرة أو أية مشكلة اجتماعية أخرى، على ثلاثة عناصر أساسية لسياسة الأسرة: الالتزام الخاص بسياسة الأسرة، الإصلاح الضريبي الذي يضع في الاعتبار التكلفة التي ينفقها الوالدان في تربية الأبناء، وأخيرا أهمية دعم الزواج 27. لكن يلاحظ أنه على الرغم من الاهتمام السياسي بالأسرة في الشمال الأوروبي، وكون تلك الشعوب تعتبر السياسات الأسرية سياسات قومية، إلا إن تلك السياسات تعامل الأسر على أساس أنها مجرد محاضن ملائمة للرعاية، أو أنهم أفراد يمثلون قوة الدفاع، أو قاطنون يعمرّون الإسكان العام، أو دافعوا ضرائب للخرافة، لكنهم أبدا لا يعاملون على أنهم أسر، ومن ثم فإن البرامج تقسم تقسيما عمريا وظيفيا حسب العمر من طفولة وشباب وشيخوخة. ويلاحظ أيضا أنه في معظم الدول، ومنها ثلاث وثلاثون دولة أن سياسة الأسرة غالبا ما تتولى إحدى الوزارات تنسيقها، على الرغم من أن الإجراءات يتم فرضها وتطبيقها في كثير من الإدارات داخلها، أو بالتعاون مع وزارات أخرى في سبع دول (بلجيكا، كرواتيا، الدانمارك، اليونان، أيرلندا، لاتفيا والاتحاد الروسي. وتفيد دراسات رصد الإطار المؤسسي لسياسات الأسرة أن أهداف سياسة الأسرة تحتل ترتيبا مرتفعا على أجندة السياسات الحالية 28.

26. أن شفيك قُردم (Anne Skevik Grodem)، عرض لديموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية، ص 50.

27. كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

28. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص، ص 27 : 2-3 : السياسات المالية الحكومية بخصوص الأسر.



تحديات الأسرة:

لا ينصب الاهتمام الدولي كله بواقع الأسرة على المديح والإطراء، لكن هناك تحفظات نسبية، وهناك رؤى أخرى مناقضة للسائد خصوصاً من الباحثين والكتاب الأمريكيين الذين يرسمون صورة سلبية لبلدان الشمال الأوروبي، ويصفون الواقع هناك بأنه واقع مرير بسبب تراجع الأسرة ودورها. ويشير أولئك الباحثون إلى ارتفاع معدلات الإنجاب خارج نطاق الزواج وارتفاع نسبة الطلاق والمواقف الاجتماعية غير مبالية بذلك، ويشيرون أيضاً إلى أن الممارسات التقليدية المعتادة من حيث الزواج وتكوين أسرة بصورة طبيعية هي الأقل على الإطلاق في بلدان الشمال عنها في بقية دول أوروبا 29. ويلاحظ أنه على مدار العقود الزمنية القليلة الماضية، تحسن مستوى الرضاء المادي على المستوى القومي في استراليا وفي غيرها من دول العالم الصناعي، لكن البعض لا زال يرى أن حياة الأبناء غير مستقرة، وأنها لا تختلف عن الحياة في أية مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية، لأن معدل انتحار الشباب ارتفع إلى مستويات مأساوية، وعشرات الألوف من الشباب لا زالوا مشردين، والتقارير الرائدة لإيذاء الأطفال في ارتفاع كل عام، وتعاطي الكحوليات (المسكرات) والمخدرات بين المراهقين ارتفع بشكل ملحوظ، والألوف من الأطفال يكبرون في ظل غياب أحد الوالدين 30 .



وفيما يلي نعرض لبعض التحديات الأسرية في المجتمع الأوروبي :

1- تغير مفهوم الزواج في المجتمعات الأوروبية الحديثة:
يلاحظ تغير مفهوم الزواج في المجتمعات الأوروبية الحديثة، فقد أصبح يمثل تجربة ذاتية شخصية، كما أصبح اختيار الشخص ليصير زوجاً من عدمه قرار فردي. وأصبح الزواج ظاهرة تتسم بعدم الاستقرار وانعدام اليقين حيالها، مما يميز التحولات التي تتصف بها الأسرة المعاصرة، وما يمكن أن يوصف بها المجتمع ككل. وقد تفاقمت هذه الحالة من عدم اليقين والثقة جراء ارتفاع عدم الاستقرار الاقتصادي 31 . وتعطي التحليلات السابقة لمحة موجزة عن التطورات الأخيرة في هياكل الأسر وأشكالها في أوروبا. فإذا أخذت هذه النتائج مجتمعة، فإنها تعكس ارتفاع في عدد أشكال الأسرة داخل البلدان الأوروبية خلال العقود الأخيرة 32 .

29. أن شفيك فُردم (Anne Skevik Grodem، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية، ص 50.

30. أن شفيك فُردم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية، ص 47.

31. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 16.

32. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 25-26.

2- تغيير شكل الأسرة:

أصبحت أشكال الأسرة أكثر تنوعا في جميع بلدان أوروبا تقريبا خاصة في العقود الأخيرة، فأصبحت فكرة وجود الأسرة (النموذج القياسي-نواة المجتمع) ووجود زوجين مختلفين ليس ضروريا، بل حل محلها مجموعة متنوعة من الأشكال البديلة، وأصبحت هناك أنماط متنوعة ومتعددة للحياة الأسرية خصوصا في بلدان أوروبا الشمالية والغربية 33 . لكن لا تزال الأسرة متعددة الأشكال ظاهرة نادرة في أوروبا، والتي تعرف بأنها أسرة مكونة من شخصين أو أكثر لهم نفس الميول الجنسية، وبينهما طفل مشترك أو أكثر يقوموا بتربيته. وهناك نوعان رئيسيان من الأسر متعددة الأشكال: الأول؛ وهي الأسرة التي يكون فيها الطفل الذي يقومون بتربيته هو نتاج عملية جنسية سابقة، النوع الثاني: هو الذي تكون فيه للزوجين رغبة في تربية طفل ما، فيقومان بالتبني. وعند إجراء البحث وأخذ العينات، اتضح أن النوع الأول هو الأكثر انتشارا، ولكن في السنوات الأخيرة أصبح النوع الثاني يتكرر، وبشكل متزايد 34 .

لكن عند عقد المقارنة بين أوروبا الشمالية والجنوبية، يظهر لنا اختلاف الدول الأوروبية التي تتحقق بها هذه التحولات اختلافا كبيرا فيما بينها، حيث إن بلدان الشمال أكثر تغيرا بعيدا عن الأسرة التقليدية، وعلى العكس ما زالت بلدان الجنوب تتمتع بالأنماط التقليدية (أي الأهمية المركزية للزواج، ومعدلات زواج مرتفعة، ومعدلات طلاق منخفضة، وانخفاض نسبة الإنجاب خارج الزواج، مع قلة أشكال الأسرة الجديدة). ومن المهم قياس الخط الذي تسير فيه هذه البلدان (خط الأسرة التقليدية) وفقا لأعلى درجة من مستويات الخصوبة، ويتضح من التطورات المذكورة أعلاه أنها تعتمد على حد كبير على الاتجاهات طويلة الأمد، ومعظم هذه الاتجاهات طويلة الأمد حدثت خلال العقود القليلة الأخيرة. وتشير معظمها إلى أنه من الصعب القول بأنها ستكون في المستقبل أكثر عمومية، على الرغم من أن هناك مؤشرات تدل على أن البيانات المستخدمة بطريقة سطحية، وعلاوة على ذلك فإن بعض هذه المؤشرات يتجه نحو تحقيق استقرار، ولكن من غير المحتمل أن يتم في المستقبل ارتداد كامل نحو الخلف، وكمثال على ذلك فإن تأجيل الولادة الأولى أو ازدياد حالات الطلاق، يمكن أن يحدث، ولذلك فإن نموذج الأسرة الجديدة يمكن أن يتوقف لكن الرجوع إلى نمط الأسرة النواة من غير المرجح أن يحدث 35.

33. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 18.

34. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 23.

35. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 26.

3- معدلات الخصوبة في دول الشمال الأوروبي:

توضح الدراسات أنه في الفترة من 1970-2000. أن معدل الخصوبة في كل من النرويج، والسويد، وفينلندا، والدانمارك يمثل المعدل الكلي للخصوبة في دول الشمال الأوروبي، وأن التطور الحاد منذ حوالى منتصف الثمانينات، والمتمثل في ارتفاع معدل الخصوبة في كل دول الشمال الأوروبي يجذب انتباه معظم الباحثين والسياسيين. ويعود السبب إلى أن هذا المعدل لم يسر بطريقة مرنة انسيابية، بل ظهر بطريقة حادة، والتي يظهر فيها انخفاض مستمر لهذا المعدل حتى عن المعدلات الطبيعية والمعروفة، مما دفع الباحثين إلى مقارنة تلك المعدلات مع دول جنوب وشرق أوروبا. ولنأخذ النرويج كمثال وأسبانيا كمثال آخر، ففي النرويج كما في إسبانيا، هناك انخفاض في معدل الخصوبة في فترة السبعينات، ولكن هذا المعدل يسير بسرعة أقل في النرويج واستمر حتى بدايات الثمانينات 36 .

وقد استمر هذا الانخفاض حتى التسعينات من القرن الماضي، وكان مستوى الخصوبة بمعدل 1,2 طفل لكل امرأة، وفي عام 1995 وبالنظر إجمالاً لمعظم السكان، لوحظ انخفاض في معدلات الخصوبة انخفاضاً ليس في إسبانيا وحدها، بل شمل أيضاً العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا، وبلغاريا، وجمهورية التشيك، وسلوفانيا، والعديد من دول الاتحاد السوفيتي السابق مثل جورجيا، وأوكرانيا، وروسيا الاتحادية، واستونيا. لكن هناك أيضاً تشابه في معدلات الخصوبة في اليابان والتي انخفض فيها معدل الخصوبة عن المعدل الطبيعي منذ بداية السبعينات، وتراجع المعدل عن طفلين لكل امرأة إلى المعدل العادي المنخفض بطبعه، ووصل إلى 1,4 طفل لكل امرأة (1,35 طفل في عام 2000)، وهذا يؤكد أن معدل الخصوبة في اليابان بانخفاضه الحالي لا يختلف كثيراً عن العديد من الدول الأوروبية في هذه الأيام 37 . ويلاحظ أيضاً أن الأجيال من النساء اللاتي ولدن عقب الحرب العالمية الثانية لهن تركيبة مختلفة تماماً عن الأجيال السابقة للحرب، حيث وجدن سهولة في تحديد رغباتهن في الحمل، وفي عدد مرات الإنجاب، وفي عدد الأطفال اللاتي سوف يقمن برعايتهن، وفي نفس الوقت يتمتعن بمزيد من التعليم الجيد، وحرية المشاركة في سوق العمل، وشهدن تحسناً كبيراً في مستوى الدخل، وأيضاً الاستقلالية الاقتصادية، وحرية التصرف في الأموال، وفي مجال الحقوق والمساواة، وحرية تكوين أسرة جديدة سواء كان ذلك داخل الإطار الشرعي (الزواج) أو خارجه 38 .

36. ماريت رونسين. بحث ديموغرافي (بحث في التركيبة السكانية). تأملات سياسة الخصوبة والأسرة النرويجية ما بين سياسات الأسرة

وأجالاتها والتفكير في الروابط المحتملة بينهما. ج 10: المقال العاشر، 2014. © 2004 ماكس بلانك جيسلشتافت. ص 267.

37. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص 268.

38. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص 270.

4- ارتفاع نسبة عدم الإنجاب:

ومن بين النساء اللائي بدأن الاتجاه نحو تأخير عملية الإنجاب في النرويج أفواج وُلدن في بداية الخمسينات، وكانت النسبة التي ظلت منهن من دون أولاد حوالي عشرة بالمئة (10٪)، وهي نسبة منخفضة جدا وفقا للمعايير الدولية للفئات الأصغر عمرا؛ واللائي ما زلن لديهن القدرة على الإنجاب، أو ما زلن في عمر الإنجاب، فإنه ومن السابق لأوانه استخلاص نتائج نهائية تبين أو تدل على سبب عدم الرغبة في الإنجاب بالنسبة لهن، ومع ذلك فنسبة من ليس لديهن أطفال وهن في عمر 40 سنة قد زادت إلى 9,8٪ في الخمسينات، وارتفعت هذه النسبة مرة أخرى فأصبحت 12,6٪ في الستينات، ونسبة الذين حُرّموا من الإنجاب وهن في عمر 35 سنة في الخمسينات كانت 11,6 مقارنة مع 16,5٪ في عام 1963. هذا حتى بالنسبة للنساء الأصغر سنا واللائي يتمتعن بالخصوبة، فمن المستبعد أيضا أن ترتفع نسبة الرغبة في عدم الإنجاب أو تبتعد عن 10٪. وتدلل الإحصائيات أيضا ارتباط عدم وجود الأولاد بالمستوى التعليمي، ولا يزال حتى الآن من الشائع جدا بين الأمهات النرويجيات اللائي لديهن ولد واحد أنه لديهن الرغبة لطفل آخر حيث وجد أن 80٪ منهن لديهن تلك الرغبة 39. ومن بين العوامل الرئيسة المؤثرة في الإنجاب ما يلي:

39. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص273.

أولاً: يعتبر التعليم أحد العوامل المهمة بالنسبة لتوقيت الأمومة :

حتى بالنسبة للإنجاب، وليس من المستغرب أن يؤثر ذلك أيضاً على العدد الإجمالي للأطفال، فالنساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض في الغالب عدد أطفالهن أكثر من النساء الحاصلات على تعليم عالٍ، لكن يتضح عند المقارنة أن الفرق ضئيلٌ جداً عكس المتوقع، وسببه توقيت الولادة الأولى للنساء ذوات التعليم العالي. وتراجع الفروق أمام النساء اللاتي حصلن على تعليم منخفض، وتتسع الفجوة أكثر بينهما (أي بين ذوات التعليم المنخفض والتعلم العالي)، وعلاوة على ذلك، يختلف الفرق في العدد الإجمالي للأطفال بالنسبة للنساء في عمر الأربعين بالمقارنة بين الأجيال القديمة والأجيال التالية لها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفروق التعليمية صغيرةً لطبيعة بلاد الشمال والمستوى التعليمي الجيد الذي يحظى به أفراد المجتمع 40 .

ثانياً: الفقر:

تشير أحدث البيانات عن الأسر والأطفال إلى أن أحد الأبوين من كل ثلاثة آباء تحت خطر الفقر، وفي بعض الدول ترتفع هذه النسبة لتكون واحداً من كل أبوين، وإذا أضفنا إلى جانب ذلك أن ربع الأسر الأوربية لديها ثلاثة أطفال أو أكثر، فإننا نجد أن نصف تلك الأسر معرض للخطر، إذن ليس من المبالغة أن نقول أن هناك مشكلة خطيرة جداً في المجتمع 41 .

ثالثاً: الدعم المادي للأطفال:

وفي المتوسط، نجد أن الدول الأعضاء تنفق ما يزيد عن 2% من الناتج الإجمالي المحلي على دعم الأسر التي لديها أطفال، وانخفاض الإنفاق على تلك الاستحقاقات العائلية يعني ارتفاع خطر الفقر على الأطفال والعكس بالعكس، وجدير بالذكر أيضاً أن هناك سبباً آخر يؤدي إلى وقوع الأطفال تحت خط الفقر، وبلا شك اتباع السياسات الأسرية غير متوازنة، ومع ذلك فالواقع يقول إنه على الرغم من أن أوروبا بدأت تتعافى من حالة الركود الاقتصادي، فإن نسبة البطالة لا تزال مرتفعة للغاية في حين أن الإنفاق أخذ في الانخفاض، وهذا يعني أن كثيراً من الأسر، وخاصة الأسر كبيرة العدد معرضة لخطر الفقر 42 . الأسباب التي أضفت أهمية على ضرورة الاستمرار في مساعدة الأسر 43 ؟

40. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص 276.
41. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوربية وإستراتيجية عام 2020 (The future of families and the Europe) 2020 strategy. سياسات الأسرة في دول اتحاد أوروبا، استرسيبرغ، 2009، ص 3.
42. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوربية، ص 3.
43. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوربية، ص 4.

5- تأخر سن الزواج:

تميزت العصور الماضية بمعدل خصوبة مرتفعة ومعدلات زواج عالية مع انخفاض في نسبة الطلاق وتكوين أسرة في وقت مبكر وقلّة انتشار العلاقات الشرعية (الزواج الرسمي) 44 . وعند المقارنة بين الدول الأوروبية، نجد أن بعض بلدان الشمال الأوروبي تظهر معدلات مرتفعة في الزواج، مثل الدانمارك بمعدل 6,81 في عام 2008، للزواج مع زيادة متواضعة في هذا المعدل منذ عام 2003. بينما نلاحظ في دول أوروبا الشرقية أنها أكثر تجانسا من ناحية الزواج النمطي التقليدي. لكن هناك سببا رئيسيا لهذا الاختلاف، وتبعية معظم بلدان دول أوروبا الشرقية للكنيسة الأرثوذكسية، التي لا يزال لها تأثير ملموس في دول تلك المنطقة وخاصة في بولندا ورومانيا 45. إن هذا التحليل يدعم الآراء التي أعربت عنها النرويج على لسان رئيس وزرائها، السيد «ستولتنبرج» في خطابه بمناسبة العام الجديد عام 2001، والذي صرح فيه بأن نوعية المجتمع وتوقعات الناس المستقبلية من المحددات المهمة للخصوبة، فالنساء اليوم أصبحن يدخلن سوق العمل على قدم المساواة مع الرجل، ومن المتوقع أيضا مشاركتهن بالتساوي في الحياة الاجتماعية. وأنه استنادا إلى خبرة دول الشمال الأوروبي، نتوقع أن المشاركة في المجتمع ستكون بالتساوي أيضا. وقال أيضا أن الأطفال سيظلون جزءا من خطط المرأة والرجل، وقد تم إعداد المجتمع للمشاركة في المسؤوليات والتكاليف، على الوجه الذي يشمل كل السياسات التي تجعل من الممكن للمرأة أن تجمع ضمنا بين العمل بأجر، والتدابير التي تشجع على المساواة بين الجنسين ومشاركة أكبر للآباء في رعاية الأطفال 46.

44. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 18.

45. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 19.

46. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص 281.

لكن يلاحظ أن الدول الخمس الشمالية تناقض بقية دول الاتحاد الأوروبي خاصة دول الاتحاد الأوروبي الثلاث الأكثر ازدحامًا بالسكان، وقد تم اختيار تلك الدول بهدف المقارنة فقط ولتسهيل النقاش حول اختلاف الدول الشمالية عن بقية دول الاتحاد الأوروبي الأخرى. فبالنظر أولاً إلى متوسط الأعمار للزواج الأول، يظهر أن النساء في البلدان الشمالية يتزوجن متأخرات، ومتوسط عمر الزواج الأول هو فوق 30 عامًا في كل بلد من هذه البلدان، وفوق 31 في جميع الدول باستثناء فينلندا (30,9 عاماً) 47. أما في ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة (بريطانيا)، فإن متوسط عمر الزواج الأول هو 30 عامًا ، وهو 25,8 عامًا في بولندا. ومع هذا المؤشر، تقف بولندا متفردة حيث صار مؤشر الزواج متوسطا بالنسبة للنساء 48 . وتوضح الدراسات أيضا أن متوسط العمر في الزواج الأول ومعدلات الطلاق ومعدلات الميلاد خارج الزواج في البلدان الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي الكبرى، ومعظم البيانات الحديثة تفيد أن أوجه الاختلاف بين الدول الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي أقل نسبة. وثمة نمط مشابه في معدلات الطلاق بالمقارنة؛ وإن كانت معدلات الطلاق أعلى لكنها ليست أعلى بدرجة كبيرة في البلدان الشمالية عنها في الأقطار الغربية الكبرى في الاتحاد الأوروبي. وتعتبر معدلات الطلاق في أيسلندا الأقل في القارة العجوز. وفيما يتعلق بعدد حالات الولادة خارج الزواج، فإن هناك اختلافا ملحوظا بين الدول الشمالية: فالأرقام تختلف وتتنوع ما بين 66,9 في المئة في أيسلندا، و41,5 في المئة في فينلندا. وحسب هذا المقياس؛ فالمعدلات في جميع الدول الشمالية، بالإضافة إلى المملكة المتحدة وفرنسا - حيث يزيد المتوسط في بقية دول الاتحاد الأوروبي، وإن كانت منخفضة إلى حد بعيد في بولندا 49.

ولهذا يعتقد بعض الباحثين الغربيين المهتمين بشأن الأسرة أن هناك حاجة لابتكارات اجتماعية وسياسات جديدة مبنية على تعددية نظام الحياة للأسرة، وإذا تم ذلك فإن معالجة انخفاض معدل الخصوبة في جميع أنحاء أوروبا يعتبر من الأولويات الملحة بقوة، كما أنه تجب أيضا معالجة ارتفاع معدلات الطلاق والانفصال، ومعالجة التشوه الذي أصاب تبادل الأدوار بين الجنسين، وهي جميعها قضايا متعلقة بالأسرة ورفاهيتها، كما أنها من العوامل المهمة في سياسة الأسرة 50 . وسياسة الأسرة ليست مركز اهتمام من قبل الاتحاد الأوروبي، فهناك قضايا كثيرة متعلقة بالأسرة ليست على جدول أعمال الاتحاد، لذا وجب على الأعضاء في الاتحاد التنسيق لمعالجة القضايا مثل المساواة بين الجنسين، والتوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والتضامن بين الأجيال والتعليم والتوسع في نظام الرعاية النهارية 51 .

47. مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية، ص 53-54.

48. مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية، ص 53-54.

49. مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية، ص 53-54.

50. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 7.

51. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 7.

6-معدلات الطلاق والولادة من خارج الزواج

ارتفعت في عقد التسعينات معدلات الطلاق والولادة من خارج الزواج في تلك البلدان. ويرى بعض المراقبين أن هذا يرجع إلى السياسات الشمالية، وكانت تلك المعدلات المرتفعة هي الثمن المدفوع لنتائج تلك السياسات في السنوات الأخيرة، ويلاحظ أن الدول الأخرى في أوروبا تحاول أن تلحق بتلك الدول الشمالية؛ فالدول الشمالية إذن هي الأقل مخالفة كما يتضح من الدراسات 52 . لكن على الرغم من شيوع تأجيل الولادة الأولى والزواج الأول عموماً وانخفاض الخصوبة، فإن عدد الأطفال ما زال مرتفعاً نسبياً مقارنة مع تلك العوائق. ويلاحظ أيضاً أن الزواج قد فقد دوره المركزي كشرط مسبق لتكوين أسرة، فهناك أعداد متزايدة من حالات الإنجاب تحدث خارج إطار الزواج. كما يلاحظ أيضاً انخفاض معدل الزواج وزيادة معدل الطلاق. وتفيد الدراسات أنه على الرغم من زيادة تنوع أشكال الأسر فإن الأسرة النووية لا تزال هي النموذج الأكثر انتشاراً وهيمنة على المجتمع خاصة بين أفراد الطبقة الوسطى 53 .

وقد أوضحت الدراسات أن للطلاق تأثيراً على الأطفال على المدى القصير والبعيد، وهذا التأثير غالباً ما يمتد إلى حياة هؤلاء حتى حينما يصبحون كباراً، حيث أن هناك تأثيرات ونتائج على الصحة والحياة الأسرية والأداء التعليمي والوضع الوظيفي (المهني). وقد علق العالم المشهور في دراسات الأسرة «يوريك برونفيرينز» على هذه الحالة قائلاً: (هناك اضطراباً متزايداً في تنظيم الأسرة في العالم الغربي، فتتزايد فقر الأطفال والتفكك الأسري والطلاق والحمل خارج نطاق الزواج ووفاة المراهقين متسارعاً وشديداً. ويؤكد «برونفيرينز» أن المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية، بمن فيهم الأسر والأطفال والمراهقون والشباب، كل هؤلاء يتعرضون لأخطر في البلدان الناطقة باللغة الإنجليزية. وعلى الرغم من الادعاءات بين الحين والآخر بأن بناء (هيكل) الأسرة غير مناسب لتحقيق نتائج إيجابية لدى الأبناء، إلا أن الأدلة البحثية على حدوث عكس ذلك هي أدلة قوية ومتزايدة. وقد لاحظ السنياتور الديمقراطي «دانيال باتريك موينهان» أن الفقر الناتج عن البطالة وانخفاض الأجور يرتبط اليوم بالبناء الأسري 54 .

52. مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 53.

53. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 25-26.

54. كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

7- ولادة أطفال من أمهات غير متزوجات:

تشير الأرقام إلى أن حوالي نصف إجمالي الأطفال يولدون من أمهات غير متزوجات، ولا يعني هذا أنهم يولدون من أمهات غير مرتبطات؛ فالغالبية العظمى من هؤلاء الأطفال يولدون من آباء وأمهات يتعايشون عيشة الأزواج غير أن الرباط المقدس بينهما لم يقع في إطاره الشرعي والقانوني. وتشير البيانات الحديثة في النرويج مثلًا إلى أن نسبة الأطفال الذين يولدون من أمهات غير متزوجات تصل حوالي 10 في المئة، وقد ظل هذا الرقم ثابتًا على مدار الوقت (الإحصائيات في النرويج في عام 2013)، كما أن معدلات العيش معًا كالأزواج ترتفع في الدول الشمالية حيث تتراوح ما بين حوالي 23 في المئة في النرويج، و28 في المئة في الدانمارك وفينلندا للأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و34 سنة، وغالبًا ما يحدث الحمل قبل الزواج، فالعديد من الأشخاص المتعايشين عيشة الأزواج يتزوجون بعد ذلك أو ينفصلون. وبينما 42 في المائة من الأطفال في النرويج يعيشون مع والدين متعايشين معًا عيشة الأزواج في عامهم الأول، إلا أن النسبة انخفضت إلى 21 في المئة بالنسبة للأطفال في عمر 6 سنوات، وفي عمر 6 سنوات 59٪ في المئة من الأطفال في النرويج يعيشون مع والدين متزوجين، و 20 في المئة يعيشون مع أحد الوالدين (مع أو بدون زوج الأم أو زوجة الأب) (إحصائيات النرويج 2013) 55. وبعد الطلاق، يستمر الأطفال بشكل طبيعي في الإقامة مع أمهاتهم بينما الأب يبتعد عنهم، وأحدث البيانات في النرويج تشير إلى أن 66 في المئة من الأطفال يعيشون مع أمهاتهم بعد انفصال الوالدين (الأب والأم)، بينما 25 من الوالدين يقولون إنهم تقاسموا الوصاية والرعاية، فقط ثمانية في المئة يعيشون مع آبائهم (لينجستاد ، كيترد & نايموين 2014) 56 .

55. مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 54.

56. مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 54.

8- الآباء غير المقيمين مع الأبناء:

تشير عديد من الدراسات أن جميع الآباء غير المقيمين لديهم اتصال منتظم بأبنائهم (لينجستاد وآخرون 2014، اسكيفيك 2006)، ويبدو أن الاتصال تزايد على مدار الوقت في عام 2012، و85 في المائة من الوالدين غير المقيمين قالوا بأن اتصالهم بأبنائهم يكون على الأقل مرة واحدة شهرياً، و31 في المئة قالوا أنهم رأوا الابن لمدة 13 يوماً أو أكثر. وقد كان هناك انخفاض في نسبة الآباء غير المقيمين الذين كان اتصالهم أقل من مرة شهرياً، وتزيد النسبة مع كل اتصال ممتد، إذ من المحتمل أن الأنماط في الأقطار الشمالية الأخرى تشبه تلك الموجودة في النرويج، خصوصاً مع وجود أوجه شبه في حقوق الآباء والمساواة بين الجنسين (النوعين) 57 .

9- الضعف الشديد لأسر المهاجرين وأبنائهم:

يلاحظ أن الأسر ولا سيما تلك القادمة من خارج دول الاتحاد الأوروبي مقارنة بنظيرتها الأوروبية، تعيش في ضنك من العيش، ولذا لم يستطع أبنائهم مواكبة طبيعة الحياة في المجتمعات الأوروبية، خصوصاً فيما يتعلق بمستوى المعيشة أو السكن وتطورات السوق، نلاحظ ذلك وإن كان من المعلوم أن من القيم الأساسية لدول الاتحاد الأوروبي هي قيمة المساواة الاجتماعية والتضامن الاجتماعي، لكن الشكوك المتزايدة في الوعي الطبقي طارت تكشف عن ضعف رسوخ تلك القيمة عملياً 58.

10- الانتقال الأسري:

تبين الأبحاث المهتمة أن خلفية العائلة الثقافية ونمط الحياة والموارد الاقتصادية وأيضا النواحي المادية والاجتماعية والثقافية من المزايا التي تؤثر على حياة الأطفال ورعايتهم، وهذا ما يسبب لبعض الأسر مؤالفة عدم المساواة على المدى القصير أو المدى البعيد بين الأجيال. وقد بينت الدراسات كذلك الدور المهم لانتقال الثروة من كبار السن، والسعي بعد ذلك إلى إقامة حياة أسرية خلال الانتقال من مرحلة الشباب في جميع البلدان الأوروبية، ووفرة الثراء تجعل العائلات أكثر قدرة على نقل المزيد من الموارد المادية والثقافية للأجيال التالية 59 .

57. مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 54-55.

58. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1 : ص 58.

59. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1 : ص 58

11- واقع الشباب:

تبين أن خمسة عشر في المائة من الشباب في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لم يكونوا موظفين ولا متعلمين أو متدربين في عام 2015. وتصل هذه النسبة إلى 40 مليون شاب، وأكثر من ثلثي هذا العدد لم يكونوا يبحثون عن العمل بنشاط، وإجمالي الدخل الذي كان من الممكن أن يتحقق بواسطة هذا العدد في عام 2014 يقدر ما بين 606 – 360 بليون دولار أمريكي أو 9,125٪ من إجمالي الدخل في جميع دول OECD، وعدم اليقين حول الوظيفة والدخل يمكن أن يمنع الشباب من تحقيق العلامات التقليدية للرشد وتركهم محبطين 60. ويمكن أن تكون لهذا الأمر آثار خطيرة طويلة المدى على الصحة والخصوبة وانتشار الجريمة، وفي النهاية فإن هذه الآثار تعرض التماسك الاجتماعي للخطر، وتعتبر مساعدة الشباب ليوصلوا تعليمهم العالي أو حصولهم على التوظيف على قمة أولويات أجندة السياسات في دول OECD كما هو ملاحظ في هدف 20 دولة الخاص بخفض عدد الشباب الذين يعانون من انخفاض المهارات أو يعملون في القطاع الداخلي بنسبة 15٪ حتى عام 2025. 61. خصوصاً أن وظيفة من كل عشرة وظائف تم تدميرها منذ عام 2007 تقريباً، كما أن وظيفة واحدة من كل عشرة وظائف يشغلها العاملون تحت عمر 30 سنة تم القضاء عليها بين عام 2007 و 2014. وفي أسبانيا واليونان وأيرلندا انخفض عدد الشباب الموظف إلى النصف، وكان الشباب الذين تركوا المدرسة بمستوى ثانوي منخفض تحملوا القدر الأكبر من هذا الفقد في الوظائف، بينما نجح بعض الدول في استعادة توظيف الشباب إلى مستوى ما قبل الأزمة إلا أن التعافي كان ضعيفاً للغاية، ولا يضمن تحسين مستقبل الشباب في العديد من البلدان 62.

60. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع المؤشرات الاجتماعية في منظمة OECD (2016 OECD Multilingual

61. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 1. (OECD Social Indicators Summary English 2016 Summaries Society at a Glance). باريس فرنسا، 2016، ص 1.

62. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 1.

ومما يجعل الشباب عُرضة لخطر هذه الوظائف انخفاض المهارات. يمثل الشباب ذي التعليم الثانوي الأقل 30% من عاطلين، وهم ثلاثة أضعاف ذوي الشهادات الجامعية من حيث التعرض لفقد العمل، لكن التعليم الضعيف لا يكون مرتبطاً بالمؤهلات الرسمية، فالشباب ذوو التعليم الضعيف والمهارات الرقمية المتدنية أكثر عرضة لفقد الوظائف، وهذا يشير إلى أهمية التعليم البديل ذي الجودة العالية والتدريب لهؤلاء الذين تركوا المدرسة مبكراً 63. وغالباً ما تكون الشابات عاطلات عن العمل (بسبب مسؤوليات الرعاية) ولأنها امرأة، فإن مخاطر عدم التوظيف في حقها تتزايد، ولاسيما على المدى الطويل؛ لأن كثيراً من النساء الشابات يقمن برعاية الأطفال، وأفراد الأسرة الآخرين في المنزل. ونتيجة لذلك، فهن أكثر احتمالاً للتعرض لعدم التوظيف بواقع 1,4 مرة من الشباب من الذكور، والوالدان الوحيدان (غير المتزوجين) يجدان أنه من الصعب التوفيق بين رعاية الأطفال والعمل أو مواصلة التعليم، وتوفر رعاية الطفل التي يمكن تحمل نفقاتها هو أمر ضروري وحاسم لتحسين المستقبل الوظيفي للنساء الشابات 64.

وبعض العاطلين عن العمل يعانون من أشكال إضافية من الضرر. فالشباب الذين يتعرضون للأضرار غالباً ما يواجهون خطراً أكبر حين يصبحون عاطلين عن العمل، وهؤلاء المولودون بالخارج هم أكثر احتمالاً للتعطل عن العمل من هؤلاء الشباب المولودين داخل أرض الوطن بواقع 1,5 مرة، ولاسيما إذا كانوا لا يتحدثون اللغة المحلية، أو إذا كانوا قليلي المهارات، أو من الشباب الذين كان آباؤهم من ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو من العاطلين، فهؤلاء أكثر احتمالاً للتعرض للبطالة أو عدم النشاط، وهذا يشير إلى انتقال الضرر والأذى عبر الأجيال، والشباب الذين يعانون من الصحة المعتلة هم أيضاً من بين العاطلين 65. معظم الشباب غير عاطلين عن العمل لكن حُفَس عددهم عاطل عن العمل بشكل مزمن. وفي إطار عدد مختار من الدول الخاضعة للتحليل، يلاحظ أن أكثر من نصف الشباب لم يكونوا أبداً عاطلين عن العمل على مدار مدة قدرها أربع سنوات، وبالنسبة لآخرين كانت عطلاتهم عن العمل لمدة فترات قصيرة، وكانت هذه الفترات القصيرة جزءاً من الانتقال الناجح من التعليم إلى العمل. وحُفَس عدد كل الشباب قضى أكثر من عام واحد عاطلاً عن العمل، وبالنسبة لهم العطالة عن العمل والتعليم ليس تجربة عابرة لكنه حالة دائمة، والدول التي ضربتها الأزمة بقوة لديها النصيب الأكبر من النساء العاطلات عن العمل، والأشخاص ذوو المستوى المنخفض من التعليم والشباب ذوو الصحة المعتلة هم أيضاً معرضون لخطر أكبر بأن يصبحوا عاطلين عن العمل 66.

63. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 1.

64. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 1.

65. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

66. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

ويلاحظ أن العاطلين عن العمل من ذوي المستويات المتدنية من السعادة والثقة والاهتمام السياسي. ويحتفل أن تؤثر العطلات عن العمل على سعادة الشباب، وربما تجعلهم يشعرون بالحرمان، ويمكن أن تؤثر على التماسك الاجتماعي، إذ يشعر الشباب العاطل عن العمل بمستوى منخفض من الرضا عن حياتهم، والثقة في الآخرين بالمقارنة بالشباب غير العاطل عن العمل، وهم أيضا ليس لديهم اهتمام كبير بالسياسة، ويعتبرون ذلك من مسؤولية الحكومة 67. ثمة ملاحظة أخرى، شبكات الأمان أكثر ضعفا بالنسبة للشباب، إذ غالبا ما يفشل الشباب المتسرب من التعليم في التأهل للحصول على دعم الدخل والتأمين عليه، فهناك فقط حوالي 30% من جميع الشباب غير الموظف (العاطل عن العمل) يحصلون على إعانات للبطالة، بينما أكثر من 40% من جميع الباحثين عن العمل البالغ عمرهم 30 عاما فأكثر مغطون بهذا التأمين 68. ونتيجة لذلك تعتبر شبكات الأمان الاجتماعي أقل فعالية في محاربة الفقر بين الشباب، فنجد 40% من الشباب الذين يحصلون على دخل تحت خط الفقر يظلون خارج نطاق الفقر من خلال التحويلات العامة بالمقارنة بـ 50% من كبار البالغين 30 عاما فأكثر. وتقريبا كل ثمانية أشخاص شباب يعيش بينهم شخص واحد في فقر، ومعدلات فقر الشباب أعلى من معدلات فقر كبار 69، وبالمثل فإن الأبناء الصغار البالغين يتركون منزل الوالدين في وقت مبكر نسبياً. ففي عام 2005، كان هناك أقل من 20 في المائة من الأشخاص ممن تتراوح أعمارهم بين 18-35 سنة في الدول الشمالية ممن عاشوا مع والديهم (باستثناء أيسلندا حيث وصل الرقم إلى 28 في المائة). ويميل الوالدان إلى دعم الأبناء البالغين الصغار لكن هذا يحدث عن بعد 70.

67. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

68. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

69. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

70. مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 53.



12-نزع الرعاية من الأسرة:

كيف يمكن توجيه العمل الاجتماعي أو الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة من أجل تقوية الأسر وزيادة ارتباطها؟ ويبقى السؤال الهام بالنسبة للدول الأوروبية هو من يقوم بتقديم الرعاية؟ إذ لا يزال هناك نظام مزدوج من الرعاية: «إما أن تقوم الأم برعاية أفراد العائلة داخل الأسرة في المنزل أو أن تقوم أثنى في منتصف العمر تخلت عن عملها في مقابل تعويض مادي ، أو أن تكون الرعاية داخل مؤسسة عندما لا تستطيع الأسرة ذلك، ومع ذلك هناك خيار ثالث مفقود وهو نوع من تخطيط الرعاية المتوسطة وهو عامل للرعاية المنزلية أو مؤسسة للرعاية لعدة ساعات يومية أو لعدة أيام أسبوعياً». وهنا نشير إلى ضرورة وجود دراسات أكثر حول هذه الطول المختلطة». ويعد منظور متلقى الرعاية سواء كان طفلاً أم بالغاً منظوراً هاماً من ناحية الفائدة التي تنشأ عن الرعاية، فعلى سبيل المثال، عندما نقوم بدعم سياسات الرعاية الوطنية، فأى هؤلاء أحق بالدعم أو التمكين من الرعاية؟ فهل الأولي تمكين المستخدمين أم تمكين المحترفين أم عمّال الرعاية؟

13-العنف الأسري:

تتعدد أشكال العنف الأسري، فمنها؛ النفسي والاقتصادي والجسدي والجنسي. ولم يعد العنف الجنسي خاصاً «بالزوجين» بل يحدث مع الأطفال والشباب البالغين وكبار السن وحتى بين الأصدقاء، ولا تزال سياسات التشريع التي تدين العنف الأسري حديثة في العديد من البلدان، وتعد في الوقت الحالي جريمة عامة 71 . وقد جرت هناك نقاشات مهنية حول خطر العنف، ولا زالت هناك اعتراضات على النموذج المقدم، والبحوث التجريبية حالياً تظهر أن هناك تهديدات أخرى أكثر أهمية من رعاية الطفل ومن تنميته ليصبح ناضجاً، ألا وهي العنف والفراغات العاطفية، وقد حاول الدارسون إيجاد بدائل ممكنة تسد ثغرات الفراغ العاطفي الذي ينشأ عن التعلق بالأباء مثل التبني الذي يعتبر أحد الطول الممكنة لإعادة التعلق عند الطفل، لكن جودة الحياة ورفاهية الأطفال يتم تحديدها بقوة من قبل موقف العائلة 72.

71. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص176.

72. ألمندينا مورنو وآخرون (Almuudena Moreno-Minguez Luis-Carolos Martinez-, Fernandez Angel Carraasco-Campos) مؤشرات سياسات الأسرة والرفاه في أوروبا، ص204.

وهناك أيضا مشكلة العنف نحو المعاقين وكبار السن، فقد تعرضت ما يقارب 10-13 بالمائة من النساء ذوي الإعاقات لحوادث عنف، ونسبة تعرض الصغيرات للعنف أيضا تقارب هذه، وغالبا ما يصدر العنف نحو النساء من شريك أو أحد أفراد العائلة، إلا أن ذوي الاحتياجات منهن يتعرضن للعنف من قبل مقدمي الرعاية الصحية أو المشرفين 73 . ويحصل أفراد الأسر المنخفضة الدخل على مستويات منخفضة من التعليم، مع قسط من العنف، ويشارك هؤلاء في التعرض للعنف أصناف أخرى من المستضعفين على رأسهم؛ الأطفال الموجودون داخل أسر كبيرة أو داخل أسر تعاني من مشكلات الإدمان والإهمال، والنساء ذوات التعليم الأعلى من الأزواج، والنساء العاطلات مع زوج عامل، والنساء في مراحل الانفصال، والنساء الحوامل، والنساء المهاجرات ذوات الأوضاع القانونية غير المحددة، والفتيات الساعيات إلى الإجهاض. وقد فشلت معظم الدراسات في الأخذ في الاعتبار حقيقة كون الرجال ضحايا العنف أيضا، فما يحال للشرطة من قضايا العنف هو فقط 20-50 بالمائة من كافة أشكال العنف المختلفة، والقليل منها يتعلق بالعنف ضد الرجال، ويبدو أن الرجال أكثر ترددا في الإبلاغ عن هذا العنف»74 .

14-الأطفال والأسرة:

إنه كلما انخفض عدد الأطفال في الأسرة كانت قدرة الآباء على إنفاق المزيد من الدخل على الطفل أعلى، وهذه النفقات تتوزع على السلع والأدوات المتعلقة بوسائل الإعلام والألعاب الرقمية وكل ما يعرف باللوازم مثل ديكور غرف النوم (غرف الأطفال)75 . أما فيما يتعلق بسلامة الأطفال، فإن هناك انتشارا للمخاوف التي تنتاب الوالدين في بعض البلدان الأوروبية (مثل المملكة المتحدة) فيما يتعلق بسلامة أطفالهم في الأماكن العامة، وهذا ما شجع الكثير من هؤلاء الآباء على تجهيز المنزل كمكان للترفيه76.

73. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 177.

74. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 176-177.

75. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 64.

76. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 65.

15-الكبار والأطفال في خطر متزايد:

تشير العديد من البحوث والدراسات إلى أن الكبار والأطفال في خطر متزايد، وأنهم معرضون للإصابة بالمشكلات العقلية والبدنية بسبب المحن والمشكلات الزوجية، وهناك أدلة قوية تفيد أن الزواج هو «بيئة صحية» مرتبطة بانخفاض مستوى حالات الوفاة والأمراض، وهناك أدلة أخرى تشير إلى أن الطلاق يجعل الرجال والنساء والأطفال عُرضة لاعتلال الصحة والإصابة بالأمراض 77.

16-دور الأجداد:

بما أن متوسط العمر المتوقع أخذ في الازدياد، والصحة العامة في تحسن ملحوظ ومستمر في المجتمعات الأوروبية الحالية، فقد صار للأجداد دور أكثر أهمية، حيث أصبح الأجداد والجدا هم القائمون برعاية أبنائهم وأطفال أبنائهم وعائلاتهم. وقد قام كلا من «هانك» و «بوبر» بالتحقيق في الاختلافات الإقليمية في الرعاية المقدمة للأطفال في عشرة بلدان أوروبية، ووجدوا من خلال البحث أن 58% من الجدات و49% من الأجداد يقومون برعاية الأحفاد الذين تتراوح أعمارهم بين سن 15 سنة أو أقل طوال 12 شهر من العام، وأن أقل نسبة مشاركة تم العثور عليها في أسبانيا وإيطاليا و سويسرا، في حين كانت أعلى النسب تتمتع بها السويد وفرنسا وهولندا والدانمارك، ومع ذلك تغير هذا الترتيب كلية وبشكل ملحوظ عندما قاما الباحثان بالتمييز بين الرعاية الدائمة والرعاية العرضية (المؤقتة)، حيث احتلت الدانمارك والسويد وفرنسا أقل من المتوسط، في حين وصلت اليونان وإيطاليا وأسبانيا إلى نسبة تصل إلى ضعف الدول الإسكندنافية، ولاحظنا أن دولاً مثل النمسا وألمانيا وهولندا وسويسرا تتمتع بمعدل رعاية متوسط، ويمكن تقسيم الرعاية المنتظمة أيضاً.

77. كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

17- الأسرة والتكنولوجيا:

فرضت التكنولوجيا نفسها بقوة على الإنسان المعاصر، حيث صارت المعارف والأفكار والتقاليد وصناعة المال والتواصل بين الناس متوقفة على الخبرة التكنولوجية، ورغم فوائدها الجمة فإن لها مخاطر وتحديات على العلاقة بين الناس عموماً، والأسر خصوصاً، حيث إن إدمان وسائل التواصل تجعل الإنسان وخصوصاً المراهق يعيش في عزلة عن أهله مكتفياً بعالمه الافتراضي الذي يربطه بسائر أصدقائه. لكن تشكل الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية فارقاً حقيقياً داخل الأسر حيث لا يمكننا إيجاد معالجة شاملة لكثير من الأسئلة، وتتمثل أهمية وسائل الإعلام في مساندة وتشكيل الهويات العرقية والروابط غير الوطنية مثل سلاسل الرعاية العالمية الروابط العاطفية غير الوطنية 78 . وتعتبر وسائل الإعلام سبباً لنشر الأمراض الاجتماعية لوجودها الكامن في كافة مناحي الحياة، لكن من الأهمية بمكان أن ننظر لوسائل الإعلام كشيء يجمع بين الإيجابية والسلبية، وليس من الإنصاف أن ننظر لها بسلبية دائماً، فهذه النظرة تشكل نظرية ذعر أخلاقي من تأثير الإعلام، وتعميق عن فهم طرائق الاستفادة من وسائل الإعلام ، وكيف تتوسط الحياة اليومية؟ فعلى سبيل المثال كيف تشكل وسائل الإعلام التغيير الاجتماعي نحو استهلاك أكثر استدامة؟ 79 مع أن 75% من الأطفال الأوروبيين يستخدمون الإنترنت، وهذا الرقم في ارتفاع مستمر (وعلى الرغم من أنه رقم ضخم) فإن المخاوف المجتمعية فيما يتعلق بالمخاطر منه في ازدياد أيضاً. وقد أظهر المسح البحثي وحسب المقياس الأوروبي أن آراء الآباء تميل إلى أن الأطفال يواجهون مخاطر في استخدام الإنترنت في المنازل أكثر من المدارس، وقد اعتبر الباحثون أن هذا ناتج عن عدم علم الآباء بأن أبناءهم يستخدمون الإنترنت في المدارس أيضاً 80. وبالإضافة إلى ذلك، تمتلك التكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت والتليفون المحمول وألعاب الفيديو قوة هائلة ذات بُعْدَيْن إيجابية و أخرى سلبية، ولذلك نواجه مخاطر جديدة وفرص بحاجة إلى المعرفة والدراسة، مثل كيفية مساعدة الوالدين لزيادة دورهما التعليمي في المنزل عن طريق معرفة كيف يستخدم أطفالهم التكنولوجيا، ومعرفة كيفية مشاركة هذا الاستخدام معهم دون التنازل أو التخلي عن دورهم، وهل هناك أية أبحاث حول فاعلية أنماط التعليم المختلفة التي يتلقاها الأطفال في المدرسة عن استعمال الإنترنت بأمان؟ وكيف يشارك الأطفال بآرائهم ويكون لهم دور فاعل في المشاركة؟ والاحتفاظ بفكرة الطفل كعامل هو التحدي الحقيقي بل وإيجاد هيئة محدودة البناء في الوقت ذاته 81 .

78. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 179-180.

79. رفاهية الأسرة الأوروبية، ص 179-180.

80. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 67.

81. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 179-180.

وهناك أمر آخر، يرتبط بتعلم الكبار الإنترنت مع تغير وسائل الاتصالات، فإن الأمر أصبح يتطلب توفير وتحديث المهارات الرقمية الجديدة، ووجب أيضا مشاركة الكبار في تعلم هذه الوسائل الحديثة واستخدام التكنولوجيا في حد ذاتها في سوق العمل يجعله أكثر مرونة وتنوعا 82. لكن هناك أمر في غاية الأهمية، يتعلق بالرقابة أو الوساطة الأبوية على الإنترنت. إذ يمكن أن تصنف الاستراتيجيات المتبعة من قبل الآباء (الرقابة أو الوساطة الأبوية) على الإنترنت على أنها مفيدة أو نشطة، وهناك أيضا وساطة مقيدة، وبالبحث والملاحظة يلاحظ أن الوساطة الأبوية للإنترنت تكشف عن أنها تتم إلى حد ما على نطاق واسع مع الأخذ في الاعتبار الاختلافات الوطنية (القومية)، فهي تختلف من بلد لآخر حسب التنشئة الاجتماعية وثقافات الدول، ومع ذلك فهناك دليل على أن هناك (فجوة تنظيم) تعوق وساطة الأبوين حيث إن الرقابة الأبوية على التلفزيون يمكن تفعيلها بطريقة أكبر من تطبيقها على الإنترنت، ولذلك فالآباء يشعرون بالقلق من الإنترنت أكثر من التلفاز ، وهذا راجع إلى انخفاض مستوى المراقبة للإنترنت حيث يلزمه مهارات أكثر من التلفاز 83.

82. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 65٢

83. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 69.

لكن كيف يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة لدعم الروابط الأسرية؟ تم توجيه العديد من الأبحاث نحو الأفراد، ولكن كان من الصعب أن تجد بحثاً حول التأثيرات الموجهة نحو الأسرة يجب عن دور الإعلام تجاه الروابط الأسرية؟ وهل تقدم وسائل الإعلام دعماً أو إضراراً للروابط الأسرية؟ فهذه الأسئلة لم يتم البحث فيها حتى الآن، وقد تمكنا الاستفادة من التكنولوجيا في تقديم الدورات التدريبية على الأبوة، ودورات للمقبلين على الزواج، والتعليم داخل المدارس لتعزيز الروابط الأسرية، وهناك عديد من طرائق تكنولوجيا التواصل التي بإمكانها التأثير إيجابياً على الحياة الأسرية مثل التغيرات الداخلية بين الأجيال والأجداد من خلال تكنولوجيا التواصل والمعلومات 84. ومن المسائل ذات العلاقة أيضاً، الأبوة والأمومة والحياة اليومية والاجتماعية في ظل وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، إذ تعد ثقافة الإعلام واحدة من أبرز التغيرات في الحياة اليومية للأسر، ولها الأثر الكبير حتى إنه يقال إن وسائل الإعلام قد فتحت أنواعاً جديدة للخبرات، وأتاحت مجالات جديدة للتعلم، وفتحت طرائق جديدة للتواصل والاستفادة من الوقت، ودعمت مشاعر العمل الجماعي لأفراد الأسرة سواء كانوا أطفالاً أو بالغين، وهذا بالنسبة لمعظم الأسر الأوروبية، وقد تحولت وسائل الإعلام من كونها مجرد وجود في الحياة كشيء عارض مرغوب فيه -إلى عنصر وجزء لا يتجزأ من الحياة للأسر بل أصبحت وسائل الإعلام جزءاً من الجدول الزمني للفرد يومياً، وأصبح الإعلام بذلك شريكاً في العلاقات الاجتماعية داخل وخارج المنزل 85 . لكن من الطبيعي أن يندمج الأطفال الصغار مع وسائل الإعلام على الرغم من أن التلفاز والإذاعة والموسيقى غالباً ما تكون في الخلفية- قد يكون عدد مستخدمي وسائل الإعلام من الأطفال في سن المدرسة الابتدائية ليس كثيراً- وعلى الرغم من أن التليفزيون والألعاب الإلكترونية شعبية جداً (الأكثر انتشاراً) 86. أما خلال مرحلة المراهقة، فيبدأ الشباب في التوسع في استخدامها ويسعى من خلالها للتواصل مع الأصدقاء وإثبات وجودهم وشخصياتهم، والتعريف بأذواقهم وسط أقرانهم خاصة في أواخر سنوات المراهقة وأوائل العشرينات من العمر، ثم يبدأ الشباب في التعامل مع المعلومات والاتصالات من مرحلة استخدامها إلى مرحلة دراستها والعمل فيها أحياناً كمتخصصين 87 .

84. رفاهية الأسرة الأوروبية، ص181-182.

85. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 64

86. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 68.

87. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 68.

أما فيما يخص الرقابة والعمليات الخاصة بالأسرة والحياة الاجتماعية في أوروبا المعاصرة أكثر تعقيدا، و أصبحت وسائل الإعلام جزءا ثابتا من البيئة المحلية، وهناك بعض الاتجاهات بالمنازل الأوروبية اليوم وهي: تكنولوجيا المعلومات ووسائل إعلام حديثة تفاعلية وفردية وشخصية أيضا، وعلى الرغم من خصصة وسائل الإعلام، فإنه لا تزال هناك قواسم مشتركة بين تلك الوسائل، وهي قواسم متصلة بأفراد الأسرة الواحدة: استخدام الأطفال للإنترنت في ازدياد مستمر وحقق مؤخرا زيادات واضحة بين الصغار من سن (6-11) سنة في الدول المنضمة حديثا للاتحاد الأوروبي، ظهور ثقافة غرف نوم الأطفال الممتلئة بوسائل التكنولوجيا الحديثة، استمرار أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لهذه المسألة إلى جانب الآن الإقصاء الرقمي يعكس أيضا إقصاء اقتصادي واجتماعي 88 .

الفصل الرابع نماذج عالمية للسياسات الأسرية

نماذج عالمية للسياسات الأسرية

مرت المجتمعات الأوروبية بتغيرات عميقة ومؤثرة في الحياة الأسرية على مدى العقود القليلة الماضية، وقد شملت هذه التغيرات نواحي متعددة من حياة سكان القارة الأوروبية، تتعلق بتركيبة الأسرة وطريقة حياة أفرادها، وطرق التعامل، والنظرة إلى العديد من المفاهيم الراسخة مثل الأبوة والأمومة وتربية الأطفال والتوازن بين العمل والحياة، وثمة نتيجة مهمة، يمكن أن نصل إليها، وهي أنه لا يوجد نموذج مناسب يوائم بين العمل وحياة أسرية أفضل، أو يساعد على تأسيس حياة أسرية جيدة بصفة عامة، ويعد ذلك من أبرز التحديات التي تعيشها المجتمعات الأوروبية، وهو تحدٍّ يواجه الأفراد والأسر معا 89. ويلاحظ أيضا أن التحديات الأسرية في المجتمعات الأوروبية تشهد تنوعا بارزا بسبب الاختلافات القومية الظاهرة بين المجتمعات الأوروبية، وقد انعكست تلك الاختلافات على طبيعة الظروف المعيشية للأسر، وعلى النظم القانونية، والمنظومات الصحية والاقتصادية، ومقتضيات الرفاهية المجتمعية، وقد انعكست أيضا على طبيعة السياسات وأولوياتها من بلد لآخر 90.



89. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 7.

90. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 7.

استراتيجية مستقبل الأسر الأوروبية عام 2020:

تمتاز البلدان الغربية عموماً برؤية مستقبلية تهتم بمآلات المواطنين بعد عقود من الزمان، وتستشرف حالتها المستقبلية لتعزز نقاط قوتها، وتتفادى نقاط الضعف، والذي يهمننا الكشف عنه في هذه الفقرة، هو حقيقة الإمكانيات التي يمكن للاتحاد الأوروبي أن يساهم بها في جعل أوروبا أكثر صداقة للأسرة كما أشارت وزيرة الدولة السيدة/ أنيكو جيورس، حيث أكدت أن سياسات السكان والأسرة هي مسؤولية الدول الأعضاء أولاً، وهذا التصريح يمكن أن يضيف دفعة حقيقية تعزز التماسك الاقتصادي والإقليمي في دول الاتحاد الأوروبي 91، وهو أمر في غاية الأهمية بالنسبة للدول الأعضاء والمناطق التي تواجه تصاعداً في معدل الشيخوخة، وانخفاضاً في معدل المواليد بنسبة خطيرة، وذلك كما في المنطقة الوسطى والشرقية من الدول الأعضاء أو مواجهة مشكلة هجرة الشباب والمهنيين الذين يغادرون البلاد بشكل جماعي 92. لكن حين نلاحظ أحدث تقرير ديموغرافي تم إعداده بمشاركة لجنة مكتملة من دول الاتحاد، ندرك أن الأوروبيين يعيشون أعماراً هي الأطول، وبصحة أفضل، ولعل هذه الملاحظة تمثل الجانب السار من قضايا الأسرة في أوروبا 93. هذا وتوسعى استراتيجية أوروبا 2020 لخلق توجه سياسي لازم يركز على الممارسة العملية، وسيرافق تنفيذ هذه الاستراتيجية إطلاق سبع مبادرات رائدة، تقتضي تعاوناً أقوى بين مؤسسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك الحكومات وخصوصاً في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والنقدية 94. ومن المبادرات الرئيسية السبعة تحت استراتيجية أوروبا 2020، مما لهما تأثير مباشر على الأسر الأوروبية: الأولى، مطالبة الدول الأعضاء بتنفيذ البرامج الوطنية المتعلقة بتيسير العمل والحياة الأسرية بمرونة تتناسب مع أهمية هذه المبادرات وبما تحتاجه من مهارات، ومن القضايا التي تفرض نفسها بإلحاح، قضية عودة المرأة لسوق العمل عقب الولادة، حيث تشير التقارير إلى أن الدول التي لديها تقدماً ملحوظ في المساواة بين الجنسين لا تتميز بمعدل مرتفع فقط في توظيف الإناث ولكن معدل الولادة فيها مرتفع أيضاً، وهذا يوضح الدور المهم الذي تلعبه سياسات العمالة والأسرة في تشكيل الاتجاهات السكانية (الديموغرافية) 95. والمبادرة الأخرى هي المنصة الأوروبية لمكافحة الفقر، وتحت هذا البند يُطلب من الدول الأعضاء تحديد وتنفيذ برامج للتصدي للظروف غير الملائمة للفئات الأكثر عرضة للخطر مثل الأسرة التي يعيها أحد الأبوين 96.

91. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص2.
92. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص2.
93. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص2.
94. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص3.
95. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص3.
96. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص3.

وقد قام الباحثون الأوروبيون بتغطية مجموعة واسعة من الموضوعات المؤثرة التي تناقش الوضع الأسري الحالي، مركزين انتباههم على مظاهر تعقد الحياة اليومية للأسر الأوروبية، بما في ذلك الشؤون المالية والإسكان والبيئة، وقد كان التركيز الرئيسي على الأسر والأطفال، ومشكلة عدم المساواة والفروق الفردية التي لم تعد بين الدول فقط، ولكن بين الفئات الاجتماعية والعائلات المختلفة، وستعرض الاتجاهات الرئيسية على هذا الأساس، لأن التباين في الأسر الأوروبية المعاصرة مهم ومتنوع ويشمل نواحي عديدة، مثل كون الأسرة ذات عائل واحد في مقابل الإعالة المشتركة، والأسر المنخفضة الدخل مقابل ذوات الدخل المنخفض، والأسر أوروبية المنبت مقابل الأسر المهاجرة، والأسر الريفية التي تقابل أسر الحضر، وأسرة الطبقة المتوسطة وخاصة تلك التي يعمل فيها الزوجان الحاصلان على تعليم جيد ولديهم أقل من ثلاثة أطفال، وإمكانياتهم المعيشية جيدة مقابل الأسرة ذات العائل الواحد، وهو في الغالب امرأة عاطلة عن العمل، ومستواها التعليمي منخفض جدا، ولديها أكثر من طفلين، فلا شك أن تحديات المقابلات الأخيرة أكثر من الأولى 97 . وتخضع هذه المقابلات العكسية لمقياس أوروبي يزن الأمور حسب المصالح كما سنرى لاحقا.

إلا أنه رغم كثرة المقارنات الإحصائية والبحثية التي أجريت في مجال خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة لكبار السن إلا أن أغلب تلك المقارنات يتم عبر دراسة الإطار الصحي والطبي بدلا من الرعاية الاجتماعية أو السياسة الأسرية أو وضع ذلك في إطار عمل أوسع وأكثر تخصصا، ويعد بحث «خدمات لدعم مقدمي الرعاية الأسرية لكبار السن في أوروبا» واحدا من أشمل المشروعات البحثية التي تمولها المفوضية الأوروبية، حيث قدم استعراضا أوروبيا لوضع مقدمي الرعاية الأسرية لكبار السن من حيث الوجود والألفة والإتاحة والاستخدام، ومدى قبول الخدمات الداعمة، وتقديم الروابط العاطفية الحافز الرئيسي لتقديم الرعاية يليها الإحساس بالواجب، والإحساس الشخصي بالإلزام أو عدم توافر بدائل أخرى 98 . وفي ربيع وصيف عام 2010 حيث اجتمع أكثر من 35 باحثا وسياسيا وممثلا لمنظمات المجتمع المدني لمناقشة وتطوير أربعة سيناريوهات محتملة للمستقبل، وذلك باستخدام منهج الاستبصار، وقد عمل المشاركون على استخراج الشروط المسبقة والضرورية والجوانب المختلفة التي تؤدي إلى الرفاهية، وقد تم وصف العوامل التي قد يكون لها تأثير قوي على الأسر في المستقبل، وحاولت أن تتوقع التطورات التي قد تكون عقبة في وجه رفاهية الأسرة في المستقبل، وبناء على هذه الحاجة المستقبلية، تم استنتاج وتعريف السياسات الضرورية التي يمكن أن تدعم الرفاهية في المستقبل 99.

97.رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص 58.

98.رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل التحديات البحثية والسياسة مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- الجزء الأول، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ص 82.

99.رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 10.

وقد أعطى جدول أعمال البحوث الأوروبية كل الخطوات السابقة، وقدم العديد من النتائج، والعديد من المخاوف من قبل أصحاب المصلحة الرئيسة. وقد تم تحويل هذه النتائج إلى جدول أعمال للبحث من أجل الأسر في دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها. وقد تم وضع جميع المراحل السابقة في الاعتبار والاستفادة من إخفاقاتها ونجاحاتها، كما تم تحديد الاتجاهات المجتمعية الكبرى، والتحديات السياسية، والمناطق الرئيسة التي ستتم فيها البحوث مستقبلاً، ويمكن اعتبار ذلك خارطة طريق للبحث في المستقبل عن السياسات الأسرية، وتوفير موضوعات ليس فقط من أجل البحث، ولكن أيضاً لمعالجة التحديات المجتمعية التي يحتاج في معالجتها إلى تخصصات، ونهج سلوك متعدد الجوانب البحثية. ولتمكين إشراك أصحاب المصلحة في هذه المرحلة النهائية من العمل، تم عقد مؤتمر في بروكسل، حضر فيه أكثر من مئة ممثل من منظمات المجتمع المدني والسياسيين وأصحاب الخلفيات العلمية القادرة على العطاء، ووضع هؤلاء على جدول أعمال المؤتمر. وقد قدمت نسخة من جدول أعمال البحوث 100 .

ويستدعي الحديث عن مستقبل الرفاهية، تناول مؤشرات الرفاهية من منظور المقياس الأوروبي، والذي يخضع لمجموعة من الآليات الموضوعية من قبل الاتحاد الأوروبي، ومهمته قياس كفاءة ومستوى عديد من المجالات في الدول الأعضاء، ومن وجهة نظر عملية فاحصة فإن القضية الأكثر أهمية هي مشكلة تقلص عدد السكان بالفعل في عام 2013-2014، وهذا راجع إلى التلخص التدريجي من كثيري الإنجاب وجعلهم خارج سوق العمل مع انخفاض حاد في معدل الخصوبة، وسوف يستمر هذا الانخفاض لمدة ربع قرن قادم حسب الدراسات المهمة 101 . وقد ناقشنا في هذا الفصل منظوراً جديداً للحياة، وفائدة هذا المنظور أنه يمدنا بالتحركات الفردية الحالية لأعضاء المجتمع، وهذا يفيدنا في معرفة التغيرات التاريخية والاجتماعية، وأهمية هذه القضية تظهر في دراسة الفروق الفردية بين الجنسين، وتسهل جعلها في إطار عام واتجاهات محددة 102 .

100.رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 11.

101.مستقبل الأسر الأوروبية، ص 2.

102.رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 43.

ومن القضايا ذات الأهمية قضية انتقال الشباب عن أماكن سكن ذويهم، كما أن المدى الزمني الذي يأخذه الشباب لتكوين أسرة أصبح أطول، فهناك تغيرات جديدة حدثت في مفهوم الشراكة وتغير أدوار الجنسين، ولكن ما زالت سرعة هذا التغير بطيئة، ولا يزال هناك للكثير من العادات والتقاليد قوة وحضور؛ فأسرة اليوم لا تزال تقوم على الحب والمودة والحوار، ولا يزال للأجداد أدوار لا تقل عن أدوار بقية أفراد المجتمع، لكن التغيرات الكبرى تلاحظ في مجال العمل والتوظيف، وتزايد نسب عمل الإناث، بينما لا يزال تقسيم العمل المنزلي في نظر الباحثين يشهد الكثير من التحيز ضد النساء، والرعاية الأبوية في تزايد مستمر. ومن الظواهر الجديدة بالتوقف أن عائل الأسرة أصبح يتغير باستمرار، وانتشرت ظاهرة جديدة في أنحاء أوروبا، وهي (الأنثى الراعية في مقابل الشئاني العامل)، وهو نموذج يعتمد على عمل المرأة بدوام جزئي، وعمل الرجل بدوام كامل، وما زال العنف الأسري قائماً إلى حد كبير، وكأن اختفاءه النهائي يحتاج لتعاقب أجيال 103 .

يرى الباحثون بأن سياسة الأسرة الحديثة ما تزال هي الموضوع الحيوي الذي يضم أشياء كثيرة يجب أن يتعلمها بعض الناس من بعض، والأمر الذي اعتبر على المحك هو العثور على السياسة الصحيحة التي تمثل مزيجاً من عدة سياسات لتصل إلى أفضل النتائج للأسر، وتسعى لتيسير العمل، وإعطاء دفعة للمساواة بين الجنسين، والحد من الفقر 104 . فعلى مدار العقود الزمنية القليلة الماضية، تحسن مستوى الرضاء المادي على المستوى القومي في إستراليا وفي غيرها من دول العالم الصناعي. لكن الكثير من المراقبين يرون أن حياة أبنائنا غير مستقرة وغير مضمونة النتائج، مع أنها تختلف عن أي مرحلة منذ الحرب العالمية الثانية؛ فقد زاد معدل انتحار الشباب وارتفع إلى مستويات مأساوية، وتشرد عشرات الألوف من الشباب، والتقارير عن إيذاء الأطفال في ارتفاع كل عام، و تعاطي المسكرات والمخدرات بين المراهقين يتزايد بشكل ملحوظ، والموت يرصد الآلاف من الأطفال، وعدد الأطفال الذين يكبرون في ظل غياب أحد الوالدين في تكاثر مطرد 105 . ومن القضايا المتعلقة بالموضوع أيضا التنوع الملاحظ في سبل العيش ومتعلقاته في مناطق أوروبا، وما يتعلق به من مظاهر الرفاهية وأسبابها في الوقت الراهن، والخطط المستقبلية التي وضعت للرفع من شأن المواطنين ومستوي معيشتهم ، وخصوصا فيما يتعلق بالسياسات الأسرية في نموذجها الشمالي المركب من هواجس الرعاية الأسرية ومستقبل الأطفال وكبار السن وشجون المساعدات المالية.

103 رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص43.

104 مستقبل الأسر الأوروبية، ص4.

105 كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 47.

وقد لاقت السياسات الأسرية في بلدان الشمال الأوروبي اهتماما دوليا لافتا، وذلك بسبب السعي الدؤوب في تحقيق أعلى مظاهر الرفاهية، وقبل التطرق لمظاهر تلك الرفاهية، يجدر بنا أن نتوقف مع طبيعة تلك المجتمعات لنقدم عنها لمحة سريعة تعين القارئ العربي والمسلم على تصور تقريبي لتلك المجتمعات النائية، فنقول: «إن دول الشمال الأوروبي عبارة عن مجتمع متعدد يمتاز بمعدل خصوبة عال، وتوظيف متقدم للإناث مما جعل معدلات الفقر تنخفض بين الأطفال، وجعل النشاط النسائي المكافح للفقر في ارتفاع، وهو مجتمع تسيطر عليه الليبرالية الاجتماعية عموما، وهو ما جعل هذه الدول محط أنظار المهتمين، ومثار إعجاب الفضوليين. وقد قيل مؤخرًا: إن بلدان الشمال الأوروبي لا تمتاز بالمساواة الاجتماعية فقط ومستويات المعيشة العالية، ولكنها دعمت ذلك بسياسات نشطة تستهدف دائما الأسر مما عزز فرص الإنتاج، ووضع أساسا للنجاح الاقتصادي 94 ، ذلك النجاح الاقتصادي 106 الذي عرف بالرفاهية، وهو ما نلقي عليه الضوء في هذه الدراسة.

نماذج سياسات الأسرة:

أنشأت النرويج نموذجًا لسياسات الرعاية، وقد حصلت النساء في هذا النموذج على حقوق عدة، من أهمها الحقوق المالية كأمهات ومصادر للرعاية. وبهذا حصلت النساء على نوع من الاستقلال عن أزواجهن، وأصبحن ذوات حقوق معتبرة 107 . وأطلق «سينسبري» على هذا النموذج اسم «نموذج أدوار الجنس المنفصلة» وربط بينه وبين نموذج «فريزر» الذي يسمى «نموذج التكافؤ في تقديم الرعاية». ومثل هذه السياسات لا تساهم كثيرا في تغيير تقسيم العمل حسب النوع. فحسب تعبير فريزر، فإن الهدف من هذا النموذج ليس جعل حياة النساء نفس حياة الرجال، لكن هدفه جعل الاختلاف بلا تكلفة باهظة. وهذا الاتجاه يسهل إدراك دور النساء كأمهات، وقد ظهر هذا الاتجاه مبكرًا؛ فالأمهات في النرويج حصلن على حق اتخاذ القرارات حول الحياة اليومية لأطفالهن بالتساوي مع الآباء عام 1859، لكن تفوق الآباء في اتخاذ القرارات بخصوص الأطفال استمر حتى عام 1920 في السويد 108 . هناك أولا الحق في التأمين الوطني، وفي النرويج، يتمتع كل المواطنين بحق التأمين الوطني، وهو قانون مأخوذ من قوانين قديمة حيث تستفيد الأم من إعانة التأمين وتبلغ هذه الإعانة 32138 كورونة نرويجية أي حوالي 3900 يورو (العملة الموحدة لدول أوروبا). وفي الوقت نفسه، أصبح من خلال الضمان الوظيفي إمكانية تمديد الإجازة لمدة سنة مدفوعة الأجر، بمعنى أن للوالدين حق الحصول على إعفاء من فقدانهم وظائفهم، وفي وقت لاحق تم رفع الإعانة بشكل كبير لتغطية 100 بالمئة من الدخل السابق لمعظم الأمهات العاملات، وأحيانا يسمى الدعم، ويطلق عليه البديل أو الإعانة 109.

106. أن شفيك قرُدم. عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية، ص 50.

107. أن شفيك قرُدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، ص 51-52.

108. أن شفيك قرُدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، ص 51-52.

109. ماريت رونسين، بحث ديموغرافي، ص 278.

يرى «سينسبري» أن مجموعة من الدول الأوروبية نفذت أفكاراً مختلفة إلى حد ما من المساواة بين الجنسين، فقد قامت الدانمارك بإلغاء كل المزايا والفوائد المبنية على الكسب المالي والرعاية، ووقفت وحيدة بمفردها من حيث إلغاؤها المعاشات للباقيين على قيد الحياة. وبذلك تكون الدانمارك قد طورت سياسات اجتماعية مرتبطة بالعائل أو مصدر كسب العيش، مع اهتمام قليل بدور الرعاية الذي يقوم به أي من الجنسين، بينما في الدانمارك كانت الرعاية بصفة عامة خارج نطاق الحكومة أو السوق، وقد طبقت السويد سياسات تدعم العمل بأجر بالنسبة للرجال أو النساء مع جهود أخرى لدعم عمل الرعاية أيضاً للرجال والنساء، وهي تهدف بذلك إلى وجود نموذج «مصدر الكسب الثنائي كمصدر للرعاية 110». وترتبط التطورات السابقة بالتطورات التاريخية؛ فالنرويج كانت لها «قفزة كبرى في مجال سياسات الأسرة في عقد الثمانينات عندما توسعت في برامج رعاية الطفل 111 .

وكما لاحظنا في المقدمة، فإن سياسات الأسرة في البلدان الشمالية مرتبطة بشكل رئيسي بالجهود المبذولة لتعزيز المساواة بين الجنسين، فمن المهم أن نلاحظ أن التأثير على تقسيم العمل بين الجنسين ليس هو الهدف الوحيد من وراء سياسات الأسرة؛ فهناك أهداف أساسية أخرى منها الحفاظ على السكان وحماية الأطفال من الفقر، ويمكن القول إن إجراءات السياسة الموجهة إلى أهداف أخرى يمكن أن تكون لها انعكاسات على الخصوبة، والسياسات التي تهدف للقضاء على فقر الأطفال هي أيضاً مهمة في البلدان الشمالية 112. نعرض فيما يلي نماذج بعض السياسات الأسرية:

110. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، ص 52.

111. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، ص 52.

112. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 56.

1- سياسات تسهيل دخول النساء إلى القوة العاملة:

اتبعت السويد والدنمارك استراتيجيات للسياسة الاجتماعية، بهدف تسهيل دخول النساء إلى القوة العاملة عبر إجراءات فعالة، وقد تضمنت الإجراءات المهمة رعاية الأطفال وحالات الانفصال طويلة الأمد بالإضافة إلى نظام الضرائب الذي كان يدعم الأسر ذات الدخل الثنائي. وقد ابتعد هذان البلدان كثيرًا عن نموذج «رب الأسرة الذكر» الذي أنشأه لويس (1992)، ولكنهما اتجهتا إلى نموذج المساواة بين الجنسين في جميع الشؤون، وهما يزيدان على النرويج وفنلندا في استخدام نموذج مصدر الدخل والرعاية الثنائي الذي يرتبط غالبًا بالسياسات الأسرية والسياسات المرتبطة بالنوع 113.

2- إعانة نقدية لأولياء الأمور

تم في أغسطس من عام 1998 إقرار إعانة نقدية لأولياء الأمور الذين لديهم أطفال من سنة واحدة إلى سنتين، ويستخدم ذلك الدعم لرعاية الأطفال. ومنذ يناير 1999 أصبح جميع الأطفال من سنة واحدة إلى سنتين تحت مظلة هذا البرنامج. وقد تم أيضا تقديم إعانة شهرية معفاة من الضرائب بما يعادل إيجار شقة، وبما يعادل الإعانة المقدمة للأطفال الذين يحصلون على رعاية نهائية في مراكز الرعاية، وهذا المبلغ الشهري 3627 كرونه نرويجية أي حوالي 450 يورو. ولكي تتم الاستفادة من هذا الدعم المقدم من الدولة يجب ألا يكون الطفل مستفيدا من مراكز الرعاية العامة التي توفرها الدولة التي تتكفل بأكثر من 32 ساعة رعاية أسبوعيا، والآباء الذين يودعون أبناءهم أقل من عدد الساعات المذكورة يحصلون على مزيد من الدعم. ويحظى هذا المخطط الجديد بشعبية كبيرة، بمعنى أن الغالبية العظمى من الآباء والأمهات وجدوا أن هذا يمثل أكبر استفادة لهم. ففي ربيع 1999 وبعد حوالي 4 شهور من هذا النظام الجديد، لوحظ أن 75 ٪ من آباء الأطفال من سن الأولى إلى الثانية قد تلقوا الدعم، وقد ظلت النسبة هكذا على ثبوتها مع زيادة ونقصان نسبيين، بينما كان 5 ٪ فقط من الآباء هم المستفيدون 114.

113. أن شفيك قرّدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 52.
114. ماريت رونسين، ص 279.

3-تمويل مراكز الرعاية النهارية

يتمثل المبدأ الأساسي في تمويل مراكز الرعاية النهارية في أن تكون تكاليف تشغيلها مشتركة بين الدولة والبلديات والآباء (وزارة شؤون الطفل والأسرة 1988)، حيث تلتزم الدولة بدفع 40% من التكاليف في حين أن الـ 60% المتبقية من هذه التكاليف تقسم بين الآباء والبلديات. لكن بسبب التوسع السريع للمراكز الخاصة، فإن حصة البلدية ظلت الأقل، بينما حصة الآباء كانت هي الأعلى. فعلى سبيل المثال قام الآباء في عام 1994 بدفع 44,5% من التكلفة لمراكز الرعاية النهارية الخاصة، و28,8% في المراكز العامة، وليس هناك تنظيم مركزي للرسوم والمصروفات، فصاحب المؤسسة- سواء خاصة أو تتبع البلدية- لديه الحرية الكاملة في تحديد السعر الخاص به 115 .

4-الرعاية الأبوية

يبدو أن مفهوم وقت الرعاية الأبوية الجاد لا يوفر بالضرورة مشاركة أبوية، إذ أن هناك عديد من الصور للتعايش الأبوي منها صورة رب الأسرة التقليدي، ورب الأسرة الحديث، والأب الفيلسوف. وتظهر الدراسات الكمية والكيفية أن رب الأسرة الحديث هو أكثر الأنماط شيوعاً بين الرجال المعاصرين، «حيث يرى الرجل نفسه أنه رب الأسرة الرئيسي في حين تكون المرأة مسؤولة عن الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال والحياة الأسرية، إلا أن هذا التقسيم للأعمال ليس بمنتهى الدقة، فرب الأسرة الحديث يساعد زوجته في الأعمال المنزلية، كما أن له شخصية مركزية في العمل وداخل الأسرة ، ويكون وجوده داخل الأسرة ذا أهمية أثناء الحمل، وبعد الولادة إلا أنه يقل بعد ذلك 116.

5- التعليم المبكر

من المعول عليه أن يوفر التعليم المبكر في مرحلة الطفولة فرصاً حياتية أكثر عدلاً للأطفال، وأن يؤدي إلى تأمين القوة العاملة المنتجة في المستقبل. وحين ننطلق من منظور المساواة بين الجنسين ورعاية الأطفال أو من منظور الاستثمار الاجتماعي، ندرك أن سياسات الأسرة في الدول الشمالية لها سمات مفيدة وغاية في الأهمية 117 . وليس كل المهتمين عالمياً بالنموذج الشمالي ينظرون له نظرة إيجابية أو مؤيدين لسياساته، فهناك مؤلفون محافظون، معظمهم أمريكيون، رسموا صوراً سيئة أظهروا فيها انهيار النظام الأسري. فأولئك المؤلفون يشيرون إلى المعدلات المرتفعة لحالات الحمل بدون زواج، وحالات الطلاق في تلك الدول، ويشيرون إلى الاتجاهات

115.ماريت رونسين، ص 280.

116.رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص156.

117. أن شفيك قرّدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 50.

الاجتماعية التي تقبل تلك الممارسات، فالعادات الأسرية التقليدية لا توجد كثيرًا في الدول الأوروبية الشمالية، وهي أقل منها في سائر المناطق الأوروبية الأخرى، كما اتضح مؤخرًا في المناظرات حول الزواج، خاصة الزواج من نفس النوع (الزواج المثلي) 118 .

لكن هناك أمر آخر مفاده أنه لا ينال النضج بالتعليم المدرسي أو التنشئة الاجتماعية فقط، فالأخيرة قد تجعل الأطفال صالحين للمجتمع، لكن تعلق الطفل بأسرته يجعله أقدر على التكيف مع المجتمع، وبذلك تتكون لديه المرونة العاطفية، ويشعر أنه عنصر في مجتمع له واجبات، ومحاولة إيجاد حلول للتقليل من تأثير الانفصال يجب أن تركز على حجم هذا النضج؛ من حيث القدرة على التفاعل والتواصل حتى عندما يكون هذا الانفصال جسديًا، نشير إلى النضج أو النضج (مصطلح في علم نفس النمو، يتعلق بالارتباط بالأبوين) 119 . وهذا يقودنا إلى خاصية الانفصال بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي، فمن الضروري أن ننظر إلى كل القضايا المعروضة بعين ناقدة، ككون العمر مناسبًا للزواج، ومتى ينبغي أن يكون عند الزوجين أطفال وكم عددهم، ذلك أن المجتمع المعاصر يتمتع بخاصية جديدة، وهي الانفصال بين العمر البيولوجي والعمر الاجتماعي، فالارتباط بينهما لم يعد مرجعية إلزامية أو نقطة ثابتة ينطلق منها، فعلى سبيل المثال، من الممكن أن يكون الطفل غير مستعد لأن يصبح شخصية مستقلة، وبدلاً من ذلك يمكن تصنيف ما يحدث على أنه «السن البيولوجي الثالث» الذي يؤهل الطفل ليكون كالكبار قادراً على لعب دور اجتماعي هام. وواقعياً لكي يصبح الطفل راشداً، لابد من حدوث سلسلة من التغيرات في وضعه، وهناك مجموعة من الفرضيات تؤدي إلى استقلال تدريجي مع تزايد مسؤولياته الاجتماعية، وبذلك يصبح قادراً على لعب دوره الاجتماعي، واليوم يفيد هذا التصور - الذي صنف من قبل على أنه مصطنع إلى حد ما، إن تسلسل مقاطع العمر الاجتماعي من مقطع لآخر، قد ضعف منذ عدة عقود، فعلى سبيل المثال لم يعد اليوم تعريف الكبار هو التعريف التقليدي بأنه الاستقرار وجودياً كبيراً لأسرة أو عمل أو صاحب علاقات شخصية معقدة، وإنما تغير التعريف ليصبح هو الذي لديه درجة كبيرة من القدرة على الهيمنة على التدفقات والتغيرات المستمرة 120 .

118. أن شفيك فزدم، عرض لديموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 50.
119. ألمندينا مورنو وآخرون (Almuudena Moreno-Minguez Luis-Carlos Martinez-, Fernandez Angel Carraasco-Campos). مؤشرات سياسات الأسرة والرفاه في أوروبا مقارنة تطورية (Family Policy Indicators and Well-being in Europe from an Evolutionary Perspective). مجلة البحث التطبيقي لجودة الحياة (Applied Research Quality Life). سبرنجر 2015. ص 203.
120. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 44.

6- ضمان وصول الأسر إلى موارد مادية مناسبة:

يرى الباحثون أنه يجب توجيه المزيد من الاهتمام إلى ضمان وصول الأسر إلى موارد مادية تناسبها، وعلو على ذلك، يجب توفير الدعم النفسي والاجتماعي لتمكين الوالدين من التوفيق بين العمل والحياة العائلية، إذ يتعلق الفرق بين فقر الأطفال ورفاهيتهم بعمل جيد وحياة متوازنة بالنسبة للأبوين، وذلك أمرٌ بالغ الأهمية لرفاهية الأطفال والمجتمع، ومما لا شك فيه أن فقر المجتمع وفقر الدخل يضر بنمو الطفل، والأطفال الذين ليس لآبائهم عمل مجزئ هم أكثر عرضة ليكونوا فقراء، في حين أن الأمهات اللائي لديهن مشاكل في حياتهن المهنية-بسبب رعاية الأطفال- هم أكثر عرضة لإهمال حياتهن العائلية، ومعرضات أيضا لتهديد الفقر لاحقاً 121.

7- زيادة معدلات توظيف النساء

يبذل الاتحاد الأوروبي منذ بداية القرن الحالي جهودًا معتبرة لزيادة معدلات توظيف النساء. ومع حلول عام 2013 وصلت نسبة توظيف النساء إلى 62,5 في المائة في دول الاتحاد الأوروبي السبعة والعشرين، والأقطار الشمالية كلها تزيد معدلات توظيف الإناث فيها فوق متوسط الدول في بقية الاتحاد الأوروبي، ومعدلات التوظيف الجزئي مرتفعة نسبيًا في الدول الشمالية، ولاسيما في السويد والدانمارك والنرويج، وأعلى معدلات عمل الإناث الجزئي في تلك الدول يوجد في ألمانيا والمملكة المتحدة. وما كان شائعًا في الدول الشمالية قد أصبح منتشرًا جدًا في أوروبا الغربية، وفي الاتحاد الأوروبي ككل 32,7 في المائة من كل النساء العاملات يعملن بدوام جزئي 122. العلاقة بين توظيف الإناث المرتفع-حسب المعدلات- وانخفاض معدلات فقر الأطفال ملموسة، ولكن محددات معدلات الخصوبة المرتفعة نسبيًا هي معدلات أكثر تعقيدًا، وهناك أدلة تدفع إلى القول بأن معدلات الطلاق المرتفعة ومعدلات توظيف الإناث المرتفعة أيضًا تساهم في معدلات الخصوبة الأعلى، وربما يكون هذا الأمر معكوسا حيث كانت العلاقة في الواقع عكسية عام 1980، لكن في الثلاثين عامًا الأخيرة يبدو أن معدلات الخصوبة تتزايد عندما يكون الحمل إلى حدٍ ما ناشئًا عن زواج يعقبه تشكل أسرة بشكل مرن، وعندما تستطيع النساء التوفيق بين الحمل والعمل 123.

121. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 205.

122. أن شفيك فَرْدَم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 56.

123. أن شفيك فَرْدَم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 56.

8- الحد من فقر الأطفال

يلاحظ أن معدلات فقر الأطفال منخفضة في جميع البلدان الشمالية باستثناء السويد، فحوالي عشرة في المائة من الأطفال معرضون لخطر الفقر حسب معايير الاتحاد الأوروبي، حيث المتوسط يبلغ 19٪. 124 . ويعتقد أن الأطفال في الأسر ذوات أحد الوالدين دون الآخر معرضون لخطر الفقر بصفة خاصة وبدرجة أعلى، وهذا موجود أيضا في الأقطار الشمالية، ولذلك تقدم مساعدات متنوعة لتخفيف عبء الفقر في تلك الأسر، وغالبًا ما تدفع مساعدات الأطفال بمعدل أعلى للوالدين الذين غاب أحدهما. ولدى جميع البلدان الشمالية أنظمة مخصصة لطلب المساعدات للأطفال من الوالدين غير الأوصياء بطرائق مختلفة، وتدفع لحساب المبالغ اللازمة لرعاية الأطفال. كما أن لجميع الدول نظاما للرعاية المتقدمة للطفل، وهذا يفيد أن هناك احترامًا للطفل، ومن تلك الأنظمة أن الأموال التي جمعت تنفق على الطفل لرعايته، وقد يدفع عن الوالدين غير المقيمين مع الطفل 125. ويطبق هذا النظام في الدنمارك وفنلندا فقط خاصة عندما يعجز الوالد أو الوالدة (غير المقيمين مع الأطفال) عن السداد، بينما يعتبر هذا النظام في النرويج والسويد متاحا عند الطلب، والرعاية المقدمة يمكن أن تدفع أيضًا في حالة عدم معرفة الأب أو عندما يكون الوالد غير المقيم مع الطفل لا يستطيع السداد 126.

وتشير كثير من البحوث والأدلة البحثية إلى أن الكبار والأطفال معا في خطر متزايد، وأنهم معرضون للإصابة بمشكلات عقلية وبدنية بسبب المحن والمشكلات الزوجية، وهناك أدلة أخرى قوية على أن الزواج «بيئة صحية» تفيد في انخفاض مستوى حالات الوفاة والأمراض، وهناك براهين قوية أخرى تشير إلى أن عملية الطلاق تترك الرجال والنساء والأطفال عرضة لاعتلال الصحة والإصابة بالأمراض 127 . وفي إحدى المراجعات للموروث البحثي، لاحظت الدكتورة «ليندا» والتي هي أستاذة علم الاجتماع في جامعة شيكاغو ورئيسة سابقة للاتحاد السكاني الأمريكي، ما يلي: في كثير من الجوانب، وفي عدد من الأبعاد، يعيش الرجال والنساء المتزوجون حياة أكثر صحة من غير المتزوجين، وفي المقابل يعتبر الرجال والنساء غير المتزوجين أكثر عرضة للمخاطر الصحية: تناول المسكرات وتعاطي المخدرات، وتعاطي الكحوليات، ويلاحظ أنهم أكثر طلبا للتأمين الصحي، ويلاحظ أن الرجال والنساء المطلقين والأرامل أكثر احتمالا لدخول حالات الجدل والمشاجرات، والقيام بأعمال خطيرة، وانتهاز الفرص التي يمكن أن تسبب الحوادث، والمتزوجون يحيون حياة أكثر تنظيما حيث يتناولون

124. ن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 56.

125. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57

126. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57.

127. كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

الطعام الصحي ويتمتعون بعادات نوم صحية، فالزواج يؤدي الى تحسن مستوى الراحة النفسية لدى الرجال والنساء، وربما نتيجة لذلك لوحظ أن الرجال والنساء المتزوجين بصفة عامة يعيشون حياة أطول من الرجال والنساء غير المتزوجين 128 .

ومخرجات تلك النتائج أيضا ترتبط بالأطفال حيث تبين الدراسات أن الطلاق له تأثير على المدى القصير والمدى البعيد على الأطفال، وهذا التأثير غالبا ما يمتد إلى حياة هؤلاء حين يصبحون كبارا حيث أن هناك تأثيرات ونتائج على الصحة والحياة الأسرية والأداء التعليمي والوضع الوظيفي 129 . وقد علق العالم المشهور في دراسات الأسرة، «يوريك برونفيرينز» قائلا: «إن هناك اضطرابا متزايدا في تنظيم الأسرة في العالم الغربي، حيث تيار فقر الأطفال والتفكك الأسري والطلاق والحمل خارج نطاق الزواج ووفاة المراهقين هو تيار متسارع وشديد، ويضيف «برونفيرينز» مؤكدا: بين المجتمعات الصناعية وما بعد الصناعية تتعرض الأسر والأطفال والمراهقون والشباب لأكثر خطر في البلدان الناطقة باللغة الانجليزية. وعلى الرغم من أن الادعاءات بين الحين والآخر تؤكد أن بناء الأسرة غير مناسب لتحقيق نتائج إيجابية لدى الأبناء، إلا من الأدلة البحثية ما ينحو عكس ذلك، وهي أدلة قوية ومنتزاةة ، وقد لاحظ السنياتور الديمقراطي الشجاع «دانيال باتريك موينهان» أن الفقر الناتج عن البطالة وانخفاض الأجور اليوم يرتبط بالبناء الأسري 130.

9- مساعدات الأطفال:

تقدم كل الدول الشمالية مساعدات للأطفال وتوجه إلى الأسر ذات الأطفال، ولا تخضع المساعدة للضرائب. ففي أيسلندا مثلا تعطى هذه المساعدات حسب الدخل للأطفال فوق سن السابعة، وفي الدنمارك والنرويج وأيسلندا تظل هذه الحصة من المساعدات تدفع حتى يصل الطفل عمر 16 سنة أو 20 سنة إذا كان الطفل ما زال في التعليم، وفي النرويج والدنمارك وفنلندا وأيسلندا تقدم المساعدات على مستوى أعلى إلى الوالدين الذين هم بدون رفقاء، أي الأم وحدها أو الأب وحده، وفي فنلندا وأيسلندا والسويد تملو المعدلات لكل طفل يولد 131.

128. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

129. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

130. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 48.

131. أن شفيك فزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 56.

10- حماية الوالدين المنفصلين وأطفالهم:

وللحفاظ على المساعدة من أجل المعيشة والمعروفة باسم (المساعدة الانتقالية)، والتي تهدف إلى حماية الوالدين، قامت النرويج بخطوة أبعد في حماية الوالدين الوحيدين وأطفالهم، وقد تم تخفيض هذه المساعدة بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، فقبل 1998، كانت هذه المساعدة تستمر طالما أن أحد الأبوين لديه طفل تحت عمر 10 سنوات، لكن امتدت شروط العمل للوالدين الذين ليس لديهم أطفال تحت عمر سنة واحدة في عام 2012. 132 وقد أصبحت الطبيعة الانتقالية للمساعدة أكثر وضوحاً بمرور الوقت، وتطبق الاستثناءات على العام الأول بعد انفصال الوالدين، وبعدها يستطيع الوالد الوصي للأطفال تحت سن 8 سنوات أن يتلقى المساعدة لعام واحد بدون شرط العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الوالدين المنفصلين القائمين بالعمل أو الذين ما زالوا في التعليم، يمنحون مساعدة رعاية أطفال لتعويض تكاليف رعاية الأطفال، وفي بعض الحالات، يستحق هؤلاء الآباء مساعدة تعليم من أجل تشجيع التعليم 133.

11- الرعاية العامة للطفل والرعاية المنزلية

تعتبر حضانة الأطفال في جميع الدول الشمالية ذات معدلات مرتفعة، هذا بالرغم من وجود بعض الاختلافات بين الدول وبين المجموعات العمرية المختلفة، وكما نرى في الاختلافات بين الدنمارك والسويد وأيسلندا والنرويج، تحدث بالنسبة للأطفال ذوي السنة الواحدة من العمر، وإلى حد ما بالنسبة للأطفال ذوي السنتين من العمر. وبالنسبة للأطفال فوق ثلاث سنوات، فإنه لا توجد أية اختلافات حقيقية بين هذه البلدان الخمس: فبين 90 في المائة و مائة في المائة من الأطفال مسجلون للحصول على رعاية الطفل، وفينلندا هي البلد الذي يخرج عن هذا النطاق حيث ينخفض غطاء رعاية الطفل كثيراً عنه في جارتها الشمالية، وترتفع المعدلات نسبياً أيضاً بنسبة 70 في المائة للأطفال ذوي الثلاث سنوات من العمر، و 80 في المئة للأطفال ذوي الخمس سنوات في الرعاية النهارية 134.

132. أن قُدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57.

133. أن شفيك قُدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57.

134. أن شفيك قُدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 59-60.

12- ترتيبات الإجازات:

تختلف سياسات الإجازات والرعاية للأطفال في النرويج عن سياسات معظم بلدان الشمال الأوروبي، فقبل وحتى التسعينات، اختلفت سياسات الإجازات والرعاية للأطفال في النرويج عن سياسات معظم بلدان الشمال الأوروبي الأخرى، وعلى وجه الخصوص كانت السويد هي الرائدة، كانت تمنح إجازة رعاية للأب لمدة سنة واحدة وذلك في وقت مبكر من عام 1980، ثم امتدت الإجازة ليصلها 15 شهرا في عام 1989. وتعتبر البرامج السويدية أكثر مرونة من غيرها في دول الشمال، حيث أن هناك إمكانية للحصول على إجازة جزئية، وعلى فترات متباعدة قبل أن يبلغ الطفل ثماني سنوات. وعلاوة على ذلك يختص البرنامج السويدي في الإجازات إنه يتضمن تشجيع فترات تباعد المواليد (تقسيم السرعة) حيث تساعد الأمهات على تنظيم الفترات بين توالي الولادات بين أطفالهن، لتصل إلى ثلاثين شهرا، مع أنها كانت 24 شهرا فقط قبل عام 1986، ويقضون بذلك حتى لو أدى ذلك إلى عدم العودة للعمل بين الولادات 135.

ومع مرور أقل من عشر سنوات، كان هناك المزيد من ملحقات الإعانة الاجتماعية، ولكن منذ عام 1987، تم تعديل الإجازة ليصبح أقصاها 52 أسبوعا بتعويض 80% من الأجر أو 42 أسبوعا بأجر كامل سنة 1993، ولا زالت تلك السياسة سارية إلى الآن. وقد يشترك الأبوان في الإجازة إلا في فترتين؛ فهي للأم وحدها، وهما 3 أسابيع قبل الولادة وستة أسابيع بعد الولادة، وبالإضافة يحق للأبوين ولمدة أسبوعان إجازة مدفوعة إذا غادرا البلاد فوراً بعدها، وقد حصل كثير من الآباء على إجازة الأسبوعين (إجازة الأبوة)، ولكن تم استخدام التبديل بين الأب والأم في الإجازة بنسبة قليلة. وقد تم اتخاذ إجراء (الأبوة المشتركة) لتشجيع الوالدين للمشاركة في رعاية الطفل، ففي عام 1993 تم التعديل حيث تم احتساب أربعة أسابيع من أية إجازة طويلة للأب، وهو ما يسمى (كوتة الأب) أو (حصّة الأب)، وهي إجازة لا يتحول رصيدها للأم (أي لا تستفيد منها)، وتضيق إن لم يستفد منها الأب. وقد أدى هذا إلى وجود حافز قوي لئن يحصل الآباء على إجازات. ومن خلال الخبرة كما يقول الباحثون الأوروبيون، فإنه يمكن الحكم بأن هذا الإصلاح لاقى نجاحا، ففي عام 1996 أي بعد ثلاث سنوات من هذا التعديل، لوحظ أن 80% من الآباء قد استخدموا الحصّة المخصصة لهم (كوتة الأب)، وعلاوة على ذلك فإن نسبة من تقاسموا الإجازة من خلال الأبوة المشتركة ارتفع من 4% إلى 12%. 136

135. ماريت رونسين. ص 280.

136. ماريت رونسين، ص 279.

و يحق للمرأة في كل قطر من الأقطار الشمالية في فترة زمنية معينة أن تترك العمل بعد وضع طفل، وأثناء تلك المدة لا يمكن أن تطرد من العمل إلا إذا استطاع صاحب العمل أن يثبت أن طردها من العمل يرجع إلى عوامل أخرى غير غيابها المؤقت. وأثناء إجازة تركها العمل، يحق لها أن تحصل على مساعدات تعادل أو تساوي أجرها كاملاً أو جزئياً¹³⁷. ويحق للآباء أيضاً إجازة تلي وضع الزوجة للطفل، وفي جميع الدول الشمالية باستثناء الدنمارك، يحفظ جزء من هذه الإجازة للآباء، ويجب أن يحصل الآباء على هذا الجزء أو تحصل الأسرة عليها، وقد كان بالدنمارك نظام وترتيبات مشابهة بين أعوام 1997-2002. 138 وكما يتضح فهناك تغيير كبير في ترتيبات الإجازات للوالدين داخل البلدان الشمالية، إضافة إلى أن معظم الدول يتميز الوالدان فيها بدرجة من المرونة لكي يقرروا كيفية استخدامهم حقهم في الإجازة، وهذا بدوره يؤثر على إجمالي مدة الإجازة ومستوى التعويض¹³⁹. وتفيد الإحصائيات الخاصة بترتيبات إجازات الوالدين الذين يعملون كموظفين. 140 في فنلندا، وأيسلندا والسويد بأنه يتم تعويض الآباء الذين لا تسجل لهم مساهمات على نفس عدد الأسابيع الذين كانوا موظفين فيها، ونفس الشيء أيضاً بالنسبة للوالدين الذين كانوا غير موظفين أو كانوا في التعليم قبل ميلاد الطفل.

أما في النرويج، فيحق للوالدين الذين لم يسبق توظيفهم أن يتلقوا مبلغاً إجمالياً¹⁴¹. وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات، فإن جميع البلدان الشمالية أفضل من بقية الدول الأوروبية فيما يتعلق بإجازات الوالدين، وهذا واضح في إحدى الأبحاث الحديثة التي قارنت بين ترتيبات الإجازات الوالدين في 22 دولة أوروبية. وقد حدد كل من «وول» و «اسكوبيدو» أكثر من سبعة نماذج لسياسة الإجازات في أوروبا، وقد صنفا الدول الشمالية الخمس في النموذج الأكثر شمولا، فيما يتعلق بنموذج المساواة بين الجنسين، وحقهم في إجازة لمدة عام واحد» (السويد وأيسلندا، الدنمارك وسلوفينيا) و «نموذج الاختيار للوالدين» (النرويج وفنلندا، فرنسا وبلجيكا) في النموذج الأول (المساواة بين الجنسين في حق الحصول على إجازة لمدة عام) تسمح بإجازة أمومة صغيرة مباشرة بعد الولادة تتبعها إجازة أطول تسمح لأحد الوالدين بالإقامة في البيت مع الطفل الوليد فترة العام الأول من عمر الطفل الوليد. والسويد وأيسلندا بصفة خاصة تدعمان بقوة المساواة بين الجنسين، وذلك بحفظ جزء من الإجازة للآباء (شهران في السويد، وثلاثة أشهر في أيسلندا)¹⁴².

137. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57.

138. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 57.

139. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 58-59.

140. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 58-59.

141. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 58-59.

142. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 58-59.

13- سياسة اختيار رعاية الأطفال بين الوالدين

ويتيح النموذج الثاني «نموذج سياسة اختيار الوالدين» فترات إجازات طويلة جدا في كل من النرويج وفينلندا وفرنسا وبلجيكا، مع دفع الثمن مع جواز طلب إجازة عام أو عامين بدون تعويض أو بمعدل منخفض من التعويض، وهذا النموذج مدعوم بمبالغ أخرى لرعاية الأطفال الصغار مثل مبلغ نقدي للرعاية في النرويج، ومساعدة الرعاية المنزلية في فنلندا، وهناك سمة مهمة في هذا النموذج وهي أن الرعاية العامة للأطفال متاحة للأطفال الأصغر سنا، ومسموح للوالدين بعد ذلك بالاختيار بين الرعاية المنزلية والرعاية اليومية للأطفال تحت عمر ثلاث سنوات¹⁴³.

14- معدلات التعويض الخاصة بالإجازات الوالدية

ليس هناك جدلٌ كبيرٌ في البلدان الشمالية حول المدة أو معدلات التعويض الخاصة بالإجازات الوالدية، ولا في القواعد التي تقسم الإجازة بين الوالدين، لكن ثمة جزئية تثير الجدل، وهي حصة الأب في الحصول علي أي جزء من الإجازة التي تحصل عليها الأسرة، وأكثر ما يثار هذا الجدل بوجه خاص في النرويج والسويد، وهناك رأي أساسي في مصلحة حصة الأب، وذلك من أجل وجود رباط قوي بين الآباء والأطفال، وهذا أمر في مصلحة الطفل وكذلك الأب حيث يحقق الإشباع العاطفي له، والمعارضون لحصة الأب أحيانا يضعون رأيهم في إطار يتعلق بالبيولوجيا والرابطة القوية بين الأم والطفل، لكن في الغالب يركزون على حرية الاختيار والاستقلالية¹⁴⁴. وآثار الحصص المخصصة للآباء ملحوظة لدرجة أنها تدعم «ثورة الأب»، فنسبة الآباء في النرويج الذين أخذوا على الأقل إجازة أثناء العام الأول بعد تقديم الحصة المخصصة مرتفعة، كما أنه في أيسلندا ارتفع معدل شغل الإجازات بالنسبة للآباء من أقل من واحدة في المائة إلى أكثر من 80 في المائة في العام الأول من حصة الأب التي تبلغ شهر واحد. أما في الدانمرك فقد انخفض شغل الآباء للإجازات الوالدية بعد إلغاء حصة الأب عام 2002.¹⁴⁵

143. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 59.

144. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 59.

145. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 59.

وقد أصبحت النرويج عام 1990 أولى الدول الإسكندنافية في منح إجازات مدفوعة للأمومة، وكان ذلك قبل السويد والدنمارك بعشرين عامًا، وقد تم اتخاذ عدد من إجراءات الرعاية للأمهات في السنوات التالية أثناء وبعد الحرب العالمية الأولى، وهذا وضع الأساس لدول الرعاية النرويجية. وحدثت تطورات مشابهة في فنلندا. وقد كان هناك اقتراح بأن يتم الاهتمام بحقوق النساء باعتبارهن أمهات ومصادر رعاية وعاملات في المنزل في النرويج وفنلندا في ضوء حالة التصنيع التي سادت في تلك الدول. والحقيقة أن العمل المنزلي في الصناعات الأولية كان جزءًا حيويًا في اقتصاد الدول ذات الصلة حتى عقد الستينات. 146. وقد اقترحت المفوضية الأوروبية زيادة مدة إجازة الأمومة المدفوعة الأجر من 14 أسبوعًا إلى 18 أسبوعًا، وأن يوقع مجلس الشركاء الاجتماعيين اتفاقًا على إجازة الأبوة ليصبح قانونًا يعمل به بالفعل. 147.

15- معدلات غطاء رعاية الطفل

ارتفعت معدلات غطاء رعاية الطفل للأطفال الصغار منذ عام 1990 بشكل ملحوظ في بعض الأعمار، وأعلى معدلات غطاء رعاية الطفل توجد في الدانمارك، حيث بدأت بمستوى مرتفع في عام 1990 (60 في المائة) وارتفع إلى 90 في المائة عام 2010. والدنمارك هي الأكثر تميزًا في تقديم رعاية الطفل للأطفال، وفي العام الأول من العمر، وهي بذلك تسبق جارتها الشمالية، وقد كان بالسويد ثاني أعلى معدل غطاء في عام 1990 بنسبة 45 في المئة لكن سبقتها النرويج وأيسلندا، مع مرور الوقت، ومع حلول عام 2010 وصلت معدلات غطاء رعاية الطفل للأطفال الأصغر سنًا 80٪ في النرويج وأيسلندا و 70 في المئة في السويد، والمعدلات في فنلندا أقل من ذلك، وقد تغيرت قليلًا بمرور الوقت حوالي 40 في المئة، مما جعل التوسع في رعاية الطفل للأطفال الفنلنديين في عمر عام واحد إلى عامين الرعاية شاملة عامة. 148.

146. أن شفيك فزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 52.
147. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص 4.
148. أن شفيك فزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.

ويعتبر هذا التوسع في الرعاية للأطفال الأصغر سناً، مع حصة الآباء في الإجازة الوالدية، سمتان من سمات عقد التسعينات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فهذه الإجراءات كانت تهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين حيث أصبح من السهل على الرجال أن يقوموا بالرعاية وعلى النساء أن يعملن، وكلاهما عُرضة للجدل، وقد أخذ هذا الجدل صوراً مختلفة: هناك أصوات معارضة ترغب في إلغاء حصص الآباء، وقد فعلت الدنمارك هذا بالفعل، لكن هناك معارضة ضعيفة للتوسع في رعاية الطفل، قليلون هم الذين يرون أن الرعاية العامة للطفل يجب أن تنخفض لكن غالباً ما يقال إن خيارات رعاية الطفل يجب أن تزيد. 149. ولا يسعى الكل أن يضع الطفل البالغ من العمر عاماً واحداً في إحدى الحضانات، لكن الوالدين الذين يريدون رعاية طفلهم في البيت ينبغي أن يحصلوا على الدعم، فهذه هي الخلفية لتقديم المساعدات للوالدين الذين لديهم أطفال في عمر أقل من ثلاث سنوات غالباً لا يستخدمون رعاية الطفل التي تشرف عليها الدولة في فنلندا والنرويج وبشكل مختلف السويد. 150.

وقد ظهرت مساعدة رعاية الطفل على مستوى قومي في فنلندا في عام 1985 وعندما تم تقديمها على المستوى القومي كانت جزءاً من الحل الوسط بين اليسار واليمين المعتدل، وقد تم تقديم حق الوالدين في فنلندا في الخدمات الخاصة بالرعاية النهارية مصحوباً بالمساعدة النقدية، ولدعم الرأي القائل بأنه يجب أن يكون للوالدين الاختيار الحقيقي. 151. وفي النرويج، تم تقديم المساعدة باعتبارها في قمة الأولويات لدى الحكومة، وقد دعمت أحزاب اليمين الاقتراح، ولكن تمت معارضته بشدة من جانب أحزاب اليسار، وحكومة تحالف اليسار التي شغلت الحكم بين عامي 2005-2013. 152. أما في السويد، فقد تم تقديم خطة الأموال النقدية لرعاية الطفل عام 1994 بواسطة إحدى حكومات اليمين المعتدل، وألغيت هذه الخطة بعد مرور عام واحد عندما تولى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الحكم. 153. وتم تقديمها مرة أخرى عام 2008 بإحدى حكومات المحافظين، لكن في هذه المرة كخطة اختيارية، وقد حددت الإرشادات القومية في السويد طريقة تقديم المساعدة حيث إن هذه المساعدة لا يمكن دفعها للأسر إذا كان أحد الوالدين يحصل على مساعدة بطالة أو أي مساعدة مرتبطة بالصحة، أو يكون في مرحلة إعادة التأهيل، والمساعدة ليست أيضاً متاحة للوالدين المهاجرين الذين يحصلون على مساعدة القدوم للبلاد، ومع عام 2011، كانت 37 في المئة من المجالس البلدية السويدية قد قدمت هذه المساعدة. 154.

149. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.
 150. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.
 151. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.
 152. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.
 153. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.
 154. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.

16- منظور الأسرة للرعاية:

إنه من الأهمية بمكان أن ننظر إلى الرعاية من وجهة نظر الأسر والعائلات، فالمناقشات حول قضية تزويد الأسر بجميع الظروف الضرورية لصنع الخيارات المعيشية المتعلقة بالرعاية لا يختص فقط بمن داخل سوق العمل، بل يهتم به من هو خارج العمل أيضاً، والسؤال الأهم هو هل تتمتع الأسر برفاهية الاختيار بين العمل بوقت كامل أو جزئي؟ وهل لها الاختيار بين أنماط خدمات الرعاية؟ وهل لديها الرغبة في تلقي رعاية رسمية للأطفال؟ وماذا يعني التحول من رفاهية الحكومة إلى رفاهية الحكم؟ وما هو دور الأسرة في هذا التحول؟ 155. وهنا نتحول لمسألة النقد من أجل الرعاية، فمعدلات الاشتراك في المشروعات الثلاثة الخاصة بالنقد من أجل الرعاية تتنوع بين الدول الثلاث؛ ففي فنلندا كانت المعدلات مستقرة منذ ظهور هذه المساعدة بنسبة تتراوح ما بين 50-60 في المئة، وفي النرويج كانت المعدلات مرتفعة في بداية الفترة لكنها انخفضت على وجه السرعة؛ ف75 في المائة من الأسر المستحقة حصلت على المساعدة في عام 1999 إلا أن 25 في المائة فقط فعلوا ذلك في عام 2011. وفي السويد حصل 4,7 في المئة من الوالدين الذين يعيشون في المناطق التي وجدت فيها المساعدة على مساعدة النقد من أجل الرعاية في عام 2011. وقد تكون هذه النسبة المنخفضة جداً ربما جزئياً مرتبطة بحقيقة أن معايير الاستحقاق أكثر صرامة وشدة في السويد منها في جميع البلدان، ف85 في المئة أو أكثر من الحاصلين على المساعدة هم من الإناث، وفي كل من النرويج والسويد يعتبر حصول النساء المهاجرات على المساعدة هو الغالب، وقد أثار هذا الجدل بعملية التكامل بين النساء المهاجرات. وفي فنلندا كان الجدل أقل بروزاً بسبب انخفاض المعدلات 156 .

17- نموذج مصدر الدخل والرعاية الثنائي

توضح سجلات الدول الشمالية دعم نموذج مصدر الدخل والرعاية الثنائي 157 . وتعتبر السويد وأيسلندا من الدول الأكثر التزاماً بنموذج مصدر الدخل والرعاية الثنائي، فهاتان الدولتان تقدمان إجازات والدية طويلة مع تخصيص أسابيع عديدة للآباء، ومعدلات غطاء رعاية الطفولة مرتفعة فيها لجميع الأطفال بمن فيهم الأطفال الأصغر سناً، لكن ليس بها حصة للآباء في خطة الإجازات الوالدية 158 . وفي فنلندا هناك حصة مشروطة وقصيرة للآباء ضمن نظام الإجازات الوالدية، ومعدلات غطاء رعاية الطفولة فيها أقل من كل البلدان الخمس، إذن فنلندا من أقل الدول الشمالية التزاماً بنموذج مصدر الدخل ومصدر الرعاية الثنائي، على الرغم من أن الطريقة الفنلندية معترف بها ضمن الدول الشمالية 159 .

155. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص164-165.

156. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 60.

157. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62.

158. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62.

159. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62.

18- الالتزام باختيار الوالدين

ثمة بعدٌ ثالثٌ في سياسات الأسرة الحالية، وهو الالتزام باختيار الوالدين، ويرى نقاد هذه المسألة أن «الاختيار» يبالغ في الظهور بطريقة زائدة، ويقلل من شأن القيود والعقبات، وأن الهياكل المالية والاتجاهات وتوقعات أصحاب العمل تمثل قيودًا فعلية في هذا المجال. ومع ذلك، فقد تم إلغاء حصة الآباء في الدنمارك لإعطاء الاختيار للأسر، وهذا أيضا عنصر رئيسي في المساعدات القومية في صورة نقد مقابل الرعاية في النرويج وفينلندا. وإذا أخذ هذا الاختبار حسب قيمته الاسمية، فإن الالتزام بالاختبار يوفر فرصًا وفيرة للمشاركة في الإجازة الوالدية دون مخصصات أو مع وجود مخصصات قليلة، ويتاح للأمهات والآباء رعاية الطفل العامة والمساعدات من أجل الرعاية المنزلية، وبناء عليه فإن لدى فنلندا أعلى سجل في هذا الجانب، ولدى أيسلندا سجلا أقل. أما النرويج فإنها صاحبة الحد الأقصى بالنسبة للإجازات الوالدية، وإجازة الأمومة، وأعلى معدلات غطاء رعاية الأطفال، مع نظام نقدي خارج رعاية الطفولة العامة، وسجل مرتفع فيما يتعلق برعاية الأب، وتوظيف الأمهات والاختيار 160 .

المواجهات الأساسية للسياسات الأسرية بالدول الغربية:

نتناول فيما يلي بعض المواجهات الأساسية التي لازالت تحدد السياسات الأسرية بالدول الغربية، مع العلم أن بعضا منها لا ينطبق على مجتمعاتنا العربية وهويتنا الدينية والحضارية إضافة إلى عرض الاختلافات الرئيسية في السياسات الأسرية وسياسات الرعاية الاجتماعية بين المناطق الشمالية والجنوبية في أوروبا.

160. أن شفيك فزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62-63.

1. الأبوة والأمومة في المجتمع المعاصر

يرى الباحثون في شؤون الأسرة الأوروبية أن المجتمع المعاصر في حاجة إلى فهم أعمق للأبوة والأمومة، فهي الموضوع الرئيسي الذي تظهر تحدياته مرارا وتكرارا، ويجب بحثه في المستقبل، كما يجب أيضا بحث مستقبل الأبوة بين الشباب الأوروبي، وينبغي أن يكون ذلك البحث عبر تصنيف جديد للأسر، حيث يرى عديد من الأسر أن بحث مثل هذه الموضوعات مصلحة كبرى، وهذا يقتضي التركيز على مسائل واسعة من الموضوعات والقضايا مثل دراسة النماذج الجديدة للأمومة والأبوة، بما في ذلك الجوانب القانونية وآثارها فضلا عن قيم وممارسات أنواع الأمومة والأبوة، وفهم قيام الشباب بالتخطيط للأبوة، وما هو تصورهم لها 161 .

2. تكنولوجيا الإنجاب

من التحديات الخطيرة قضية تكنولوجيا الإنجاب التي تجعل الأمومة أو الأبوة متاحة للأزواج كبار السن وللمثليين. والمناقشات الدائرة حول هذه الممارسات، وهي من بين أكثر الأشياء سخونة في سياسات الأسرة اليوم، وفي الوقت الذي تواصل فيه الدول الشمالية مسائل التطويل والتبني والاستخدام، فإن صناعة السياسة والنشطاء في العديد من البلدان الأخرى ينظرون في اتجاه الشمال لإيجاد حلول لأزمات سياسات الأسرة 162 .

3. حمل الأطفال من خارج الزواج

ثمة مجموعة محتملة من التحديات يمكن القول بأنها تنبع من الداخل، وتبدو متأصلة في ممارسات الأسرة الشمالية الحديثة، فالدول الشمالية هي الرائدة في تقديم أنماط جديدة للأسرة، من بينها نمط حمل الأطفال من خارج الزواج، وعلى هذا سيكون هناك الكثير من الرجال والنساء الذين لديهم أبناء من أكثر من شريك على مدار حياتهم، والعديد منهم يحصل على أبناء في وقت متأخر نسبيا من حياته، وأصبحت المشاركة في الزوجات أكثر شيوعا من العلاقات المثلية، فهذه الأنماط تساعد على ظهور هذه التحديات، وهناك تحدٍ آخر محتمل، وهو الرغبة أو الميل تجاه تهميش الرجال ذوي المستوى التعليمي المنخفض والدخل المنخفض الذين لا يستطيعون أن ينشئوا أسرا 163 .

161. اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية، ص225.

162. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 64.

163. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 64.

4. المشكلة الاقتصادية والأسرة

شهدت السويد في وقت مبكر من عام 1990 فترة من الركود الاقتصادي الذي سرعان ما أدى إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة، وخاصة بين الشباب لأول مرة في تاريخها، وكان أكثر الفئات تأثراً هم ذوو المستوى التعليمي المنخفض، مما أدى إلى تخفيض الدعم المقدم للأسر، وبعد فترة وجيزة من هذا الركود انخفض معدل الخصوبة من 2,1 طفل لكل امرأة إلى 1,5 طفل عام 1997. وقد تصل إلى أن انخفاض معدل الخصوبة خلال فترة التسعينات، خاصة بين الشابات والنساء ذوات المستوى التعليمي المنخفض كان نتيجة مباشرة للمشكلة الاقتصادية. ووجد أن الفئات التي واجهت مشكلات أكبر في سوق العمل، والذين سدت في وجوههم السبل الاقتصادية هم الأكثر تأثراً من حيث انخفاض معدل الخصوبة، وهذا يوضح بشكل لافت تأثيرات المشاكل الاقتصادية على الخصوبة، كما لوحظ أيضاً الأثر السلبي للبطالة على الخصوبة، وربما الأهم من هذا كله انعدام الأمن حول المستقبل 164 .

لكن قد يكون اختلاف مجال التعليم نفسه أحد العوامل الأقوى في التأثير على الخصوبة أكثر من مستوى التعليم نفسه. ففي البحوث الأخيرة التي تناولت الخصوبة في دول شمال أوروبا، لم يظهر الاهتمام بمستوى التعليم فقط، ولكن تم الاهتمام بمجال التعليم أيضاً، ومن النتائج المثيرة للاهتمام التي لاحظها الباحثون تأثيرها هي اختلاف مجال التعليم نفسه، وأنها أكثر تأثيراً من مستوى التعليم نفسه. فعلى سبيل المثال بالنسبة لدولة النرويج، لوحظ أن عدم الإنجاب أو حصوله بانخفاض دون المستوى ينتشر بين الممرضات والمعلمات واللائي يحصلن على شهادة جامعية، وبالمقارنة بين اللائي لم يحصلن على مؤهل بعد الثانوية، وأصبحت أمهات فكانت الغلبة للمجموعة الأخيرة حيث تبين أنهن يحصلن على عدد أكبر من الأطفال حتى سن 40 سنة. إن وجود قطاع عام كبير مع فرص عمل متنوعة، وتتمتع بالمرونة حتى ولو لوقت قليل، ربما كان مواتياً لتحقيق استراتيجية مزدوجة أفضل. وهناك سبب آخر، وهو أن العمال الذين يعملون في هذه القطاعات قد تكون فرصهم في العمل أقل في المستقبل، وفي إمكانية الربح وهذا يرجع أساساً إلى ارتفاع نسبة العمالات وحصولهن على دخل ثابت طوال الحياة العملية 165 .

164.ماريت رونسين، ص281.

165.ماريت رونسين، ص 278.

5- الهجرة

تتبع إحدى التحديات الأكثر ضغطاً، على الأقل في النرويج والسويد والدنمارك من الهجرة. فمنذ توسيع الاتحاد الأوروبي عام 2004، شهدت كل هذه الدول معدلات متعاظمة من الهجرة للعمل داخل الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى أن هذه الأقطار جميعاً تستقبل مهاجرين من دول خارج الاتحاد الأوروبي بسبب مشكلات إنسانية أو إعادة شمل الأسرة (من نظرة شاملة على الهجرة وسياسات التكامل). وتهدد الهجرة الحكومات بطريقتين أساسيتين؛ أولاً: ربما تكون لدى المهاجرين رغبات وممارسات أخرى في الحياة الأسرية تختلف عن أغلبية السكان، وهذا يكشف عنه خطر الاستقطاب المتزايد عندما تصف بعض المساعدات بصفة معينة غير محايدة مثل «مساعدات المهاجرين»، وهذه السمعة يمكن أن تقضي على تلك المساعدات لحظات الاستقطاب الحاد، وتؤثر على شرعيته، لأن الأغلبية ربما تكون أقل رغبة في دفع ثمن هذه المساعدات التي في معظمها يستخدمها «الآخرون»، بالإضافة إلى أن الهجرة المتزايدة ربما تجعل «دعم التكامل الاجتماعي» مشكلة رئيسة جديدة في سياسات الأسرة، مما يمكن أن يؤثر على ديناميكيات المناقشات. وتواجه كل الدول التي لديها مهاجرون هذه التحديات، والغالب أن هذه التحديات أكثر ظهوراً بصفة خاصة في البلدان الشمالية بسبب نشاط السياسات الأسرية 166.

ويتعلق التحدي الثاني المرتبط بالهجرة بقواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بتصدير المساعدات 167. فالمساعدات الأسرية قابلة للتصدير، وهذا يعني أن المهاجرين للعمل سوف يحصلون على سبيل المثال على مساعدة الطفل ومساعدات النقد مقابل الرعاية المتعلقة بالأطفال الذين يقيمون في بلادهم الأم. وهذا أمر مثير للجدل، ويعني أن تكلفة تلك المساعدات من الصعب التنبؤ بها أو السيطرة عليها لدى الحكومات الوطنية. وقد عبرت اللجان التي عينتها الحكومات عن قلقها بهذا الشأن في كل من النرويج والدنمارك، وقد تمت مناقشة هذه المشكلة بشكل مكثف في تلك الدولتين. وربما تكون إحدى نتائج تلك المناقشات أن المساعدات خفضت أو تم إلغاؤها كلها 168. أما فيما يتعلق بالاختلافات الرئيسية في السياسات الأسرية وسياسات الرعاية الاجتماعية بين المناطق الشمالية والجنوبية في أوروبا. يمكن أن نقول أن النموذج الشمالي له خمسة أوجه، إذ أنه بعد هذه النظرة الشاملة للدراسة الإحصائية السكانية الأسرية والسياسات في الدول الشمالية، أصبح من الواضح أن هناك أوجه شبه وأوجه اختلاف، واتضح أن جميع الدول أضحت متحررة فيما يتعلق بالحمل من دون زواج، وأن الطلاق والتعايش أمور مقبولة على نطاق واسع

166. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 63.

167. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 63.

168. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الإحصائية، ص 63.

، وأن جميع الدول تدرك وتقر الممارسات المثلية، وكل هذه البلدان الخمسة تبني سياسات نشطة لدعم الأمهات العاملات، وذلك من خلال منح الإجازات الوالدية بعد إقرارها، وأن معدلات غطاء رعاية الأطفال العامة في ارتفاع، مع إجراءات دعم الأمهات الراعيات من خلال حصص الإجازات الوالدية (باستثناء الدنمارك) 196. ولكن كل هذه الدول لم تصل بعد إلى الحد الأقصى في هذه الجوانب، وتشير الدراسات إلى سجل النتائج التي سجلتها في هذا المجال ونسبتها بالنسبة لكل دولة إلى الأخرى في الجانبين: «دعم الأمهات العاملات» و «دعم الأمهات الراعيات» 170.

ففي البلدان الشمالية تقريباً تعيش جميع الأسر ذات الأبناء بطريقة مستقلة، ونادراً ما تحدث الإقامة المعيشية مع الأجيال الأكبر سناً، في السويد والدانمارك حوالي 15% من الوالدين الذين بلغوا سن الخمسين فأكثر يعيشون مع أحد الأبناء، بينما 7% هم الذين يفعلون ذلك في النرويج. وتوضح الدراسات أن كثيراً من المساعدات غير الرسمية والدعم تحدث بين الأبناء البالغين ووالديهم كبار السن، لكن هذا الدعم يأتي بنفس الطريقة من جهات أخرى أيضاً 171. ويبدو أيضاً أن الممارسات والاتجاهات والسياسات في البلدان الشمالية تمنع الانخفاض في معدلات الخصوبة، كما في العديد من الدول الأخرى. وأن هناك سياسات مركزة إلى الأسر مع التركيز على جهود القضاء على فقر الأطفال، والتأثير على الرجال والنساء في مجال كونهم آباء وأمهات والممارسات المرتبطة بهذا. ففي عام 2012 كان معدل الخصوبة في دول الاتحاد الأوروبي بنسبة 1,58، ولذا كانت مستويات الخصوبة في الدول الشمالية فوق المتوسط مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى إلا أنه لا توجد دولة واحدة من هذه الدول تصل إلى مستوى الإنجاب، لكن في فرنسا والمملكة المتحدة ارتفع المتوسط في الاتحاد الأوروبي إلى أعلى بينما كانت المعدلات منخفضة في ألمانيا وبولندا، وتوضح الدراسات معدلات الخصوبة وتوظيف الإناث بدوام جزئي، ويوضح كذلك معدلات فقر الأطفال في البلدان الشمالية ودول الاتحاد الأوروبي الكبرى، وهو من أحدث البيانات 172.

إن الدول الشمالية وإن كانت تبدو وكأنها نموذج واحد، لكن يتحتم تشجيع الحديث حول ما يمكن أن تتعلمه الدول الأخرى من الخبرات الشمالية بخصوص سياسة الأسرة ونشر ثقافتها. نهدف إلى هذا مع أننا ندرك أن ثمة مسألة معقدة وشائكة تتعلق بتسارع تطور تلك السياسات على مدار الوقت بطرق متشابكة بعمق مع التاريخ والثقافة والمعايير والقيم والنقاش حول مدى انتقال السياسات الشمالية، وربما تكون أكثر استفادة يمكن أن تسعفها بها تلك السياسات الشمالية تكمن في الفهم التاريخي لطريقة ظهور السياسات المختلفة من مشكلات متقاربة،

169. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62
 170. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62
 171. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 62.
 172. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 56.

وكيف اختلفت تلك السياسات بين الدول الخمس التي ذكرناها. ربما تبدو الدول الشمالية وكأنها « نموذج واحد» عند النظر إليها عن بعد إلا أن هناك اختلافات بينها، وهذه الاختلافات مهمة من الناحية التاريخية، وما زالت باقية بطريقة أو بأخرى. وقد بين البحث بعضا من الجوانب الرئيسة لسياسات الأسرة في الدول الشمالية الخمس بالنظر إلى الفوائد الأسرية وترتيبات الانفصال بين الوالدين، والرعاية العامة للطفل والدعم المالي للرعاية المنزلية، ومناقشة بعض التحديات المستقبلية أمام السياسات الشمالية الأسرية وتحديد مدى إمكانية نقل السياسات 173 .

إنه فعلا، تصور الدول الشمالية على أنها عنقود أسري واحد متشابه في الدراسات الخاصة بالسياسات الاجتماعية. ولكن هناك موروث بحثي كبير تناول أوجه الاختلاف بين هذه الدول في مجال سياسات الأسرة والسياسات المرتبطة بالنوع، وقد أصبحت الاختلافات التجريبية بين الدول الشمالية في هذا المجال تمثل مصادر مهمة لدى النقاد المنادين بالمساواة بين الجنسين في الناحية السياسية والاقتصادية خاصة هؤلاء الذين ينتقدون «نظم الرعاية»، حيث أن التركيز على «نموذج مصدر الكسب الذكر» مما أثر على السياسات القومية 174. ويعني هذا النموذج أن النساء المتزوجات يتم استبعادهن من سوق العمل لأنهن تابعات لأزواجهن فيما يتعلق بفرض الضرائب والأمن الاجتماعي، وكذلك يتوقع منهن القيام بالعمل المنزلي والرعاية المنزلية دون دعم عام 175. وقد رأت «لويس» أن المملكة المتحدة (بريطانيا) تقترب نسبيا من هذا النموذج فيما يخص السياسات الاجتماعية، وفرنسا تعرض هذا النموذج بصورة معدلة لكن السويد تقدم أفضل مثال لنموذج مصدر الكسب للذكر الضعيف 176. ويعتبر النظام النرويجي أقرب في جوانب كثيرة إلى النموذج البريطاني منه إلى النموذج السويدي. وترى ليبرا (1992) أنه هناك شرخًا في أي نظام شمالي متماسك، وقد أوضحت مناقشة النوع والسياسات الاجتماعية التي كانت نشيطة أثناء أواخر عقد التسعينات وبداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين الصورة الخاصة بالنوع ومكانته في تقاليد السياسات الأسرية في الدول الأوروبية الشمالية، من هذا الموروث البحثي الضخم نلاحظ أن النرويج وفينلندا في جانب، والسويد والدانمارك في الجانب الآخر 178 .

173. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 55.
174. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 51.
175. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 51.
176. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 51.
177. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 51.
178. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 51.

لكن يظل هناك على الأقل توجهان متماثلان ومتزامنان في الرعاية الاجتماعية على الرغم من الاختلافات القومية في جميع أنحاء أوروبا. أولهما: تخصيص وتسويق الرعاية الرسمية والاحترافية، وثانيهما: إعادة جعل الرعاية مرتبطة بالعائلة أو مع العائلة بدون تعويض مادي. ولذلك فقد بدأت دور الخدمات العامة للرعاية الاجتماعية لكبار السن في الانحدار 179. ويعتبر التمايز والاختلاف القائم حاليا في الهياكل الاجتماعية يعني أن المجتمعات تنتقل من نموذج واحد للعائلة إلى عدد كبير من النماذج، والعمليات المنطقية التي تشكل مسار الحياة الأسرية في صورتها النهائية ليست شفافة أو بسيطة بل معقدة ومتعددة الأوجه، وتختلف كليا عما كان سائدا منذ عشرين أو ثلاثين عاما ماضية وهذه التناقضات في ازدياد مستمر 180.

179.رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ج 1: ص 83.

180.رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ج 1: ص 43.

الفصل الخامس مبادرات أسرية استراتيجية عالمية

مبادرات أسرية

يرى الباحثون أن سياسة الأسرة ينبغي أن تتأسس على مبدئين يدعمان وجود الهياكل الرئيسية في المجتمع، مثل الاتحادات الأسرية والاتحادات التطوعية الاختيارية، و هذان المبدآن هما؛ الأول: دعم السياسة العامة لحماية الأسرة. والثاني: تعامل تلك السياسة العامة مع الأسرة باعتبارها الوسيط لها 181 . لكن يلاحظ أن الدول ذات الرفاهية العالية، وصاحبة التاريخ الطويل في مجال السياسات العامة، هي تلك التي استثمرت سياسات الأسرة لتحسين درجة التوازن بين العمل والأسرة بالمقارنة بالدول الأخرى صاحبة سياسات الأسرة المتخلفة. وتعتبر الأسرة هي الوكيل الرئيسي لتقديم الرعاية بين الأجيال كما هو الحال في البلدان الأوروبية الجنوبية 182. فحين نقارن مقارنة شاملة نلاحظ أن النتائج بصفة عامة في دول مثل الدنمارك وفنلندا والسويد، تفيد أن التقدم الاجتماعي سار جنبا إلى جنب مع تطوير سياسات الأسرة، وهو ما أحدث سعادة ورفاهية أكبر للسكان تفوق سعادة الدول الجنوبية لأن التقدم والتغيير الاجتماعي في دول الجنوب لم يشملا الرعاية الأسرية، ولم يقدموا رؤية للنهوض بسياسات للأسرة مما ترك آثارا سلبية على رفاهية وسعادة السكان 183 . وقد أكدت الدراسات المهتمة بصفة خاصة على أهمية إدخال سياسات الأسرة ضمن الرعاية في إطار تحليلات السعادة والرفاهية كعنصر أساسي في إرضاء الناس. وتشير الدراسات أيضا إلى احتمال وجود ارتباط بين تطور سياسات رعاية الأسرة ورضا المواطنين، وهو ما يمكن تفسيره على أنه نتيجة للتعاون الإنساني مقابل الحاجة إلى الرعاية المطلوبة كي تناسب أساليب الحياة الأسرية الجديدة في الغرب 184 .

إن الظروف الحديثة التي تواجه الأسر تختلف عن تلك الظروف التي كانت تواجهها في الأوقات والأزمات السابقة، كما أن العلاقات المالية بين أفراد الأسرة أضحت مختلفة، ولا تزال لاستقلالية النساء المتزايدة دلالات خاصة في عملية تقييم وضع السياسات في الأمور الاجتماعية 185 . هذا وتلعب الأسر القوية المستقرة بجميع أشكالها دورا مهما في مجتمعاتنا الحديثة، إذ أن للأسر تأثيرا رئيسا على التغييرات الحياتية للأفراد. والعلاقات الأسرية القوية عنصر مهم في الرفاهية الفردية والمجتمعية والوطنية 186 . وإن كانت الأسر هي التي تحدد الطريقة التي تؤثر بها السياسات على الأفراد، وتصوغ كيفية مشاركة المواطنين الأفراد في الخدمات العامة إلا أن تأثير السياسة على الأسر لا يمكن التنبؤ به أو فهمه دوما بطريقة جيدة في عملية وضع السياسات، لأن تركيز السياسة واهتمامها في معظمه يقع على الأفراد ومستخدمي الخدمات العامة والوحدات الأسرية المحدودة 187 .

181. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

182. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

183. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 356.

184. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 360.

185. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

186. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات الحكومية أكتوبر 2014. (The Family Test: Guidance for Government Department for work and Pension).

قسم التوجيه لوحدات وأقسام الحكومة. أكتوبر 2014، ص 3.

187. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

حول السياسات الأسرية القومية

ولأجل دفع سياسات الأسرة في معالجة نقص البيانات الحديثة والمقارنة حول سياسات الأسرة، وخاصة فيما يتعلق بالحكومات غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي و OECD؛ تم إصدار استبيان شامل حول السياسات الأسرية القومية، وقيّم بتجميع أربعين ردا قوميا يمثل قاعدة بيانات كبيرة، فيها بيانات كمية ونوعية مفصلة عن جميع القطاعات ذات الصلة بسياسة الأسرة، إضافة إلى إعداد تقريرين بواسطة السيدة كاريرين وآخرين (البرتغال) والسيد فريد ديفين (بلجيكا). ويعتمد كل تقرير منهما على طريقة مختلفة، وكل منهما ألقى الضوء على التيارات في سياسات الأسرة في أوروبا الكبرى اليوم 188 . وتؤكد خلاصة المؤشرات الخاصة بسياسات الأسرة لعام 2009 التركيز على قضايا مثل الإنفاق على رعاية الطفل، إجازة الأمومة، والإجازة الوالدية، والإنفاق على الأطفال أقل من ثلاث سنوات، مساعدة الأسرة نقدا كنسبة مئوية من الدخل 189 ، والإنفاق العام على مساعدة الأسرة في صورة خدمات كنسبة مئوية من الدخل. كما تشير الإحصاءات إلى نوع من العلاقات بين السعادة والإجازة الوالدية 190 ، السعادة وخدمات الأسرة 191 ، السعادة ورعاية الطفل 192 السعادة ومعدلات التحاق الأطفال تحت سن الثالثة بالرعاية والتعليم 193. وقد سمحت البيانات التي تم جمعها بإنشاء قاعدة بيانات وتحليل عام مقارن، وتشمل قاعدة البيانات سبعة أجزاء، وهي: المؤشرات الهيكلية، سياسة الأسرة، الإطار المؤسسي والأهداف، السياسات المالية الحكومية تجاه الأسرة، الموازنة بين العمل والحياة الأسرية، السياسة الاجتماعية وقانون الأسرة: الزواج، الطلاق، والوالدية، سياسات التعامل مع الضغط الأسري والصعوبات. والسياسات التي تهدف إلى تقوية ودعم الحياة الأسرية والتطوير الشخصي للوالدين والأبناء 194 . ولأجل التحليل المقارن، فقد تم ضم أربعة أجزاء فقط، الهيكلية، سياسة الأسرة/الإطار المؤسسي والأهداف، والسياسات المالية والمؤشرات الحكومية تجاه الأسر، والموازنة بين العمل والحياة الأسرية 195 . لكن ينبغي عند الحديث عن استبيانات سياسات الأسرة في أوروبا، التأكيد أنها تتأثر بالتطورات الحادثة في الاتجاهات الديموغرافية وأشكال الأسر، وديناميكيات سوق العمل وقضايا المساواة بين الجنسين. وتعد البيانات حول هذه التيارات أداة مهمة للغاية وستارة خلفية لتحليل السياسات الأسرية عبر هذا العدد الكبير من الأقطار والأرقام تحتوي على بيانات حول معدل الخصوبة في كل دولة ومعدلات الزواج والطلاق، والنسبة المئوية للأطفال الذين يولدون خارج إطار الزواج، ومعدلات التوظيف، والبطالة حسب النوع (ذكر أو أنثى)، والدوام الجزئي حسب النوع 195 ، معدل التوظيف حسب النوع (كنسبة مئوية للنساء)، معدل البطالة حسب النوع (كنسبة مئوية للنساء)، الدوام الجزئي حسب النوع (كنسبة مئوية للنساء). 196

188. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا (Family Policy in Council of Europe Member States). تقريران خبيرين مقدمان من لجنة الخبراء السياسية الاجتماعية للأسر والأطفال، سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا مشروع منصة الأسرة. Strasbourg CEDEX 2009. ص 5.

189. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.
190. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 254.
191. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 254.
192. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 254.
193. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 254.
194. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 9.
195. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 9.
196. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 12.

هذا ويعتقد الباحثون أن ثمة عامل آخر مهم ينبغي اعتباره عند دراسة واقع سياسات الأسرة في الدول الأوروبية، وهو الإنفاق الاجتماعي على رعاية الطفل والإجازات الوالدية والمساعدات النقدية، حيث تشير الإحصائيات هناك إلى تباين كبير بين تلك الدول. ونرجع مرة أخرى إلى الدنمارك، حيث 1,63 % من الدخل والسويد (1,58 %) يذهب لرعاية الطفل، فهما الدولتان الأكثر اهتماماً برعايته، والأكثر تخصيصاً للموارد العامة لهذا الغرض، بينما أسبانيا وأيرلندا واليونان أقل من ذلك بكثير. فكلٌّ من الدنمارك (53,4 %) والسويد (62,9 %) تسخران مزيداً من الموارد للإنفاق على الأمومة والإجازات الوالدية حسب عدد الأطفال المولودين عن دول مثل اليونان (10,8 %) وأيرلندا (12,4 %). وهناك أيضاً اختلافات كبيرة في نسبة الأطفال أقل من سنتين في مراكز رعاية الأطفال العامة، حيث تتركز أكبر الأعداد في السويد والدنمارك وهولندا، بينما توجد أقل الأرقام في ألمانيا واليونان. وهكذا تعطي هذه البيانات المقارنة صورة تقريبية للأهمية الاستراتيجية التي توليها الحكومات بخصوص سياسات الأسرة 197.

والجدير بالذكر أن فرق السياسة التي تعمل على جوانب معينة من سياسة الأسرة تمتلك الفهم الجيد لتأثير سياساتهم على العلاقات الأسرية، وهنا تكمن الخبرة الحقيقية في هذا الجانب خارج الحكومة. وستحتاج فرق السياسات إلى العمل بقاعدة الأدلة من أجل بناء فهم خاص للطريقة التي تؤثر بها سياساتهم على الأسر، مما يقتضي العمل مع الأطراف المعنية الأساسية، واستخدام عمليات الاستشارة لجمع الأدلة وإدخال تأثيرات الأسرة في استراتيجيات التقييم، وفي بعض الحالات المشاركة بطريقة مباشرة مع عدد متنوع من الأسر بما في ذلك الأطفال. والطريقة المقترحة لمنع السياسة تستدعي استخدام عدد من الأدوات والأساليب الفنية للعمل مع الأطراف ذات الصلة في إعداد السياسة، مما ينبغي وضعه في الاعتبار عند بناء قاعدة الأدلة حول سياسات معينة وطريقة تأثير هذه السياسات على الأسر 198، ومواصلة العمل مع الخبراء في مجال سياسة الأسرة لإعداد ونشر الأدلة ذات الصلة، وإنشاء مواد تعليمية لصناع السياسات والتخطيط لإجراء ورش عمل وحلقات مناسبة للسياسات مع الإدارات الحكومية معتمدين على أفضل خبرة متاحة في هذا الجانب 199.

197. لمندينا موزنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

198. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 9

199. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 9.

الاتجاهات الرئيسية للأسر وسياساتها:

نتناول فيما يلي بعض الاتجاهات الأسرية والتي تتسم بالأهمية في جميع الدول الغربية، إذ أن هناك أدلة قوية تؤكد على دور سياسة الأسرة في الحماية المادية، والقانونية، والعاطفية، والتي تقع في قلب النقاش السياسي. وعلى الرغم من أن سياسات الأسرة مثيرة للنزاع والجدل، ومن الصعب تحديد اتجاه ثابت لها، إلا أنه يمكن حصر بعض التوجهات الأساسية الآتية 200 :

أولاً: استخلاص أهداف معينة من وراء سياسة الأسرة، مثل الدعم المالي بصفة خاصة للوالدين ذوي الأطفال الصغار، والتوافق بين العمل والحياة الأسرية، وحماية الوالدين، وحياة الأسرة، بالإضافة إلى الدعم الموجه للأعضاء الأفراد داخل الأسر (نساء، أطفال، وآباء). وفوق كل ذلك، هناك قلقٌ سائدٌ خاص بالعلاقة بين العمل والحياة 201 .

ثانياً: الدعم المالي للأسر من خلال التنظيمات المالية والتحويلية، والذي لا يزال واحداً من الوسائل الرئيسية التي تسعى السياسات الوطنية من خلالها للتأثير على الأسر؛ فالدول الأوروبية الأعضاء تعتبر المساعدات النقدية للأسر ذات الأطفال ثابتة في معظم الأحيان ولكل المواطنين. بالإضافة إلى ذلك، تقريبا كل الدول بها دعم مالي لأنواع معينة من الأسر، وتعويضات للوالدين الذين يتغيبون عن العمل لرعاية الأطفال الصغار. وعلى العكس من ذلك أيضاً، هناك دول أقل تقدماً تعويضات للأشخاص الذين يرعون شخصاً بالغاً أو أشخاها عاطلين عن العمل، ممن يعتمدون على غيرهم 202 .

200. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، تعليقات نهائية، ص 61.
201. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، تعليقات نهائية، ص 61.
202. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، تعليقات نهائية، ص 61.

ثالثاً: سياسات التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والتي هي دليل على أهمية الإجازة المدفوعة لمدة ثلاثة أشهر على الأقل بعد ميلاد الطفل، مع وجود عدد من الدول المتجهة إلى ستة أو اثني عشر شهراً، كإجازة بعد الميلاد مدفوعة، بالإضافة إلى تحديد فترات اختيارية أطول للإجازة (ليست دائماً مدفوعة جيداً). لكن هناك اتجاه آخر عام يمكن إلقاء الضوء عليه في هذا الجانب من السياسة، وهو إيجاد خدمات لدعم الأزواج الذين لديهم أطفال، ودعم المساواة بين الجنسين في العمل والحياة. واستحداث إجازة مدفوعة للآباء فقط (حيث يكون الأب هو الذي يرعى الطفل تحت سن عام واحد بمفرده لكن لا يبدو أنه اتجاه عام في كل الدول). ويظهر التحليل العرضي على مستوى الدولة للسياسات للتوفيق بين العمل وحياة الأسرة أن الطبيعة المتغيرة لسياسة العمل/الأسرة مرتبط ببعض التوترات والمشكلات المهمة مثل: أولاً: مثل كون التربويين يدعمون توظيف الأم مقابل دعم الأمهات للإقامة في المنزل لفترات طويلة لرعاية الأطفال الصغار جداً. ثانياً: التوتر بين السياسة التي تؤكد على نمط واحد مهيمن للتوفيق (على سبيل المثال، الإجازة المدفوعة لمدة عام واحد بعد ميلاد الطفل والخدمات المدعومة من الدولة)، وتأكيد السياسة على فكرة «الاختيار» بين الصور المختلفة للتوفيق وخيارات الإجازة (فترات قصيرة من الإجازة المدفوعة، الإجازة المدفوعة جيداً مع مدة أطول من الإجازة غير المدفوعة بمقدار منخفض المرنة في استخدام الإجازة). ثالثاً: التوتر بين إنشاء دور حضانة للأطفال الصغار جداً وتركهم في رعاية الأسرة أثناء هذه المدة. رابعاً: التوتر بين اعتبار الإجازة بعد الولادة حق مادي أو حق للوالدين في بعض الدول (على سبيل المثال، النرويج، السويد، أيسلندا والبرتغال) 203 . ويعتبر المصطلح المستخدم في القانون للإشارة إلى الإجازة بعد الميلاد عاماً (الإجازة الوالدية وإجازة الولادة)، بمعنى أن الإجازة بعد الولادة حق والدي (بعد إجازة الأمومة) لكن في دول أخرى مثل (البوسنة والهرسك، بلغاريا، والصرب)، فإننا نجد اتجاهها معاكساً حيث إن الإجازة المدفوعة جيداً بعد الولادة بمثابة حق أساسي للأمهات. خامساً: المأزق المتعلق بطريقة تشجيع الآباء على أخذ الإجازة، حيث تشير الدلائل إلى أهمية إتاحة إجازة الأبوة للآباء، وتؤخذ عندما تكون الأمهات في إجازة مع إجازة الآباء فقط، لتشجيع الرجال على قضاء الوقت وحدهم مع الطفل 204 .

203. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، تعليقات نهائية، ص 61.

204. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، تعليقات نهائية، ص 61.

وكما ذكرنا آنفا فإن المناهج المستخدمة في دراسة السياسات الأسرية تكمن في عملية المسح الاجتماعي الأوروبية وقاعدة بيانات الأسرة OECD. وتمثل هذه البيانات أداة متميزة لمراقبة الاتجاهات ومتابعتها في إجمالي الإنفاق الاجتماعي وتحليل التغيرات في تكوينه. وتتضمن مجالات السياسة الاجتماعية الرئيسية ما يلي: الشيخوخة، الباقون على قيد الحياة، الصحة والأسرة، سوق العمل النشط وبرامجه، البطالة، الإسكان، وغيرها من المجالات الاجتماعية الأخرى 205. وقد تناولت عملية المسح الاجتماعي الأوروبي لمجموع 28 دولة الأفراد، الأسرة، والعمل والرفاهية 206. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الإنفاق العام على مثل هذه المساعدات في صورة نسبة مئوية عام 2009 هي الأعلى في أيرلندا والمملكة المتحدة (بريطانيا). وقد أدى الارتفاع في عدد الأسر ذات الدخل المنخفض إلى زيادة الحصول على تلك المساعدات وعدد المطالبين بها إلى الحد الأقصى. لكن هناك تفسير آخر للارتفاع السريع في الإنفاق الأسري في أيرلندا والمملكة المتحدة، هو أنه أصبح من الصعب للوالدين الذين يعيشون من دون زواج أن يجدوا وظيفة في السنوات الأخيرة بينما كانت الزيادة في بلاد أخرى أقل ظهوراً منذ أن أصبح الفقر العائلي أقل بروزاً 207، باستثناء الأقطار الأوروبية الجنوبية حيث تؤكد التقارير المنشورة على أن الفقر الأسري وعدم المساواة الاجتماعية ارتفعا عن غيرها من الأقطار الأوروبية الأخرى، وقد كان الإنفاق الاجتماعي على الأسر في الدول الأوروبية الجنوبية (مثل أسبانيا، وإيطاليا، واليونان) أقل من دول أخرى مثل الدنمارك أو السويد، وهو ما يعكس حقيقة مفادها أن الأهمية الملقة على سياسات الأسرة تختلف وتتباين من دولة إلى أخرى حسب درجة تطوير السياسات وثقافة الأسرة والخدمات الأسرية في كل دولة 208. ثمة هناك مسألة أخرى تتعلق بفشل سياسات الأسرة في الظهور كقضية مميزة، مما يعكس فشل الاتفاق حول تعريف عام «للأسرة» 209. فإنه كما لاحظ دانيال باتريك موينهان، إن الأمة بدون سياسة أسرة واعية تُترك للحظ، ولسوء الحظ فإن مساحة مهمة من الواقع الاجتماعي والوعي به سوف تكون معرضة للتأثير السيئ غير المرغوب للسياسات في مجالات أخرى 210.

205. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

206. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

207. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 351.

208. ألمندينا مورنو وآخرون، مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

209. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

210. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.



اختبارات الأسرة:

يتفق الباحثون أن كثيرا من النشاط الحكومي يحمل تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على الأسر، والأسر بدورها تشكل الطريقة التي يشارك بها الأطفال في المبادرات السياسية واستخدام الخدمات العامة. وبينما يبقى دعم الأسر من الأهداف الواضحة في بعض جوانب السياسة العامة، ومتضمن داخل مجالات أخرى عديدة إلا أن الحكومة ككل لا تفكر دائما بطريقة منظمة حول كيفية دعم السياسة للعلاقات الأسرية القوية والمستقرة²¹¹. ولعل ما سيعالج الوضع الأسري اختبار الأسرة، والهدف منه هو تقديم منظور أسري في عملية صنع السياسة من خلال طلب واضعي السياسات أن يتوقعوا التأثير المحتمل للسياسة على الأسر في كل مرحلة من مراحل عملية وضع السياسة، وأن يوثقوا التأثيرات المحتملة لرفع الوعي ودعم عملية صنع القرار الفعالة²¹². لكن لا يجب اعتبار الاختبار مجرد شرط أساسي في عملية وضع السياسة الجديدة، وإذا حدث هذا فسوف تزول مساهمة منظور الأسرة من عملية وضع السياسة وتجعل العملية مجرد عقبة بيروقراطية. إذن قد تم تصميم الاختبار بطريقة تدعم درجة إصدار الأحكام والسماح لواضعي السياسة بالتفكير في تأثيرات الأسرة بطريقة مناسبة لوضع السياسة، والتأثير المحتمل لها على الأسر في الاعتبار²¹³. والهدف من «اختبار الأسرة» هو تقديم منظور للأسرة لعملية صنع السياسة، والتأكد من أن التأثيرات المحتملة على العلاقات الأسرية ووظائفها واضحة ومميزة في عملية تطوير سياسة جديدة²¹⁴. وينطلق هذا الإرشاد أو التوجيه لتحديد متى وكيف يجب على الإدارات الحكومية أن تطبق الاختبار؟ و يجب التفكير في الاعتماد على هذا التوجيه في تطبيق اختبار الأسرة كجزء من عملية صنع السياسة الجديدة، وليس خطوة فردية في العملية، لأن صناع السياسات في حاجة إلى إصدار أحكام خاصة بهم حول طريقة تطبيق الاختبار بطريقة معقولة ومناسبة في كل مرحلة من مراحل عملية صنع السياسة²¹⁵ وتتمثل بؤرة اهتمام اختبار الأسرة ونطاقه في العلاقات الأسرية القوية والمستقرة، والتي تغطي معظم العلاقات في قلب حياة الأسرة²¹⁶، ومنها: العلاقات بين الأزواج، العلاقات في الأسر ذات الأم وحدها أو الأب وحده، علاقات أحد الوالدين أو زوج الأم أو زوجة الأب مع الطفل، العلاقات مع الأبناء بالتبني وبالرضاع أو التربية، العلاقات بين الأبناء، علاقات الأبناء مع أجدادهم، الأقارب أو الأصدقاء الذين يرعون الأطفال الذين لا يستطيعون العيش مع والديهم، والأسر الممتدة ولاسيما حينما تلعب دورا في تربية الأطفال أو رعاية كبار السن أو المعاقين من أفراد الأسرة²¹⁷.

211. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

212. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

213. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 4.

214. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

215. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

216. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 3.

217. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 4.

ومن خلال إجراء اختبار الأسرة، سيكتشف أنه بينما السياسة العامة تؤثر على حياة الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع بصفة عامة، إلا أنه سوف تكون هناك سياسات ليس لها أي تأثير على مستوى الأسرة ذاتها أو يكون لها تأثير بسيط وغير مباشر أو مؤقت، وفي تلك الحالة ربما لا يكون من المعقول أو من المناسب أن يتم تطبيق الاختبار. وإذا لم يكن واضعوا السياسة غير متأكدين فيجب عليهم عندئذ التفكير في الأسئلة وبقوة هذا التوجيه. وفي معظم الحالات يكون من الواضح أن تكون السياسة غير مناسبة، لكن لا تكون التأثيرات غير المباشرة للسياسة على الأسرة دائما واضحة، خاصة إذا كان هناك شك فإنه يوصى بالتعامل مع الأسرة وإجراء أي تحليل مطلوب.

218.

وإذا تم التأكد من أن السياسة المقترحة تحت التقييم ربما تؤثر على الأسرة فإن الخطوة التالية تتمثل في تحديد طبيعة تلك التأثيرات، سلبية كانت أم إيجابية، لكن بشكل أكثر دقة. ويجب على واضعي السياسة التفكير في التأثيرات على الأسرة بطريقة تشبه تفكيرهم في التأثيرات على المساواة والعدالة في كل مرحلة من مراحل العملية 219. وقد تم تطوير أسئلة اختبار الأسرة ووضعها بالتعاون مع الخبراء في هذا المجال لتوجيه تلك الاعتبارات، والهدف من الأسئلة هو زيادة الوعي بجوانب الحياة الأسرية والعلاقات الأسرية التي يمكن أن تتأثر بالسياسة العامة وتوليد الأفكار خلال عملية التعامل مع الأسئلة والتأثيرات المتوقعة في بداية عملية وضع السياسة 220. ويرى المختصون بالشأن الأسري ضرورة التفكير في جميع الأسئلة وتأملها. لكن بعض الأسئلة ستكون أكثر ملاءمة من الأخرى من أجل سياسات معينة، وبعضها الآخر سيكون غير قابل للتطبيق وحتمًا سيكون هناك بعض التشابك والتداخل في الإجابات عن الأسئلة. وليس المقصود أن يتم التعامل مع بعض الأسئلة في عزلة عن غيرها، إذ سيكون للسياسة في الغالب الأثر الإيجابي وآخر سلبي، وأحيانا يكون ذلك في ذات الوقت، وأحيانا يكون الأثر على فترات زمنية مختلفة. فالمهم أن يدرك هذا في التقييم، ومع طبيعة التأثيرات لا مفر من أن تكون التقييمات في معظم الحالات كمية من حيث الطبيعة 221. ويعتمد مستوى التفصيل أثناء التعامل مع الأسئلة والتحليل على طبيعة وأثار ونطاق السياسة المقترحة، وعندما تكون للسياسة بؤرة اهتمام أسري معين، فربما تكون هناك حاجة إلى تحليل إضافي مدعوم من الأطراف المعنيين الخارجيين، والخبراء الأكاديميين والأسر ذاتها،

218. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 4.

219. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 5.

220. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 5.

221. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 5.

ومجموعات أخرى وطرائق صنع السياسات المفتوحة 222 . لكن من المهم أن يتم توثيق تطبيق اختبار الأسرة بطريقة مناسبة كجزء من عملية وضع السياسة، وحيث يتم التقييم المفصل، يجب على الإدارات نشر عمليات التقييم حيث يتم إجراؤها، وحيث يتم تقديم السياسة للحصول على الموافقة الجماعية من خلال اللجنة التابعة لمجلس الوزراء، ويجب أن يكون التقييم متضمنا بالإضافة إلى توثيق السياسة 223 . وفيما يلي نعرض أسئلة اختبار الأسرة 224 :

1- ما أنواع التأثير الذي تحدثه السياسة على تكوين الأسرة 225 ؟ مما يتناول العلاقات بين الأزواج، وهي نقطة البداية لمعظم الأسر، والعلاقات الجيدة بين الأزواج تحقق فوائد كبيرة للأفراد أنفسهم وللأبناء في تلك الأسر، وتكوين علاقات الأزواج مسألة خاصة للأفراد، لكن سياسة الحكومة يمكنها العمل للدعم على سبيل المثال من خلال القانون الخاص بالزواج. ويحتاج صنع السياسة إلى التفكير الدقيق حول طريقة دعم الأزواج في عمل الاختيارات المناسبة لهم ولأسرهم 226 .

2- ما تأثير السياسة على الأسر التي تمر بمراحل انتقال رئيسة مثل أن يصبحوا والدين، والزواج والتربية أو التبني، فقدان الابن، مسؤوليات الرعاية الجديدة، البطالة، أو بداية حالة صحية مزمنة 227 ؟ يمكن في أحيان كثيرة من مراحل الحياة المهمة أن توضع الأسرة تحت ضغط هائل. وللخدمات العامة دور مهم في دعم الأسر في تلك الأوقات. وبهذا يجب على واضعي السياسة التفكير الدقيق في الطريقة التي يمكن أن تخفف بها السياسة المقترحة الضغوط على الأسر، وكيفية تقديم الدعم لهم. فعلى سبيل المثال لا الحصر يمثل الحمل وميلاد الطفل ضغطا هائلا على الأفراد، والأزواج والأسر، لكن الرعاية الجيدة قبل ميلاد الطفل وبعده يمكن أن تلعب دورا مهما في دعم الوالدين الجدد، والضغط المالي والمعنوي الذي تحدثه البطالة لفترات طويلة يمكن أن يكون له أقوى الأثر على الصحة العقلية للأشخاص ومن ثم على حياة الأسرة. ويمكن أن تساعد النصيحة والاستشارة حول الديون والدعم للحصول على العمل- الأسر على التغلب على مثل هذا التأثير، إذن ينبغي على واضعي السياسة التفكير بدقة حول الانتقالات المناسبة وطبيعة ونطاق التأثير المحتمل، وكيف يمكن تخفيف الآثار السلبية بأي طريقة من الطرائق 227.

222. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 5.

223. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 5.

224. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

225. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

226. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

227. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

228. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

3- ما التأثيرات التي تحدثها السياسة على قدرة جميع أفراد الأسرة على أداء دورهم كاملاً في حياة الأسرة بما في ذلك ما يتعلق بالوالدية ومسؤوليات الرعاية الأخرى 229 ؟ لجميع أفراد الأسرة دور في حياة الأسرة، سواء ذلك الذي يلعبه الآباء في تربية الأبناء، أو الأجداد في دعم الوالدين بما في ذلك الوالدان الواحدان، أو الذي يلعبه الكبار والبالغون في رعاية الأقارب المسنين، أو أفراد الأسرة المعاقين. بينما يدرك معظم الناس هذا الجانب من سياسة الأسرة، إلا أن صناعات السياسات قد يفشلوا أحياناً في أخذ منظور كامل للأسرة عند التفكير في تصميم الخدمات العامة وتقديمها، وأحياناً لا يضعون في الاعتبار مساهمة أفراد معينين، أو قد يفشلون في رؤية الفرص الملائمة لدعم وتعزيز طريقة دعم الأسر بعضها البعض. وتشمل العوامل التي يجب وضعها في عين الاعتبار كيفية تأثير السياسة على قدرة أفراد الأسرة على التوفيق بين العمل والحياة الأسرية، والوقت الذي يمكن للأسر أن تقضيه معاً، وطلب الرعاية لكبار السن من أفراد الأسرة والأطفال 230 .

4- كيف تؤثر السياسة على الأسر قبل وأثناء وبعد انفصال الأزواج؟ ينفصل الأزواج عن بعضهم البعض، وهو ما قد يكون ضرورياً للأفراد والأبناء، لكن مع ذلك الانفصال، يمكن أن يكون له تأثير كبير على سعادة جميع الأطراف. وللحكومة دور تلعبه في دعم الأسر التي تمر بصعوبات معينة ومساعدتهم على تجاوز عملية الانفصال بطريقة تخفف تأثيره على الأبناء بصفة خاصة. وهناك دور تلعبه الحكومة بعد الانفصال للتأكد من تحمل الوالدين المسؤوليات تجاه الأبناء، وأين تكمن مصلحة الأبناء. ويمكن لسياسة الحكومة أن تدعم الأسر في جميع المراحل المتعلقة بالانفصال. فعلى سبيل المثال، تمول الحكومة خدمات الدعم للأزواج الذين يواجهون صعوبات، وتدعم خدمات الوساطة للأزواج المنفصلين ونظام حماية الطفل يعمل لدعم الوالدين للوصول إلى اتفاق على مواجهة تكلفة تربية الأبناء. ويجب على صناعات السياسات أن يضعوا في عين الاعتبار كيفية تأثير السياسة الجديدة على الأسر في مراحل معينة 231 .

5- كيف تؤثر السياسة على الأسر المعرضة للخطر الخاص بتدهور العلاقات وبالانفصال؟ إن هناك مجموعة كبيرة من العوامل التي يمكن أن تضعف جودة العلاقات الأسرية وتساهم في حدوث الانفصال، وبعض تلك العوامل مرتبط بسلوكيات معينة داخل الأسرة مثل تعاطي المسكرات (الكحوليات) والعنف المنزلي والمقامرة، والبعض الآخر يشمل أفراد الأسرة الذين يعانون من مشكلات صحية بدنية أو عقلية، والذين يواجهون مشكلات مالية، والفقر أو البطالة، وصعوبة إيجاد توازن بين العمل والحياة العائلية ومسؤوليات الرعاية، ووجود أحد أفراد الأسرة في السجن، وانتقالات الحياة الأساسية. ويجب على صناعات السياسات أن يكونوا مدركين للتأثير المباشر وغير المباشر للسياسة الجديدة على الأسر المعرضة أكثر للخطر، وأن يفكروا في كيفية دعم السياسة لتلك الأسر 232 .

229. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

230. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 7.

231. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 8.

232. اختبارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 8.

سياسات التوفيق بين العمل وحياة الأسرة:

تتم المقارنة الأولى لسياسات التوفيق بين العمل وحياة الأسرة في 39 دولة من خلال النظر إلى ثمانية مؤشرات رئيسية: حماية الأمهات في أماكن العمل، إجازة الأمومة، الإجازة الوالدية، الإجازة المدفوعة بعد الولادة، إجازات الآباء، إجازة الأبوة، الإجازة المدفوعة للآباء فقط، الوقت المستقطع لرعاية الطفل المريض، الوقت المستقطع لرعاية الأشخاص البالغين المعتمدين على الغير، أعضاء الأسرة كبير السن، معدلات التغطية للرعاية الرسمية للأطفال 233، أوقات العمل، والأمن الوظيفي والمرنة 234. هذا، ويعتبر التنظيم الشامل للعمل المفهوم على نطاق واسع والمفعل بشكل صحيح ضروريا لدعم القائمين على الرعاية، ومعظمهم من النساء اللاتي يعملن في وظائف بدوام جزئي باعتبار ذلك استراتيجية للتوفيق بين العمل والرعاية: 46% من الموظفات الإناث يعملن لبعض الوقت، و53% من جميع الموظفين الذين يعملون في وظائف الدوام الجزئي هم موظفون على أساس غير منتظم 235. لكن لا تتمتع مثل هذه الوظائف بنفس الأمان مثل التوظيف الكامل الذي تدفع الكثير من النساء ثمنا باهظا من أجله، إضافة إلى المشاركة الضعيفة في قوة العمل مدى الحياة، والدخل المنخفض بما في ذلك المعاش 236.

وتتعلق سياسات التوفيق أساسا بمتضمنات خاصة بالمساواة، والتي تستدعي من السياسات أن تضع في الحسبان واجب المساواة في القطاع العام، والذي يتطلب من السلطات العامة مراعاة ما يلي 237: القضاء على التمييز والتحرش والاحتيايل وأنواع السلوك الأخرى المحددة بقانون المساواة، دعم المساواة في الفرص بين الأشخاص الذين يشتركون في سمة معينة والأشخاص الذين لا يشتركون فيها، ودعم العلاقات الإيجابية بين الأشخاص المشتركين في سمة محمية مناسبة وبين الأشخاص الذين لا يشتركون. وقد كانت الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء سنة 1995 تقدر بـ17,5%، والفجوة في الأجور بين الجنسين أكثر اتساعا بالنسبة لإجمالي الدخل المكتسب للمدة الكاملة (21%)، و أوسع مرة أخرى بالنسبة لمتوسط إجمالي الدخل المكتسب للموظفين الذين يعملون بثقة دوام كامل، والعاملين لبعض الوقت (33,5%). وقد استمرت هذه الفجوة على مدار عشرين عاما في استراليا مما يقف ضد الاتجاه نحو تضييق فجوات الأجور بين الجنسين في الدول المتقدمة الأخرى 237.

233. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، (المصاحبة بين العمل وحياة الأسرة)، ص 29.
234. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة العلامات الإرشادية لانتخاب عام 2016 (Work, Care & Election Benchmarks 2016 Family Policies). جامعة سدني أستراليا، 2016، ص 8.
235. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.
236. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.
237. اختيارات الأسرة توجيه للإدارات، ص 6.
238. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

وتحجب الفجوة في الأجور بين الجنسين الاختلافات بين الدول والصناعات، وأوسع الفجوات موجودة في الخدمات المالية والتأمينية وخدمات الإيجار والعقارات والرعاية الصحية والمساعدات الاجتماعية، والنساء في القطاع الخاص يواجهن فجوات أوسع في الأجور مقارنة بالنساء في القطاع العام: 21٪ مقابل 12٪. وهناك أيضا دليل على عدم المساواة بين الجنسين في عدد الخريجات الإناث في عام 2015، وقد وقفت هذه الفجوة عند حد 3,3٪ 239. وتشمل العوامل المساهمة في الفجوة سوء تقييم عمل ومهارات الإناث، والفروق في أنواع الوظائف التي يشغلها الرجال والنساء، وطريقة تحديد أجور مثل هذه الوظائف والهياكل والممارسات التي تحد من فرص توظيف العاملين ذوي المسؤوليات الأسرية 240. لكن هناك فقط نسبة صغيرة ومنخفضة من الفروق في الدخول المكتسبة بين النساء والرجال، والتي يمكن تفسيرها بالفروق في التعليم وخبرات العمل، أو السمات الأخرى المرتبطة بالقدرة الإنتاجية 241.

كما تتعامل أيضا مع حق الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للأسرة، إذ ينص الدستور الاجتماعي الأوروبي على حق الحماية الاجتماعية والقانونية والاقتصادية للأسرة. وتسهم السياسات الأسرية كثيرا في التأكيد على تلك الحقوق كي تحمي حقوق الأسرة، ولتستجيب الأسرة لجميع التغيرات التي تواجهها المجتمعات الأوروبية المعاصرة من انخفاض مستويات الخصوبة والفئات السكانية المتقدمة في العمر والعدد المتزايد للتنظيمات الحياتية غير التقليدية، وفي كثير من الدول، كانت فجوات الظروف الاقتصادية تتسع بشكل مستمر بين الأغنياء والفقراء 242؟ وللبحث عن إجابات لتلك الأسئلة قامت لجنة الخبراء في السياسة الاجتماعية للأسر والأطفال، وهي لجنة فرعية تابعة للجنة الأوروبية للتماسك الاجتماعي، وفي عام 2009 استطاع الخبراء تحديد مبادرات سياسية جديدة جديرة بالاهتمام 243 .

239.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

240.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

241.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

242.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 5.

243.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 5.

1. حماية الأمهات في أماكن العمل

توجد حماية الأمهات في أماكن العمل في جميع الدول الثمانية والثلاثين. خصوصا اللواتي يعملن بعقود دائمة، فهن محميات من الطرد من العمل أثناء الحمل وإجازة الأمومة وإجازة الوالدية. ولدى بعض الدول أيضا فترات إضافية للحماية بعد إجازة الأمومة وإجازة الوالدية حيث يمكن أن تغطي من شهر واحد إلى ثلاثة أشهر إضافية. وبصفة عامة، فإن حالات الطرد أثناء الحمل وإجازة الأمومة لا تحدث أبدا إلا في حالة السلوك السيئ غير القانوني من جانب الموظف، أو نتيجة الصعوبات المالية التي تواجه صاحب العمل مثل الانخفاض في الانتاج، الغلق، أو إفلاس الشركة. هناك قيود قانونية كثيرة ومتنوعة تخص الطرد من العمل أثناء فترات الإجازة الوالدية أو رعاية الطفل 244 . وفي بعض الدول تنص حماية للنساء العاملات ضد الطرد من العمل في ظل عقود عمل ثابتة الشروط، وذلك مثلا في النرويج وهولندا، حيث أن هناك حماية لكل النساء أثناء الحمل وإجازة الأمومة، أما في روسيا فالقانون يحمي النساء من الطرد على الأقل إلى بداية إجازة الأمومة، وفي صربيا، يتم تعليق مدة عقد نهاية الإجازة الوالدية. والجدير بالذكر أن في 36 دولة يكون الآباء أيضا محميين من الطرد من العمل أثناء القيام بإجازة الأبوة أو المشاركة في إجازة الأمومة وإجازة الوالدية وإجازة رعاية الطفل مع الأمهات 245 .

244.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، (حماية الأمهات في أماكن العمل)، ص 30.

245.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 30.

2. الإنفاق على الإجازات:

تؤكد البيانات أنه حينما يحصل أحد الوالدين على إجازة لرعاية الأبناء يكون الشعور أفضل، وتكون جودة الحياة أعلى، وهو ما له صدى إيجابي على الشعور بالسعادة 246. يعتبر الإنفاق على الإجازات المدفوعة في اليونان والبرتغال منخفضا جدا. أما أسبانيا والمملكة المتحدة (بريطانيا) وألمانيا، فتحتل مكانة متوسطة. وحالة المملكة المتحدة ملحوظة بصفة خاصة حيث إن إجازة الأمومة والأبوة المدفوعة هي الأقصر في أوروبا كلها 247. وقد بدأ تنفيذ مشروع الإجازات الوالدية المدفوعة في إستراليا عام 2011، ويهدف المشروع إلى تقديم الدعم المالي لمقدمي الرعاية الأساسية (الأمهات بشكل رئيسي) للمواليد الجدد والأطفال الذين تم تبنيهم حديثا والسماح لهم بالحصول على وقت مستقطع لرعاية الطفل وتعزيز صحة وتنمية الأمهات والأطفال وتشجيع النساء على مواصلة المشاركة في العمل ودعم المساواة بين الجنسين. ويمنح المشروع الوطني إجازة والدية قدرها 18 أسبوعا، وهذه الإجازة بأجر، أي مدفوعة الأجر بالحد الأدنى للدخل. وتصميم المشروع يراعي الدور الذي يستطيع أن يلعبه أصحاب العمل في تكملة مشروع الحكومة ودعمه من خلال مساهماتهم في دفع الأجر البديل أو مد الإجازة المدفوعة للوالدين الجدد وعادة يكون ذلك على مستوى الأجر المستبدل 248.

وقد أظهر التقييم المستقل أن المشروع يساعد الأمهات على تأخير عودتهن إلى العمل في الشهور الستة بعد ميلاد الطفل، وأن الأمهات لديهن أمن وظيفي متزايد مع زيادة في احتمال عودتهن للعمل قبل بلوغ الطفل العام الأول من عمره، والتحسينات التي طرأت على صحة الأم ومدة الرضاعة نتيجة هذا المشروع. فهذه الآثار الإيجابية ملحوظة بوضوح بين الأمهات ذوات الدخل الأكثر انخفاضا 249. ومنذ عام 2013 كانت هناك تحديات أمام المشروع تتمثل خفض المبالغ التي سوف تحصل عليها الأمهات الجدد ومن ثم أيضا هناك إمكانية لخفض مقدار الوقت الذي يمكنهن الحصول عليه خارج قوة العمل لرعاية الطفل 250. والتحدي الذي يواجهه السياسة، هو كيف يتم التأكيد على استمرارية وتحسين المشروع، وزيادة مشاركة الرجال في الرعاية الأطول للأطفال الأصغر سنا، وأجر أسبوعين للوالد حسب الحد الأدنى للأجور على المستوى القومي أصبح متاحا على أساس «استخدمه أو اتركه» 251.

246. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.

247. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.

248. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 7.

249. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 7.

250. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 7.

251. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 7.

وقد أظهر تقييم هذا المشروع (مشروع الأسبوعين المدفوعين للأب) أن 36% من الآباء حصلوا على هذه المدة. وقد حان الوقت لتشجيع الرجال على المشاركة بنشاط في الأبوة المبكرة من خلال رفع مستوى السداد (ظهر أن ذلك يشجع الآباء على أخذ الإجازة الوالدية) وذلك من خلال زيادة الوعي وإطالة مدة الإجازة 252. وهناك جهد دولي قوي يدعم زيادة الإجازة الوالدية ورفع معدل السداد فيما يتعلق بمعدل سداد الأجر المنتظم للمتلقين والصور الأخرى للإجازة مثل الإجازة الشخصية وإجازة القائمين على الرعاية والإجازة السنوية يتم دفعها حسب الدخل المكتسب المستبدل، والعديد من دول OECD تقدم أكثر من 18 أسبوعاً لهذه الإجازة 253. وهناك أيضاً حاجة إلى علاج عدم التكافؤ في التأهل للإجازة الوالدية المدفوعة حسب معايير التوظيف القومية والتأهل للإجازة الوالدية لمدة أسبوعين 254. فالأدلة تشير إلى أن 5% من الأمهات (12% من الأمهات غير المتزوجات) المؤهلات للإجازة الوالدية لم يكن مؤهلات للإجازة الوالدية القانونية غير المدفوعة حسب المعايير القومية للتوظيف، فبالنسبة لهؤلاء النساء تقدم الإجازة الوالدية دعماً مالياً حيوياً لكن حسب المعايير القومية للتوظيف ليس لديهن الحق في العودة إلى وظائفهن قبل الإجازة، بالإضافة إلى ذلك «الحق في العودة للعمل» باعتباره أحد الضمانات في المعايير القومية للتوظيف، يجب استمرار دعمه كما يجب دعم حق النساء الحوامل في عدم التمييز ضدهن الذي يؤثر على كثير من النساء حالياً 255.

252.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص7.
253.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص7.
254.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص7.
255.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص7.

أ- إجازة الأمومة بين المدة الزمنية والتعويض

قانون حق الإجازة ثابت وساري المفعول في تسعة وثلاثين دولة، والذي يميز هذه الدول هو التنوع فيما يتعلق بالاستحقاق وطول المدة والوقت الإجباري قبل وبعد الميلاد، والدوافع. وبصفة عامة، تعتبر إجازة الأمومة قصيرة بمتوسط مدة قدرها خمسة أشهر (20,5 أسبوع)، وفي معظم الحالات تكون مدفوعة بشكل جيد (حوالي 85% أو أكثر من متوسط الكسب) 256 . و في أربع دول، لم يعد اسمها إجازة الأمومة بعد ميلاد الطفل، بل أصبحت تعدي (الإجازة الوالدية) في النرويج والسويد، والإجازة الوالدية الأولى في البرتغال، أو «إجازة الميلاد» في أيسلندا، 9 أسابيع في النرويج، 6 أسابيع في البرتغال، 8 أسابيع في السويد. ويمكن الحصول على إجازة في الأسابيع المتبقية، وهي حق لهن، حسب اتفاق الوالدين حول المشاركة في الإجازة، حتى وإن كانت الإجازة بعد الولادة، فلا تزال أمومية في خمس دول، وهي بلغاريا وكرواتيا وجمهورية التشيك، وبولندا وأسبانيا. وللأب أيضا الحق في إجازة الأمومة هذه بدلا من الأم حسب القرار المشترك بين الأم والأب، كما في خمس عشرة دولة هي؛ بلجيكا، وجمهورية التشيك، الدنمارك، فرنسا وفنيلندا، أيسلندا وأيرلندا، وهولندا، النرويج وسلوفاكيا، وأسبانيا، السويد، سويسرا، رومانيا، وروسيا الاتحادية. لكن هناك سقف أو بعض القيود على عملية التعويض في 23 دولة، من أذربيجان، ألمانيا، المجر، إيطاليا، لوكسمبرج، تركيا، المملكة المتحدة، وأوكرانيا. ولا يوجد هناك سقف للإجازة في 18 دولة من بينها النمسا، أذربيجان، ألمانيا، اليونان، إيطاليا، صربيا، تركيا، وأوكرانيا 257 .

ومن الممكن للآباء في هذه الدول الحصول على حق المشاركة في إجازة الأمومة حسب اتفاق الوالدين، ويجب هنا أن يتم الانتقال في غضون مدة معينة بعد ميلاد الطفل. ومن المهم أيضا أن نوضح أن في هذه المجموعة المكونة من 6 دول هنا فقط 4 دول – فنيلندا، النرويج والبرتغال والسويد – تجمع بين الحق العام في إجازة الأبوة والإجازة المدفوعة للآباء فقط»، ومن هذه الوجهة يمكن اعتبار هذه الدول التي تهتم كثيرا في الوقت الحاضر بالمساواة بين الجنسين في سياساتها الخاصة بالإجازات 258 .

256.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 32.
257.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، (إجازة الأمومة)، ص 32.
258.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 49.

وفيما يتعلق بطول الإجازة في جميع الدول، فإننا نرى في معظم الدول (25 دولة) أن إجازة الأمومة المدفوعة تستمر بين 14 أسبوع (حوالي ثلاثة أشهر ونصف) و25 أسبوع (خمسة أشهر) 259. وفي خمس دول تستمر إجازة الأمومة المدفوعة بين 24 و 28 أسبوعاً. بينما تقف أربع دول (البوسنة، بلغاريا و صربيا والمملكة المتحدة) منفردة عن الدول الأخرى من حيث أنها تمنح إجازة أمومة مدفوعة أطول. وفي 3 دول، تزداد إجازة الأمومة من الطفل الثالث فأكثر: 10 أسابيع في فرنسا وموناكو وسنة واحدة في صربيا. ومن ناحية أخرى، تمنح بعض الدول الأخرى الحق في إجازة أطول للأمومة في حالة وجود الأمهات فقط أو الأمهات اللاتي يقمن بالرضاعة الطبيعية، وفي سلوفاكيا، تكون إجازة الأمومة للأمهات الوحيدات فقط، وتمتد 9 أسابيع في جمهورية التشيك، وفي لوكسمبرج تمتد إجازة الأمومة من 16 إلى 20 أسبوعاً في حالة الرضاعة الطبيعية. ومن المهم أن نلاحظ أن هناك دولة واحدة، وهي البرتغال تمنح الوالدين فرصة الإجازة المدفوعة بعد الولادة حسب نصيب الأب من الإجازة، وهذا يعني أن مشاركة الجنسين في الإجازة مباشرة بعد الولادة تعطي الوالدين مزيداً من الوقت في الإجازة المدفوعة 260. وفي معظم البلدان -30 دولة - يجب أن تبدأ إجازة الأمومة قبل تاريخ الولادة المتوقع ببعض الأسابيع بصفة عامة، بين اثنين وثمانية أسابيع، لكن لا يوجد مثل هذا الالتزام في تسع دول مثل المجر، أيسلندا، مالطة، البرتغال، بولندا، السويد، سويسرا، إسبانيا، والمملكة المتحدة، باستثناء سويسرا حيث يمكن للنساء إذا رغبن بداية في إجازة الأمومة أن يأخذن قبل ذلك ما بين الأسبوعين إلى الشهرين 261.

259.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 34.

260.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 34.

261.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 34.

ب- الإجازة الوالدية بين المبالغ المدفوعة والعودة للعمل:

فيما يخص عودة النساء إلى العمل، نلاحظ أن نصف الدول (18 دولة من بينها أذربيجان، إيطاليا، أيرلندا، لوكسمبرج، النرويج، روسيا، أسبانيا، السويد وتركيا، تم وضع الحق في إجازة الرضاعة-عادة خفض ساعتين يوميا أو استراحة لمدة 30 دقيقة كل 3 ساعات- حتى يبلغ الطفل الرضيع عاما ونصف 262 . وبعد إجازة الأمومة، من الممكن الحصول على إجازة والدية (باستثناء البوسنة والهرسك، وموناكو، وسويسرا، حيث لا توجد هناك إجازة والدية). وتختلف مدة وقيمة الإجازة الوالدية كثيرا من دولة إلى أخرى 263 . وتقع الإجازة الوالدية غير مدفوعة في دول كثيرة منها أيرلندا، مالطا، هولندا، أسبانيا، تركيا والمملكة المتحدة. وفي أيرلندا، تكون الإجازة الوالدية مدفوعة فقط في حالة وجود أسر ذات دخل منخفض، لذلك إذا أخذنا في الاعتبار المعلومات عن الدول التسعة والثلاثين، فهناك إجازة والدية مدفوعة في ثمانية وعشرين دولة مع فروق كبيرة في المبالغ المدفوعة 254 . ويرى الباحثون أنه بدلا من النظر بشكل منفصل إلى إجازة الأمومة والإجازة الوالدية، من الأولى أن ينصب التحليل على إجمالي وقت إجازة الأمومة والإجازة الوالدية وما بعد الولادة المدفوعة. لأن هذا المؤشر يشير إلى إجمالي مدة الإجازة المدفوعة التي يستحقها الوالدان بعد ميلاد الطفل. ففي بعض الدول يمكن لإجمالي المدة المدفوعة بعد الولادة أن يشمل أيضا إجازة رعاية الطفل المتاحة للوالدين بعد الإجازة الوالدية. ووفقا لهذا المعيار، ومع الوضع في الاعتبار إجمالي إجازة ما بعد الولادة، فإننا نجد أن الدول التسعة والثلاثين تقع في خمس مجموعات رئيسية 265، وهي:

1. في سبع دول (قبرص، مالطا، موناكو، هولندا، أسبانيا، سويسرا، وتركيا) فقط، لا يتجاوز إجمالي الإجازة المدفوعة بعد الولادة أربعة أشهر، وهو ما يتوافق بالفعل مع إجازة الأمومة المدفوعة القصيرة،
2. اثنتان منها (موناكو وسويسرا) لا توجد بهما إجازة والدية،
3. بينما توجد في الدول الأخرى لكنها غير مدفوعة.

262.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 36.

263.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 36.

264.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 38.

265.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 38.

4. أما في بلجيكا وفرنسا واليونان وأيرلندا وأيسلندا والمملكة المتحدة فإن الإجازة المدفوعة فيها بعد الولادة تغطي على الأقل العام الأول من حياة الطفل، وبعضها يقصر ذلك على الطفل الأول كالدول الثلاث الأولى.

5. توجد في عشر من هذه الدول وعددها 26 دولة (أذربيجان، التشيك، أستونيا، فينلندا، فرنسا، المجر، مولدوفا، النرويج، سلوفاكيا، أوكرانيا) إجازة مدفوعة حتى العام الثالث من حياة الطفل 266. إننا نستطيع على أساس هذا المؤشر أن نرى أن توزيع الدول التسعة والثلاثين يتغير تماما. فمجموعة من الدول تنتمي الآن لمجموعة تتراوح ما بين 7 دول إلى 9، وإجازة ما بعد الولادة المدفوعة فيها أربعة أشهر، بينما المعدل المعاكس (25-36 شهر) والذي كان يشمل عشر دول يكاد يختفي تماما. ووفقا لذلك، إذا أخذنا في الاعتبار مدة الإجازة التي يستطيع أن يأخذها الوالدان عند ولادة الطفل من دون أن يفقد جزءا كبيرا من المال، فإننا نستطيع أن نحدد مجموعة عشر دول (الدنمارك، أستونيا، ألمانيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، النرويج، صربيا، أسلوفينيا، والسويد) تطول بها مدة الإجازة على الأقل إلى غاية عيد ميلاد الطفل الأول، مع أربعة منها لمدة أطول كثيرا من الإجازة المدفوعة جيدا (أستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا). لكن هناك متغير آخر، يتعلق بحقيقة أن هناك دول يمكن فيها الحصول على إجازة والدية مدفوعة بطريقة تتسم بالمرونة، مع خفض ساعات العمل (وقت مستقطع أسبوعيا أو حتى يوميا). وبالنظر إلى الدول العشرة التي تم تحديدها على أنها الأكثر كرما وسخاء مثل الدنمارك أستونيا، ألمانيا، لاتفيا، النرويج، سلوفينيا والسويد، فإنه من الممكن الحصول على إجازة والدية لبعض الوقت مع خفض نسبي من المساعدة الوالدية 267.

266. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 40.

267. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 42.

ج- رعاية الطفل المريض (الوقت المستقطع لرعاية الأطفال المرضى)

باستثناء أذربيجان وأيسلندا، أكدت جميع الدول التي شاركت في الاستبيان على وجود الحق في التغيب عن العمل من أجل رعاية الطفل المريض، إلا أن هناك دولا تتراوح فيها مدة التغيب عن العمل لرعاية الطفل المريض بين 7 أيام، أي أسبوع واحد في العام (قبرص، فرنسا، اليونان، سلوفاكيا)، و14 يوما، أي أسبوعان في العام (النمسا، بلجيكا، لاتفيا، ليتوانيا وهولندا). وهناك مجموعة من الدول الأكثر سخاء مثل السويد (120 يوما في العام لكل طفل تحت سن 15 سنة)، وبلغاريا (60 يوما في العام إذا كان الطفل تحت سن 18 سنة)، وبولندا (60 يوما في العام إذا كان الطفل تحت سن 14 سنة)، ورومانيا (بحد أقصى 45 يوما في العام لرعاية الطفل تحت سن 7 سنوات)، والبولسنة والهرسك (أجر كامل في الـ 42 يوم الأولى)، وموناكو (35 يوما في العام)، وألمانيا (بحد أقصى 25 يوم من كل عام إذا كان الطفل تحت سن 12 سنة)، والنرويج (20 يوما لرعاية الطفل تحت سن 12 سنة)، وسويسرا (3 أيام لكل مريض)، وفينلندا (4 أيام لكل مريض تحت سن عشرة سنوات)، والمملكة المتحدة (من يوم واحد إلى يومين لكل مرض يحدث) 256. فهذه الدول تتفق من ناحية المبدأ في التغيب لرعاية الطفل لكن المدة المحددة وطبيعة المرض وسن الطفل يختلف من دولة إلى أخرى.

ج-تعزيز الحياة الأسرية والنمو الشخصي للوالدين والأطفال:

قدمت الاستبيانات مجموعة غنية من المعلومات حول السياسات التي تهدف إلى تعزيز حياة الأسر للوالدين والأطفال. وفي الحقيقة، كانت الملاحظة الأولى والأهم تتعلق بالسلسلة الكبيرة من البرامج، والخدمات والأهداف والمؤسسات مما يدل على أهمية الموضوع في أغلبية الدول الأوروبية. فالسويد أو النرويج مثلا تنشئان برامج رسمية وتحافظ على هذه البرامج التي تهدف إلى تحسين العلاقات بين الآباء وأبنائهم، وبين الأزواج بصفة عامة، وهو مجال جديد للتدخل في أوروبا 268. ويشير أول قياس لتنوع البرامج وإجراءات السياسة التي تم ذكرها إلى أن التحليل المستقبلي يجب أن يفرق بين المشكلات المتعلقة بالمهارات الأساسية للوالدين، مما له علاقة بالحرب ضد الإهمال والإيذاء والعنف ضد الأطفال. وهذه الأمور مع انتشارها تستهدف العائلات التي تعاني من المشكلات السلوكية أو المعرضة لخطر هذه المشكلات نتيجة الفقر أو تعاطي المخدرات، وتعزيز مهارات الوالدين وممارستها بهدف تحسين العلاقة بين الأجيال في الأسر بصفة عامة 269. فالمهم أن نلاحظ أن البرامج السابق ذكرها تتم إدارتها على مستويات مختلفة جدا (من مستوى الحكومة إلى المستوى المحلي)، وبأنواع مختلفة من المؤسسات (عامة، خاصة، دينية، منظمات غير منظمات) 270. ، ويتعين على كثير منها أخذ النمو الشخصي للأطفال وآبائهم بعين الاعتبار خصوصا أولئك المعرضون لخطر الإدمان والإهمال 271.

268.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا،ص.49.

269.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا،ص.59.

270.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا،ص.59.

271.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا،ص.59.

كما تمثل خدمات رعاية الطفل جزءا من مجموعة أخرى من السياسات المتعلقة بالأسرة، وقد قمنا باختيار مجموعة من المؤشرات والتي أشارت إلى مستوى مرتفع للشعور بالسعادة المتعلق ب(الإنفاق العام على الخدمات، والإنفاق على رعاية الطفل، والتحاق الأطفال تحت سن أقل من ثلاث سنوات بالرعاية الرسمية أو التعليم المبكر والخدمات المرتبطة به). وتوضح الإحصاءات أن الأقطار التي استثمرت كثيرا في خدمات الأسرة مثل (فيلندا والدنمارك والسويد وهولندا وبلجيكا) هي الدول التي تسجل أعلى مستوى للشعور بالسعادة لدى سكانها. أما اليونان والبرتغال وأيرلندا وفرنسا فهي الدول التي تمثل أعلى مستويات عدم الرضا. ففي حالة فرنسا مثلا، يبدو أن هناك ارتباطا بين الإنفاق والدولة (الحكومة) على خدمات الأسرة والتي تمثل فقط 2 %، وهي مع ذلك أعلى من اليونان والبرتغال والمملكة المتحدة. وعند استخدام مؤشر رعاية الطفل، فالموقف أفضل كثيرا في أسبانيا وهولندا بينما الموقف في بلدان أخرى ثابت لا يتغير 272. أما البيانات الخاصة بمعدلات التحاق الأطفال تحت سن ثلاث سنوات بالرعاية الرسمية، فتقود إلى تفسيرات مشابهة باستثناء حالة فنلندا حيث التحاق الأطفال أقل، والشعور بالسعادة مرتفع نسبيا. وتقف الدنمارك وحيدة من حيث إنها أعلى دولة في نسبة الأطفال تحت سن ثلاث سنوات بالمدارس، وبها أعلى مستوى للسعادة الشخصية من ناحية الأفراد ومستوياتهم المعيشية والسعادة الأسرية بمختلف مستوياتها 273 .

هذا ويعتبر تقديم خدمات الرعاية الرسمية للطفل جانب مهم من عملية التوازن بين العمل والأسرة وسياسات الأسرة والعمل، وبسبب زيادة اشتراك النساء في العمل بأجر، واللائي لديهن أطفال، فإن الطلب على خدمات رعاية الطفل الرسمية كان وما زال في تزايد مستمر في كل أنحاء أوروبا لكن هناك تباينات في الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بتقديم هذه الخدمات، ولاسيما للأطفال الرضع والأطفال الصغار، وبسبب المنظورات المختلفة حول ما هو الأفضل للأطفال (البقاء مع الأم باعتبارها مصدر الرعاية الأول أثناء السنوات الأولى أم لا)، والأهمية الخاصة بتعزيز الروابط بين الأطفال والأمهات وارتباط هؤلاء الأمهات بسوق العمل (الوظائف) من الناحية الأخرى. وتعتبر هذه التباينات إحدى نتائج السياسات الأكثر أو الأقل دعما للوالدين العاملين مع أطفال صغار، والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في سياسات إجازات رعاية الطفل، وفي الإطارات القانونية ذات الصلة (المرونة في العمل على سبيل المثال في كل دولة) 274. لكن توجد هناك فروق بين الدول، سواء فيما يتعلق بنوع خدمات رعاية الطفل الرسمية المنظمة المتاحة للآباء (حدود المجموعات العمرية للأطفال الصغار، عدد الساعات المقدمة، جزء من الوقت أو كل الوقت على سبيل المثال) والحصول على تلك الخدمات 275 .

272. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.

273. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.

274. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 56.

275. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 56.

وتعتبر قضية رعاية طفل ذات جودة عالية مسؤولة يتحمل نفقاتها الجميع) 276 . وقد قامت حكومة استراليا مثلا بالطلب من لجنة الإنتاج بالبحث في رعاية الطفل والتعلم في مرحلة الطفولة المبكرة، مع ذكر الخيارات المتاحة لتحسين توافر ومرونة وإمكانية تحمل نفقات رعاية الطفل للأسر التي تواجه ظروفًا مختلفة. وانتهى الأمر بأن أي خيارات موصى بها يجب أن تخضع «للمؤشرات الراهنة»، وبناء على تقرير اللجنة النهائي عام 2015، استجابت الحكومة بإصدار مجموعة: «وظائف للأسر ورعاية الطفل» في ميزانية عام 2015. 277 وقد تم إعداد النظام الجديد للتنفيذ في منتصف عام 2017. والإصلاح الأساسي المنوط بهذا النظام هو توحيد مساعدة رعاية الطفل الحالية وغيرها من شؤون رعاية الطفل في صورة إعانة واحدة لرعاية الطفل وتقديم معدل بالساعات لكل صورة من صور الرعاية، وعليه تتأهل الأسر ذات الدخل المنخفض المؤهلة لاختبار العمل (أو التي تعفى منه) للحصول على إعانة عامة تعادل 85٪ من المصروفات. كما تحصل الأسر ذات الدخل المرتفع على مستوى أقل بكثير من الإعانة، وإعانة رعاية الطفل الجديدة من المتوقع لها أن تفيد معظم الأسر التي يبلغ دخلها المكتسب 170000 دولار إذا كانت في حالة توظيف آمن. وقد تم إدخال برنامج ضخم لمدة عامين استجابة للنداءات التي تهدف إلى وجود قطاع من رعاية الطفل 278 . وبرنامج رعاية الطفل المقترح مبني على اختبار العمل للوالدين للحصول على الاعانات، وفي ظل التنظيمات الحالية، فإن جميع الأطفال مؤهلون لـ 24 ساعة أسبوعياً من رعاية الطفل المدعومة، وتستلزم إعانة رعاية الطفل الجديدة اختباراً معقداً للنشاط مكوناً من ثلاث طبقات حيث يستطيع الوالدان الحصول على ساعات متزايدة من الرعاية المدعومة بجانب التوظيف المتزايد أيضاً أو الدراسة أو التطوع. كما أن هناك مجموعة من إجراءات «شبكة الأمان» مطلوبة لمساعدة الأطفال الذين يعيشون في أسر منخفضة الدخل، لكن تلك الأسر التي تعيش ظروفًا قاسية، فإنها غالباً ما تواجه مثل هذه الإجراءات باعتبارها عقبات إضافية أمام المشاركة في الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 279 . أما فيما يتعلق بترك العمل لرعاية الطفل الصغير المريض، فهناك مجموعة أخرى تميل إلى رعاية الأطفال الأصغر سناً تسعى لتوفير حقوق للوالدين لترك العمل لرعاية الطفل الصغير المريض، وتختلف الفترات المسموح بها من دولة إلى أخرى، كما تختلف أعمار الأطفال الذين تطلق لهم تلك الرعاية: ففي إيطاليا (غير محدود حتى بلوغ الطفل العام الثالث، 10 أيام في العام إذا كان الطفل بين 3 إلى 8 سنوات)، والمجر (غير محدود، بلوغ الطفل العام من العمر: 84 يوماً إذا كان الطفل بين 12 إلى 35 شهراً، و42 يوماً إذا كان الطفل بين 36 شهراً إلى 71 شهراً)، والبرتغال (30 يوماً في العام إذا كان الطفل تحت سن 12 سنة، تنخفض إلى 15 يوماً إذا كان

276.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

277.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

278.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

279.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

الطفل فوق 12 سنة)، وسلوفينيا (15 يوماً عمل لكل حالة مرضية إذا كان الطفل تحت 7 سنوات، و7 أيام عمل لكل حالة مرضية إذا كان الطفل فوق سن 7 سنوات وقابلة للتمديد إلى 14 أو 30 يوماً)، وروسيا (من 60 إلى 90 يوماً في العام إذا كان الطفل تحت سن 7 سنوات، و45 يوماً إذا كان الطفل بين عمر 7 إلى 15 سنة) 280. وتعتبر أيرلندا ولوكسمبرج ومالطا وأسبانيا الأقل منذ وضعت حداً أقصى يتراوح بين 2، 3، 4 أيام في العام للوالدين للتغيب في حالة وجود الطفل المريض. أما فيما يتعلق بعمر الطفل، فمن بين الدول التي يتم تحديد عمر الطفل فيها، نستطيع أن نرى رومانيا تحدد عمر 7 سنوات، وإيطاليا تحده بثمانين سنوات، في حين تحده سبع دول (النمسا وأستونيا، ألمانيا واليونان، المجر، البرتغال والنرويج) باثني عشر سنة، بينما تحده الدول السبعة (بلغاريا، فرنسا، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبرج، بولندا وروسيا) بعمر أعلى على الأقل عمر 14 سنة 281.

وفي أغلبية الدول، فإن حق الإجازة لرعاية الطفل المريض حدٌ سنوي. وهناك دول يعتبر حق التغيب عن العمل غير معترف به في حالة الطفل المريض، وأيضاً حق البقاء بجانب الطفل في حالة مرض الشخص القائم بالرعاية (جمهورية التشيك، أستونيا، النرويج، بولندا، سلوفاكيا، السويد والمملكة المتحدة)، أو عند إغلاق المدارس (جمهورية التشيك، بولندا والمملكة المتحدة) 282. أما بخصوص المبالغ المدفوعة، فهذه الإجازة غير مدفوعة في كل من بلجيكا، قبرص، فرنسا، اليونان، باستثناء حالة الأسر ذات الأب وحده أو الأم وحدها في تركيا والمملكة المتحدة. أما الدول التي بها استبدال على الأقل من 60-70 في المئة من المبالغ المكتسبة (بسقف أو بدون سقف) فهي: النمسا (100٪)، البوسنة والهرسك (100٪؛ الـ 42 يوماً الأولى)، كرواتيا (70-100٪)، وجمهورية التشيك (69٪)، أستونيا (80-100٪)، فينلندا (100٪)، وألمانيا (80٪)، والمجر (70٪). وإيرلندا (100٪)، إيطاليا (100٪)، لاتفيا (80٪)، ليتوانيا (60-100٪)، لوكسمبرج (100٪)، هولندا (70-100٪)، بولندا (80-100٪)، البرتغال (65٪)، رومانيا (85٪)، روسيا (60-100٪)، سلوفينيا (80٪)، السويد (80٪) وسويسرا (في بعض الحالات (100٪). ويبدو أن الإجازات أيضاً مدفوعة في بلغاريا، الدنمارك، إيطاليا، مالطا، سلوفاكيا، الصرب، أسبانيا، أوكرانيا (لكن لم يكن من الممكن تحديد المقادير المدفوعة) 283.

280. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 51.

281. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 51.

282. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 51.

283. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 51.

خ- حق التغيب عن العمل لرعاية شخص بالغ أو شخص كبير السن:

يختلف الوقت المستقطع لرعاية الشخص البالغ أو فرد مسن في الأسرة معتمد على غيره. فبالمقارنة بالإجازة وحقوق التغيب عن العمل لرعاية طفل مريض تحت سن 10، 12 أو 14 سنة، فمجموع الدول التسع والثلاثين بصفة عامة أقل سزاء فيما يتعلق بحق التغيب عن العمل لرعاية شخص بالغ أو فرد كبير السن في الأسرة معتمد على غيره، ومن بين تلك الدول نلاحظ. 284 :

(أ) أن ستة دول لا تذكر شيئاً عن حق التغيب عن العمل لرعاية شخص بالغ أو شخص كبير السن معتمد على غيره مثل (ليتوانيا، موناكو، ورومانيا، أو ليس بها أي حق مطلقاً (لاتفيا، النرويج، أوكرانيا) 285 .

(ب) ثلاث دول: لوكسمبرج، مولدوفا والصرب تذكر الحق فقط 286 .

(ج) 25 دولة بها نوع من الإجازات والتغيب عن العمل لبعض الأيام لرعاية شخص بالغ أو فرد في الأسرة كبير السن يعتمد عليه غيره: السويد (60 يوماً في العام)، بلغاريا (60 يوماً في العام)، والبوسنة والهرسك (لكل حالة مرضية مع تعويض كامل لأول 42 يوماً)، روسيا (7 أيام ولمدة 30 يوماً في العام)، البرتغال (15 يوماً لرعاية فرد من الأسرة + 15 يوماً في العام لرعاية أحد الزوجين المريض أو المعاق)، كرواتيا (15 يوماً)، أذربيجان (14 يوماً، بولندا (14 يوماً في العام)، اليونان (6-12 يوماً في العام)، ألمانيا وهولندا وبلجيكا (10 أيام) في العام، سلوفاكيا (7 أيام في العام)، وسلوفينيا (7 أيام مرة) ، أستونيا (7 أيام)، قبرص (7 أيام في العام) 287، النمسا (أسبوع واحدة في العام)، جمهورية التشيك (9 أيام)، وإيطاليا وأيرلندا وسويسرا (3 أيام في العام)، أسبانيا (يومان)، والمملكة المتحدة (1-2 يوماً)، مالطا (حد أدنى 15 ساعة في العام). ومن بين هذه الخمس والعشرين، هناك سبع دول ليس بها تعويض للأجر المكتسب للإجازات القصيرة لرعاية شخص بالغ أو فرد كبير السن يعتمد على غيره، مثل أذربيجان، بلجيكا، قبرص، ألمانيا، اليونان، البرتغال (فقط تكون في القطاع العام)، والمملكة المتحدة، وبعض الدول الأخرى، وعددها 18 هناك حق في بعض الدفع المستبدل 288 .

(ح) تقدم خمسة دول (الدنمارك، فرنسا، المجر، أيسلندا، وتركيا) فقط مدة إجازة أطول (شهور عديدة) لرعاية شخص مريض بمرض خطير. ومن المهم أيضاً أن نذكر أن هناك دولاً تقدم إجازة طويلة للرعاية بالإضافة إلى الوقت المستقطع لرعاية شخص مريض كبير السن 290 .

ففي النمسا وألمانيا (إجازة غير مدفوعة إلى ستة أشهر). أما في بلجيكا فبين شهر واحد واثنى عشر شهراً إجازة كاملة في مدة تتراوح بين شهر واحد إلى 3 أشهر أو شهرين كاملين أو إجازة

284.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

285.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

286.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

287.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

289 سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

290. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 53.

جزئية في حالة مرض فرد في الأسرة. وفي إيرلندا (بين 13 أسبوعا وعامين إجازة غير مدفوعة). وفي هولندا (إجازة مدفوعة تصل إلى ست مرات عدد ساعات العمل أسبوعيا -38 ساعة وقت كامل أسبوعيا) وأخيرا أسبانيا (إجازة غير مدفوعة أقصاها عامان).

د- التقاعد ومدخرات المعاش 291 :

تقترب النساء من سن التقاعد وهن يحملن مزيدا من مسؤوليات الرعاية للأحفاد والوالدين والأزواج، وهن أكثر اعتمادا على معاش التقاعد من الرجال، وهن بصفة خاصة عرضة لضغوط السكن ولاسيما إذا كن بدون أزواج 292. فالنساء أكثر من الرجال من حيث عدم الحصول على معاش التقاعد وأرصدة النساء تظل كما هي نصف الرجال أو فوق ذلك بقليل جدا 293. وعلى الرغم من أن سياسة التقاعد جزء حيوي ونشط في النقاش حول السياسات في دول مثل أستراليا إلا أن هناك اهتماما ضعيفا بالتحديات الخاصة التي تواجه مقدمي الرعاية الموظفين، ولسوء الحظ فإن الحال لا يزال هو الحال بالنسبة للكثير من النساء ممن يؤرقهن موضوع الرعاية مدى الحياة وهو ما يسبب قلقهن الدائم، مما يتعلق بالمال والفقر في سن الشيخوخة 294.

وقد جعلت التغييرات الحديثة في السياسة الموقف السيء أكثر سوءا بما في ذلك الفشل في تقديم مساهمات في سداد الإجازة الوالدية الممولة من الحكومة، والقرار بإجراء زيادات بطيئة في ضمان المعاش والتقاعد. وفي الحين الذي لا توجد هناك إمكانية لإزالة الفجوة في موازين التقاعد لدى النساء إلا أن هناك إمكانية لتخفيف الآثار السلبية على النساء ومقدمي الرعاية. وباختصار فدولة مثل أستراليا تسير في الاتجاه الخاطئ 295. والأكثر سوءا هو رؤية معاش الشيخوخة على أنه رفاهية لهؤلاء الذين لا يستطيعون الاستمتاع بالتقاعد والاختيارات 296. وقد دار نقاش حول الجوانب السلبية للتقاعد في أستراليا، وهو يشير إلى أن هناك حاجة إلى دعم متزايد لخفض الضرائب على مساهمات المعاش التي تميل لمصلحة ذوي الدخل الأعلى والرجال، فعلى سبيل المثال تحصل نسبة 10% من الأستراليين الأعلى دخلا على 38% من الامتيازات الضريبية أكثر من المساعدة المركبة الممنوحة لـ 70% الأدنى، كما أن خفض الامتيازات الضريبية على المعاش يمكن أن يساعد على تمويل معاش الشيخوخة القادر على البقاء لهؤلاء الذين قدموا عقودا زمنية من العمل والرعاية 297. وسوف يساعد أيضا على دعم الإجراءات الأخرى التي تعالج الفجوة بين الجنسين في المعاش والرعاية مثل التقاعد أثناء الإجازة الوالدية ورفع الدخول المنخفضة 298.

291-292-293-294-295-296-297-298 مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.

ذ- الأسرة والمدرسة:

تقوم السياسات هنا على مناهضة التسرب المبكر من المدرسة. وقد انخفضت نسبة الشباب الذي ترك المدرسة من دون الحصول على مؤهلات في دول OECD على مدار العقد الزمني الماضي، ومع ذلك لا زال واحد من كل ستة أشخاص في عمر من 25 إلى 34 عاما لا يحصل على مؤهل فوق الثانوي ولاسيما الشباب. وحتى يتم التأكد من أن جميع الشباب يكملون تعليمهم فوق الثانوي، فلا بد من وجود دعم شامل ومراقبة الحضور في المدارس للحد من التسرب، إضافة لعلاج المشكلات الاجتماعية والصحية لدى التلاميذ، وتقديم برامج بعد المدرسة لشغل التلاميذ وتقوية الدافعية لديهم 299 . وإذا لم يقدّم بهذه المشاريع المناهضة للتسرب المبكر فإن عدد حملة الشهادات الجامعية سينخفض بشكل كبير في العقود القادمة في القارة الأوروبية، وخصوصاً أن التكوين المهني الذي يعيش عليه متسربو مدارس جنوب المتوسط ليس متاحاً أو بلا مردودية في دول أوروبا نظراً لتعودهم على الدخل المرتفع. وسنرى في الفقرة الآتية مدى ملاءمة التدريب المهني للمتسربين مبكراً من التعليم في أوروبا!

وهناك قضية أخرى تتعلق بأثر التعليم المهني والتدريب في الانتقال السهل بين المدرسة والعمل، إذ يعتبر التعليم المهني والتدريب هو البديل الجيد للتعليم الأكاديمي في المدرسة، لأنه يعد الشباب لسوق العمل مع الاستعداد والاستجابة لحاجة أصحاب العمل إلى المهارات المختلفة، وعنصر التدريب العملي والتدريب المهني يجب أن يكون مبنياً على سوق العمل، ويكون بشكل مثالي إذا كان في صورة التمهّن (التدريب حسب عقد معين) في مرحلة مبكرة. ويمكن أن تكون مثل هذه البرامج جذابة بصفة خاصة ومفيدة للشباب الذي أصيب بالملل من المدرسة، وبرامج ما قبل المهنة يمكن أن تعد هؤلاء الذين ينقصهم التعلم الضروري والمهارات الرقمية والاجتماعية للعمل 300 . لكن تبقى قضية التعود على الدخل المرتفع، وطبيعة الاعمال المهنية التي يجب أن يقيم بها في أوروبا عقبة تحول دون انخراط الشباب الأوروبي بكثافة في هذه الأعمال، وقد تكون فرصة المهاجرين الذين تعودوا على هذه الأعمال أكبر من غيرهم، خصوصاً أنهم ينتمون لأسر تعودت على هذه المهن، ولا زال غيرها مستعصياً عليها في مهاجرها الجديدة وأوطانها البديلة.

299. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.
300. الأمانة العامة ل OECD. نظرة سريعة على المجتمع، ص 2.

يجرنا الحديث إلى البرامج المستهدفة لإعادة توظيف العاطلين عن العمل، حيث يجب أن تصل الخدمات العامة إلى العاطلين عن العمل، ويمكن لخدمات التوظيف والخدمات الاجتماعية والأطراف الفاعلة غير الحكومية أن تلعب دوراً محورياً في عمل الشباب. وعندما يتم تسجيل الشباب يمكن تقليل التكلفة من خلال التأكد من أن عمليات التدخل تستهدف الشباب المقصود. فربما يحتاج كثير من العاطلين عن العمل فقط إلى قليل من المساعدة لإيجاد العمل، بينما البرامج الناجحة للشباب الذي يعاني من العقبات والحوازر المتعددة والشديدة، هي برامج مطولة ومكثفة، وأكثر البرامج فائدة تلك التي تجمع بين التعلم في المدرسة والتدريب العملي مع دعم نفسي وإسكان مناسب، وبعض هذه البرامج أثبتت أنها قليلة التكلفة بالقياس إلى الأرباح المحتملة وخفض السلوك الإجرامي 201 ، إذ أن الإجرام ومتعلقاته كالإدمان غالباً ما تنشأ عن الفراغ، فوجود البرامج التشغيلية والتثقيفية تعمر أوقات الشباب بما يعود على أسرهم ومجتمعاتهم ومستقبلهم بالنتج العميم.

الفصل السادس تجارب عالمية رائدة في السياسات الأسرية

رغم أن السعي لتحسين سياسات الأسرة صارت مبادرات دول إلا أنها مع ذلك لا زالت تعاني من تحديات كبيرة، ولهذا سوف نعرض خلال هذا الفصل عددا من المبادرات العالمية المتميزة للسياسات الأسرية لبعض الدول الأكثر تقدما في مجال التنمية البشرية، نقدم لها بإلقاء نظرة على الجوانب الأساسية التي تسعى تلك المبادرات لتحقيقها من خلال الاستحقاقات العائلية والأولويات والترتيبات مثل رعاية الأطفال، وإجازات الرعاية الأبوية، والدعم المادي للرعاية المنزلية. إنه عادة ما يتم تصوير دول الشمال الأوروبي على أنها كتلة واحدة متشابهة في السياسات الاجتماعية، بينما لا بد من الإشارة إلى مجموعة كبيرة من الاختلافات بين هذه الدول، وخاصة عندما يتعلق الأمر بسياسات الأسرة والمساواة بين الجنسين. فالنظام النرويجي قريب نسبيا من النموذج البريطاني أكثر من قرينه من النظام السويدي. وقد قامت النرويج وفينلندا بإنشاء نموذج للسياسات والرعاية الاجتماعية، التي أعطت للنساء الحقوق بما فيها الحقوق المالية وحقوق الرعاية للأمهات 302. وتشترك معظم الحكومات الأعضاء في المجلس الأوروبي في هذا التطور الشائع في سياسة الأسرة. وبمرور الوقت يلعب مزيد من الأطراف الفعالة دورا في تطوير إجراءات سياسة الأسرة. فبعضهم قد دخل المعتكك أو يتم تشجيعهم للدخول والمشاركة (أصحاب العمل على سبيل المثال) بينما يتراجع آخرون أو ربما يفقدون تأثيرهم 303. وفيما يلي نعرض عددا من التجارب الدولية المتميزة للسياسات الأسرية:

1-أستراليا:

قامت حكومة أستراليا بتنفيذ عدد من المبادرات في سياسة الأسرة، منها إعادة هيكلة الوزارة السابقة للأمن الاجتماعي، وتحويلها إلى وزارة جديدة للأسرة والخدمات المجتمعية، وتعيين أحد الوزراء للأسرة والخدمات المجتمعية، ودمج عدد من الخدمات المتعلقة بالأسرة مثل دعم الأطفال وعدد من العلاقات الأسرية داخل الهيكل الوزاري الجديد، وإنشاء عدد من اللجان الاستشارية والمجالس لمتابعة جوانب مثل تشرد الشباب ومنع الانتحار، إضافة إلى استحداث إجراءات في النظام الضريبي لدعم الأسر ذات الأطفال بصفة خاصة، وتطبيق استراتيجية قومية للأسر للمتابعة 304. وفي هذا السياق، قال رئيس وزراء أستراليا: (إن منهجنا يدعم المؤسسات مثل الأسرة التي تدعم القيم المحترمة مثل المسؤولية الشخصية والتسامح واحترام الكرامة الفردية والاعتماد على الذات) 305

وقد شهد انتخاب حكومة حزب العمل اهتماما متزايدا بدعم توظيف الأمهات عن طريق إعانات رعاية الطفل في المقام الأول، ومع ذلك يبقى التوظيف لدوام جزئي الشكل المهيمن لتوظيف النساء ذوات الأطفال، سواء كان لهن شركاء أم غير ذلك 306. ولا يزال المستوى المنخفض لكثافة رعاية الطفل.

306. بتزلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة: سياسة الأسرة مؤشرات الحكومة المستخدمة 2016 (Families Report Sustainable Governance Indicators 2016 Family Policy). ألمانيا، 2016. ص. 12-13.

302. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 51.
303. سياسة الأسرة. في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 88.
304. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.
305. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

في عمر 3-5 سنوات مشكلة أمام العديد من الأسر في أستراليا، وتظل معدلات الخصوبة أعلى من الدول الأخرى في منطقة OECD، لكن أعلنت الحكومة في ميزانيتها لعام 2015 عن خطة لإنفاق 3,5 بليون دولار أسترالي على مدار خمس سنوات لمساعدة رعاية الطفل، مشتملة على إعانة جديدة لرعاية الطفل. وعندما تحل هذه الإعانة الجديدة محل برامج الإعانة الحالية، فسوف يتم تنفيذها بداية من أول يوليو 2017 كإعانة واحدة يتم تحديدها حسب دخل الأسرة. وسوف تحصل الأسر ذات الدخل 65000 دولار أو أقل على إعانة قدرها 85% من نفقات رعاية الطفل، ومع التناقص التدريجي لهذه الإعانات إلى 50% للأسر التي دخلها حوالي 170000 دولار أو أكثر، لن تكون هناك إعانة سنوية متبقية للأسر ذات الدخل 185000 دولار أسترالي. أما الأسر ذات الدخل الأكثر من هذا المقدار، فسوف تحصل على إعانة سنوية قدرها 10000 دولار. ويتم تحديد استحقاق هذا البرنامج والتأهل له بواسطة اختبار نشاط لمعرفة ساعات الرعاية المدعومة مع مقدار العمل والتدريب والدراسة، أو أي نشاط آخر مثل التطوع من جانب الوالدين. وقد أعلنت الحكومة في شهر أكتوبر عام 2015 عن خطة لخفض المزايا الضريبية عن الأسرة، بهدف المساعدة على تمويل البرنامج 307 .

وقد تم تقديم خطة الإجازة الوالدية المدفوعة والممولة من الحكومة يوم 1 يناير 2011، وفي ظل هذه الخطة، فلكل من الوالدين الذي يقدم الرعاية الأولية والذي تم توظيفه على الأقل من 10-13 شهرا قبل ميلاد الطفل، الحق في 18 أسبوعا إجازة مدفوعة حسب معدل الحد الأدنى القومي للأجور، لكن الأفراد الذين يتراوح دخلهم السنوي أكثر من 150000 دولار هم المستحقون. وقبل المشروع، فقط 54% من الموظفات الإناث، و50% من الموظفين الذكور، كان لهم الحق في الإجازة الوالدية المدفوعة. وقد ساعد المشروع على توسيع فرصة الحصول على هذه الإجازة، ففي ميزانية 2015 ضيقت الحكومة فرصة الاستفادة من المشروع أمام الأفراد الذين لم يحصلوا من صاحب العمل على شروط استحقاق الإجازة الوالدية. أما في الحالات التي يحصل فيها الأفراد على حقوق ضئيلة في الإجازة الوالدية من أصحاب العمل، فإن الحكومة ترفع المقدار المحدد ليصبح مساويا لإجمالي المقدار المتاح في ظل هذا المشروع 308 . وقد شجعت سياسة الرعاية أو أجبرت الأمهات اللاتي يتلقين الرعاية على شغل الوظيفة، وبدءًا من 2006 تم تحويل الآباء غير المتزوجين الجدد إلى إعانة البطالة عندما يصل الطفل الأصغر سن 8 سنوات. وفي يناير 2013، تم تطبيق هذه السياسة على جميع من يحصل على إعانة والدية بصرف النظر عن موعد بدء الحصول عليها 309 .

307. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 12-13.

308. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 12-13.

309. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 12-13.

أما فيما يتعلق بنموذج العمل والرعاية وسياسة الأسرة، فإن بعض الباحثين يعتقدون أن أستراليا تتحرك إلى الوراء فيما يتعلق بالعمل وقضايا الأسرة، والدعم للعاملين ذوي مسؤوليات الرعاية في وضع حرج بسبب تركيز الحكومات على الميزانيات المتوازنة بدلا من الحياة المتوازنة، هذا في الوقت الذي فيه اهتمام عالمي متزايد بالنوع وعدم المساواة والرعاية، وفي الاجتماع العام رقم 20 وقعت أستراليا على ميثاق عالمي لخفض الفجوة بين الجنسين في المشاركة في العمل بنسبة 25٪ مع حلول عام 2025، لكن من سيرعى الأطفال وكبار السن الضعفاء والمرضى والأشخاص المعاقين؟ ولكي تزيد مشاركة النساء في العمل ولكي تبني أستراليا العادلة يجب على الحكومات أن تستثمر في نظام أساسي شامل للرعاية الاجتماعية الذي يدعم جميع العاملين الذين يحملون على كاهلهم مسؤوليات الرعاية 310. وهؤلاء الذين يقدمون رعاية مجانية تجب معرفتهم ودعمهم بالشكل المناسب 311.

وقد تمت في عام 2015 جدولة تخفيضات جذرية في خطة الإجازة الوالدية المدفوعة الشاملة الأولى في أستراليا، وقد تم الاحتفاظ بهذه التخفيضات في ميزانية عام 2016، وسوف تترك خطة التخفيض كثيرا من الأمهات الجديديات يقضين أقل الوقت المدفوع مع الأطفال مما يتعارض مع توصيات منظمة الصحة العالمية. وتعادل الخطط في ميزانية 2015 لإعادة هيكلة وتعزيز التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة ما يقارب 3,5 بليون دولار على مدار السنوات الخمس، وقد تم تأخيرها أيضا حتى عام 2018) في الميزانية الفيدرالية الأخيرة، لكن قواعد التنفيذ المعقدة والتعنت في اختبار العمل وخفض عدد الأيام التي يمكن أن يحصل فيها الأطفال من أسر محرومة على الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتغييرات في قواعد التمويل للخدمات الأولية، كل ذلك يثير الشكوك حول عدالة وكفاءة هذه الإصلاحات 312.

وتظهر الأدلة البحثية المتعلقة بوقت العمل (المدفوع وغير المدفوع) للنساء الأستراليات والرجال وضغط الوقت المرتبط بذلك أن هذا لا يمكن الحفاظ على استمراره. وقد أصبحت إمكانية أن تشبع البنية الأساسية للرعاية حاجات أستراليا في القرن الحادي والعشرين مهمة عاجلة تحتاج إلى موارد، فقوة العمل تتحرك إلى قوة أنثوية بشكل متزايد مع ارتفاع الأعمار التي تدفع إلى رفع سن التقاعد إلى 70 مع حلول عام 2035. لكن يجب أن تتغير أماكن العمل كي تستطيع التعامل مع قوة العمل الأكبر سنا. كما أن هناك حاجة إلى أماكن عمل متنوعة ومرنة لمواجهة الحاجات المختلفة، وفي ذات الوقت نفسه قوة عمل الرعاية المدفوعة من المتوقع أن تنمو لمواجهة الطلب على رعاية الطفل ذات الجودة العالية التي يمكن تحمل نفقاتها في أستراليا. والسكان المتقدمون في العمر يعانون من أن المزيد من العاملين سوف تكون لديهم مسؤولية عن الأقارب المسنين والأصدقاء المسنين

310.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

311.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

312.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

كذلك، ولا سيما لأن نظام رعاية المسنين يعتمد بشكل متزايد على الرعاية غير المدفوعة. ثم إن وظائف رعاية المسنين وخدمات رعاية المعاقين يجب أن تكون وظائف لائقة ومحترمة تدر على العاملين أجورا كافية وتوفر الظروف الضرورية التي تساعد على تقديم رعاية عالية الجودة من خلال بنية أساسية مناسبة 313 .

ويرى الباحثون أن بيئة السياسات الخيرية والغياب المستمر لنظام رعاية اجتماعية يمكن التنبؤ به ويمكن تحمل نفقاته، للمساواة بين رعاية وسعادة الأسر الاجتماعية والاقتصادية ، فالمؤسسات العامة قد بدأت تدرك قيمة الاستثمار العام في القطاعات الاجتماعية الرئيسية ومساهمته في القدرة الإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي طويل المدى. وقد حث تقرير «الاتجاه للنمو» لدول OECD الصادر عام 2016 على زيادة الإنفاق الحكومي على رعاية وتعليم الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة ذات الجودة العالية كي تواجه الأجندة الخاصة بالقدرة الإنتاجية والابتكار. هذا ودعا صندوق النقد الدولي (2016) إلى استخدام الدين العام لتمويل الاستثمار في المدخلات الإنتاجية الرئيسية مثل التعليم، فهناك حاجة في أستراليا إلى إنشاء نظام ضريبي عادل ومنصف يرفع ويوفر عائد الإيرادات اللازم لإنشاء بنية أساسية كافية للرعاية 314.

وقد كانت قضايا العمل والأسرة في أستراليا جوانب رئيسية في الدعاية الانتخابية في الانتخابات القومية الأربع الأخيرة، ومع اقتراب انتخابات 2016 وجدنا أن أستراليا تواجه تحديات سكانية وأخرى مستمرة في أماكن العمل وعدد دائم الارتفاع للعمال الذين لديهم مسؤوليات رعاية. لكن لا تؤدي التغييرات والتحويلات الأخيرة في السياسات الرئيسية إلى بناء نظام وطني للبنية الأساسية للرعاية الاجتماعية تناسب حاجات الأسر الأسترالية والاقتصاد الأسترالي، إذ أن الحاجة إلى عمل الكثير، وبشكل أفضل لبناء مجتمع جيدا يمكن فيه التوفيق بين العمل والرعاية وإحداث فوائد إيجابية للجميع، فعلى المدى الطويل تعتمد القدرة الإنتاجية الاقتصادية على الناتج الاجتماعي قبل كل شيء آخر جاعلين التوفيق الناجح بين العمل والرعاية هدفا اقتصاديا دائما بالإضافة إلى كونه هدفا اجتماعيا 315 . وفيما يتعلق بالضرائب والتحويلات والمشكلات في قوة العمل في أستراليا 316 ، يعد النظام المالي القوي العادل ضروريا في تحقيق مستوى المعيشة والرفاهية لدى المواطنين، حيث يدعم الخدمات العامة الأساسية، لأن التمويلات المالية التي تدعم المساواة الاجتماعية وتعيد توزيع العبء المرتبط برعاية الطفل ورعاية كبار السن والمعاقين تساعد على تحقيق نتائج عالية الجودة في إشباع الحاجات المجتمعية الأساسية والاستثمارات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، ويمكن أن تؤثر أيضا على تقسيم العمل بين الجنسين كسياسة ضريبية ودعم للدخل من خلال التمويلات الحكومية وتشكيل الخيارات الفردية والأسرية حول من يعمل ومن يرعى، وما المقدار، ومتى 317؟

313.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

314.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

315. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 3.

316. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 11.

317. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 11.

ويرى الأستراليون أنه في عقد الثمانينات، كانت معدلات الضريبة الشخصية على الدخل في تصاعد، وكان الكثير من السداد بواسطة الأسرة شاملا، وكان النظام جيدا فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين وحوافز العمل الأثوي، ومنذ ذلك الوقت تضاعف تقدم مقياس المعدلات الضريبية ووحدة فرض الضرائب على الأسر انتقلت من النظام الفردي إلى النظام المشترك، حيث يقوم سداد الأسرة على تقييم الدخل المشترك، ونتيجة لذلك، فإن كثيرا من الأمهات أو مصادر الدخل الثانية يواجهن معدلات ضريبية هامة على العمل المدفوع تزيد على المعدلات الضريبية على الدخل الفردي - هذا في معظمه على حساب الطريقة التي يتفاعل بها نظام الضرائب والتمويلات من أجل رفع معدل الضريبة وإلغاء المساعدات الأسرية بسبب ارتفاع دخل الأسرة 318. أما فيما يخص الدعم المؤسسي والقيادة للعمل والرعاية 319، فيعتبر الاستثمار العام في البنية الأساسية للرعاية ضروريا لإنشاء نظام عمل ورعاية عادل على المستوى القومي في أستراليا، وهو أيضا ضروري لمستويات المعيشة المستقبلية للأستراليين والإنتاج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، وهو ما يستلزم منهجا حكوميا كاملا 320.

وتعتمد النتائج الأفضل للعمل والأسرة والرعاية في أستراليا على القيادة الإيجابية في العمل وعلى الثقافة الإيجابية، إضافة إلى القيادة السياسية بواسطة الحكومة، فالكثير من العاملين الذين لا يرضون عن التنظيمات الحالية للعمل لا يستخدمون حقهم في طلب المرونة في العمل لأن وظائفهم غير آمنة، لأنهم يعتقدون أن الباقين في هذه الوظائف سوف يرون هذه المطالب بطريقة سلبية. وهناك أيضا قضايا الثقافة والقيادة، وإشكالات التحرش الجنسي والتمييز ضد النساء العاملات الحوامل، وضد مقدمي الرعاية العاملين والموظفين الأكبر سنا وهؤلاء المتأثرون بالعنف المنزلي وهم في الغالب من الإناث المسؤولات عن رعاية آخرين ومنهم كبار السن 321. والتغيير في القيادة كالتغيير الثقافي ضروريان في عنصر الأجر في الإجازة الوالدية، فالكثير من الآباء الجدد يبلغون أن أماكن عملهم ليست داعمة لاستخدامهم الإجازة الوالدية، وهم يخشون أن هذا يعوق تقدمهم في الحياة العملية 322. فلكي نستطيع دعم طريقة قومية مبنية على البحث لتطوير سياسة جيدة للعمل والأسرة والرعاية في أستراليا، هناك حاجة ماسة إلى بيانات حديثة للغاية 323.

2-فرنسا:

إن هناك تاريخا طويلا ومتفقا عليه لدعم الأسر يرجع إلى عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وقد نجح خليط السياسة الذي تطور منذ ذلك الوقت في تقديم رعاية الطفل والدعم المالي والإجازة

318.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 11.
319.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.
320.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.
321.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.
322.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.
323. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.

الوالدية والسياسات المالية القوية (الدخل ليس خاضعا للضريبة بطريقة فردية، ولكن حسب كل وحدة أسرية، ويقسم الدخل على عدد الأفراد في الأسرة). بالإضافة إلى ذلك، تستفيد الأسر التي تحصل على دعم رعاية الطفل في المنزل من عمليات التنزيل عن التكلفة الاجتماعية. وقد كانت هذه السياسات فعالة، ليس فقط باعتبار معدل المواليد في فرنسا الذي هو من أعلى المعدلات في أوروبا، لكن أيضا بالنسبة المئوية للنساء المشاركات في سوق العمل تقف في مصلحة الدول الأوروبية الرائدة. لكن قامت الحكومة الهولندية نتيجة مواجهة ضرورة خفض عجز الميزانية بتخفيض بعض المساعدات المالية الممنوحة للأسر لأن هذه المساعدات كانت في مصلحة الأسر «الغنية» (وهذا يتضمن خفض الرسوم المرتبطة برعاية الأطفال أو إضافة الفوائد الضريبية التي كانت محفوفة للأسر التي تدفع ضريبة الدخل)، وبعد كثير من الجدل والتردد قامت الحكومة بتقديم «مبدأ الشمولية» الخاص بنظام الرعاية الفرنسي (أي أن المساعدات المالية للجميع حسب عدد الأبناء في الأسرة بدون النظر إلى الدخل والثروة)، وتخفيض مساعدات الطفل للأسر فوق سقف دخل معين. وقد أدى هذا الإجراء إلى إبراز طريقة أكثر واقعية في صنع السياسات، تتجاوز المبادئ الشرعية والشكلية التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية 324.

وبالمقارنة مع الدول الأعضاء الآخرين، فإنه يمكن القول بأن سياسات الأسرة في فرنسا تهدف إلى تحقيق أهداف متعددة العناصر مثل تشجيع الوالدين ولاسيما الأمهات على الحصول على حق الاشتراك والبقاء في سوق العمل بأجر وعلاج الظلم الاجتماعي والحفاظ على معدل الخصوبة المرتفع وخفض مستويات فقر الأطفال. وتظل فرنسا ناجحة جدا فيما يتعلق بمستوى الخصوبة. فهناك إجراءات متعددة للسياسة تساهم في هذا الأمر، مثل النظام الثابت للأطفال قبل المدرسة والنظام الثابت أيضا للمساعدات الأسرية، ونسبة الإناث في الوظائف بدوام كلي. وهناك مسألة أخرى تجعل فرنسا متميزة في سياسات الأسرة عن الدول الأخرى والتي تتمثل في مقدار الإنفاق العام على خدمات الأطفال وتنظيمات الإجازات على الرغم من الاستقطاعات في الميزانية في قطاعات أخرى. ويبدو أن هناك ثقافة ما تتقبل الإنفاق العام على الأطفال والأسر الكبرى. ففي السنوات الأخيرة تركزت أهداف سياسة الأسرة في البرتغال على تحقيق الأهداف الكبرى الرئيسة مثل: التوسع في تقديم الخدمات، الدعم الاقتصادي للأسر المعرضة للأخطار، العمل على رفع معدل المواليد، والقيود على الميزانية، والانخفاض الحاد في معدل الخصوبة 325.

324. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 2.

325. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 85.

وفي فرنسا، صارت سياسة الأسرة مجالاً متميزاً، لإنتاج لاعبين أقوياء مثل صندوق المساعدات الأسرية الوطني أو الاتحاد الوطني للأسر، بالإضافة إلى إشراف الرئيس الفرنسي، وهناك من يمثلون الشركاء الاجتماعيين، بالإضافة إلى منظمات الأسرة والحكومة المركزية ممن يمكنهم تبادل ومناقشة الإجراءات الجديدة بهدف تنفيذها في المستقبل القريب (مثل المجلس الأعلى الدائم للأسرة). وبطريقة تشبه فرنسا؛ صار في بلجيكا عددٌ كبير من الأطراف الفاعلة، بعضها يشارك في عملية سياسة الأسرة منذ عقود زمنية عديدة (على سبيل المثال، تحالف الأسرة)، وآخرون وافدون جدد لكن لهم تأثير متزايد على التطورات (مثل أصحاب العمل والأخصائيين المهنيين). وعلى سبيل المثال، كمنظمة نشيطة مؤثرة مثلاً يواصل تحالف الأسرة تذكير الحكومة الاتحادية (الفيدرالية) بأن مساعدات الأسرة فقدت حوالي 40٪ من قوتها الشرائية منذ عقد السبعينات 326 .

ولفرنسا أيضاً سجل طويل يتعلق بإجراءات سياسة الأسرة، ومن المفهوم أن نظامها الخاص بدأ يركز اهتمامه بالتحول والانتقال إلى الاهتمام بالمواليد على المدى الطويل، وقد ظهر هذا الاهتمام نتيجة فقد السكان في الحرب العالمية الأولى. وعلى الرغم من أن هذا الأمر في طريقه للاختفاء إلا أن هذا التقليد لا يزال يسيطر على سياسة الأسرة في فرنسا ونظام الضرائب أيضاً مازال يعمل في مصلحة الزوجين حيث يعمل أحد الزوجين فقط مقابل أجر. ويعتبر بعض الخبراء أن هذا يتعارض مع الهدف الحالي المتمثل في المساواة بين الجنسين والاتجاه إلى المشاركة الأقوى للنساء (الأمهات) في سوق العمل، ومن هذا المنطلق، يمكن القول بأن سياسة الأسرة الفرنسية تتجه دائماً نحو الأمومة 327 . فالدولة الفرنسية رغم عراققتها العلمانية المتحررة إلا أنها تعتبر الأفضل من ناحية المحافظة على كيان الأسرة المترابط، وهذا يتضح من سياسات الدعم الأسري الذي يتعاون عليه الرئيس ومن دونه، حيث يظهر هذا الأمر وكأنه مجال اتفاق تسعى أهم سلطة في البلد لتحقيقه مع بقية القوى الاجتماعية الناشطة الأخرى.

326. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 89.

327. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 91.

3-ألمانيا:

لم تتعرض سياسات الأسرة والعمل والرعاية للجدل في ألمانيا على مدار عقود زمنية، بسبب الإجماع الكبير بين الأحزاب السياسية والأطراف المجتمعية الرئيسية الفاعلة في النظام الألماني على نموذج العائل الذكر، والمساعدات الأسرية الشاملة، والحوافز المحددة وفقا لحاجات الأزواج والأسر ذات العائل الواحد، وقد ساهم نقص رعاية الطفل العامة في المعدل المنخفض للنساء في المشاركة في سوق العمل. أما اليوم، فالإنفاق على سياسة الأسرة في ألمانيا حوالي 22% من إجمالي الدخل عام 2011، وهو متوسط معدل دول منظمة OECD. وقد كانت الإجازة الوالدية في السابق قصيرة وينقصها التعويض الكافي، ولهذا تم تمديدها وإطالتها، وإجازة الأبوة يقدم فيها أقل من صافي الدخل قبل الإجازة. وبالإضافة إلى ذلك، ارتفع عدد الأماكن العامة لتقديم رعاية الطفل العامة بصفة خاصة في غرب ألمانيا، لأن خدمات الرعاية للأطفال الصغار لم تكن موجودة بالفعل، وفي عام 2012 فقط 27,6% من الأطفال تحت عمر ثلاث سنوات استطاعوا الالتحاق بإحدى مؤسسات رعاية الطفل، لكن أصبح الحق القانوني لرعاية الطفل في عمر السنة الواحدة أمرا واقعا عام 2013، ومع طول عام 2015، زادت نسبة الأطفال تحت سن ثلاث سنوات ممن يمكنهم الالتحاق بإحدى مؤسسات رعاية الطفل إلى 32,9%، لكن تختلف نسبة عدد الأطفال لكل معلم في رياض الأطفال بشكل كبير بين الولايات المختلفة مع ارتفاع نسبة الأطفال لكل معلم في الولايات الشرقية، التي ترى أن تقديم خدمات رعاية الطفل يتناسب مع الطلب 328 .

وقد تم تقديم ملحق إضافي مالي لرعاية الأطفال حتى سن الثلاث ممن لا يوجدون في مؤسسات رعاية الطفل. وقد تم تقديمه عام 2012 لكن تم سحب هذا العرض عام 2015. وقد تعرض هذا الملحق الإضافي لرعاية الطفل لمناقشات ساخنة داخل مجلس البرلمان الألماني وخارجه حيث يرى النقاد أنه يقدم حوافز ضعيفة ويمثل في ذات الوقت عقبة أمام عملية التكامل في المجتمع. وفي شهر يولييه 2015، رأت المحكمة الدستورية الفيدرالية أن الحكومة الفيدرالية تجاوزت مقدرتها وأعلنت أن هذا التجاوز غير دستوري، في الوقت الذي واصلت فيه حكومة ولاية بافاريا تقديم الملحق الإضافي لرعاية الطفل على مستوى الولاية. وقد تم في نوفمبر عام 2014 تقديم مشروع قانون يتضمن إجراءات إضافية لتسهيل العمل، تمكن الوالدين اللذين يريدان العمل بشكل جزئي أثناء الإجازة الوالدية التقدم بطلب مساعدات مالية إضافية 329 .

328. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 7-8.

329. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 7-8.

وقد أدت هذه الإجراءات والنقص المتزايد في العمل المؤهل إلى زيادة كبيرة في مشاركة النساء في سوق العمل، وبينما في عام 2000، كانت نسبة 57% فقط من النساء بين أعمار 15 و64 عاما موظفات، ارتفع هذا القياس إلى 67,8%، وفي الاتحاد الأوروبي اليوم صارت ألمانيا مع الدنمارك، تحتلان المركز الثاني خلف السويد فيما يتعلق بمشاركة الإناث في سوق العمل، لكن النساء الألمانيات بصفة خاصة غالبا ما يكون في العمل بدوام جزئي، وعلى الرغم من أن معدل الخصوبة في ألمانيا منخفض حسب المقاييس والمعايير الدولية إلا أن هذا المعدل بدأ في الارتفاع مع طول عام 2014، وقد وصل بعد ثلاث سنوات متتالية من الزيادة معدل الخصوبة في ألمانيا إلى 1,47 طفل لكل امرأة 330.

وقد كان نظام الرعاية في ألمانيا (على الأقل في غرب ألمانيا) على مدار معظم القرن العشرين نموذجا لمصدر رزق الذكر مع دعم وتشجيع الغياب الطويل للأمهات عن سوق العمل. وأثناء العقدين الأخيرين شهدت ألمانيا تغييرين اثنين في منتهى القوة، الأول في عام 1989 أثناء إعادة الوحدة الألمانية حيث كانت هناك رؤيتان لا بد من ظهورهما لحياة الأسرة والقضايا المرتبطة بالنوع وسياسة الأسرة. وباختصار كانت المساعدات النقدية مقابل الرعاية في مواجهة التوسع في خدمات الرعاية العامة للطفل علامة على وجود منهج يركز على العمل في ألمانيا الشرقية 331.

وفي نهاية القرن العشرين حصلت هناك نقلة نوعية في سياسة الأسرة في ألمانيا في فترة قصيرة جدا من الزمن، لكي نستوعب لماذا وكيف ابتعدت ألمانيا عن السياسة التقليدية للأسرة مع مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد كان للاتحاد الألماني الدور الفعال في هذا الصدد، فقد عزز الاهتمام المتزايد بمعدل الخصوبة المنخفضة في ألمانيا والقضايا المتعلقة بذلك للسكان المتقدمين في العمر. كما قام مانعو السياسات في ألمانيا باللجوء إلى الدول المجاورة في أوروبا لأجل إيجاد حلول للسياسة (بصفة خاصة نظام الإجازات الوالدية السويدي والنظام الفرنسي الخاص بخدمات رعاية الطفل). كما سعت الحكومة الاتحادية الألمانية إلى تطوير وتنفيذ سياسة أسرية قادرة على البقاء بطريقة طبيعية منذ عام 2005، وأنشأت مجموعة الإجراءات في «النقد» وفي «النوع» لدعم الأسر ماليا من خلال البنية الأساسية وإدارة الوقت، وقد تم تعزيز هذه الإجراءات ومتابعة فعاليتها.

330. بتزلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 7-8.

331. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 83.

ومنذ أواخر عقد التسعينات، كان معظم الجدل حول الاتجاه الذي ينبغي أن تأخذه سياسة الأسرة في ألمانيا، وكان يغلب على المناقشات سؤال كيف يتم تشجيع الأزواج من الشباب على إنجاب الأطفال وخفض تكلفة فرصة تربية الأطفال على الأمهات. وعلى الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة الألمانية منذ عقد السبعينات، إلا أن صانعي السياسات بدأوا فقط في علاج هذه المشكلة أثناء عقد التسعينات، وفقدت كانت تعتبر الضغوط السكانية الموضوعية قوى دافعة مهمة تقف وراء التغييرات في سياسة الأسرة. وقد أدرك صانعو السياسة الألمان أن أهداف سياسة الأسرة الرئيسية كانت لا تتوافق مع الحقائق الاجتماعية الاقتصادية لبلدهم. وقد تطورت هذه التغييرات والتحويلات في أهداف سياسة الأسرة بسبب القلق، لاسيما بين أصحاب العمل الألمان والشركات متعددة الجنسيات، على القدرة التنافسية المتناقصة للاقتصاد الألماني، مما أدى إلى المزوجة والتزواج بين سياسية الأسرة والنمو الاقتصادي وارتفاع معدل الخصوبة مع المزيد من الرضاء والازدهار والرفاهية 332 .

4- السويد:

كانت السويد ملتزمة سياسيا واقتصاديا بسياسة الأسرة القوية على مدار الخمسين السنة الماضية، وكانت من السمات الرئيسية في سياستها فصل دخل الأزواج والضرائب الفردية، والتوسع في الرعاية العامة والخاصة اليومية ومراكزها، وكذلك برنامج إجازات الوالدية المقدمة للنساء والرجال على السواء مما أوجد إمكانيات أفضل للتوفيق بين مقدم الرعاية المحترف ودور الوالدين. ويتوقع لبرنامج الإجازات الوالدية أن يتوسع بدرجة أكبر بإضافة شهر آخر يمكن أن يحصل عليه الأب (ما يسمى بشهر الأب) وذلك لتحفيز الآباء على الحصول على المزيد من الوقت للعمل في رعاية الأبناء. ويظل الهيكل الأساسي لسياسة الأسرة في وضعه لكن حدثت تغييرات طفيفة، وقد أطلقت الحكومة السابقة أحد البرامج الذي ساهم في تقديم بديلا لبرنامج الإجازة الوالدية، يتمثل في تقديم مساعدة مالية للوالدين الذين يفضلون الإقامة في المنزل مع الأطفال بدلا من وضعهم في مراكز الرعاية اليومية. وقد ساعد هذا البرنامج الوالدين على أن يقرروا بأنفسهم كيفية تنظيم أسرهم مع الأطفال في عمر ما قبل المدرسة بالطريقة الأمثل.

332. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 87.

و تنفذ السويد هذا البرنامج، وترى أنه يجبر الأم على البقاء في المنزل حيث إن الرجال يرغبون في الحصول على دخل أعلى من النساء، ولذلك تظل الأم في المنزل لرعاية الأطفال، ولأن الحكومات المحلية تطبق البرنامج، فمن الصعب تقييم هذا البرنامج بشكل كامل، إذ تشير بعض البيانات إلى أن نسبة مئوية قليلة من الآباء السويديين فقط هي التي تستخدم هذه الإعانة المالية، ولذلك يبدو أن الأغلبية الساحقة ما زالت تستخدم الكثير من خدمات رعاية الطفل، عامة كانت أم خاصة. لكن الحكومة الحمراء الخضراء متجهة نحو إلغاء هذا البرنامج، وبوجه عام الاختلاف الأساسي بين الديمقراطيين الاجتماعيين والخضر من ناحية وأحزاب التحالف غير الاشتراكي من الناحية الأخرى، هو أن الطرف الأول يؤكد على المساواة بين الجنسين، بينما يؤكد الثاني على حرية الاختيار، ومع ذلك وبسبب المأزق الخاص بالبرلمان منذ انتخابات عام 2014، لا يزال هناك انتظار لمعرفة قدرة الحكومة الحمراء الخضراء على تنفيذ وتطبيق هذا التغيير في السياسة 333.

تتسم سياسة الأسرة في السويد بعدد مركب من الأهداف المتنوعة، تمتد بدورها إلى بداية القرن العشرين عندما كانت عدم المساواة الاجتماعية والإصلاحات الاجتماعية وانخفاض معدلات المواليد مشكلات اجتماعية اقتصادية. وقد تؤدي الإصلاحات الاجتماعية لإيجاد مجتمع جديد قائم على التماسك الاجتماعي ونظام اقتصادي جديد. لكن النظر إلى مساكن الناس، ومنذ بداية عقد السبعينات ركزت سياسة الأسرة السويدية وبقوة على نموذج مصدر الكسب الثنائي ومصدر الرعاية الثنائي بهدف تقوية المساواة بين الجنسين من خلال التأثير على الرغبات الفردية، وتشكيل رأي جماعي متماسك حول حقوق المساواة بين الجنسين في العمل (التوظيف) وتربية الأطفال، وقد أصبحت الأخيرة قضية سياسية رسمية وليست قضية منزلية خاصة فحسب 334. وتعتبر سياسة الأسرة في السويد الأقرب من حيث تطبيق نموذج مصدر الكسب الثنائي على مدار عقود زمنية مختلفة، والجدير بالذكر هنا أن سياسات الأسرة السويدية الحالية قد بدأت في مواجهة الأزمة السكانية وفقر المنازل، وقد تطورت الأسرة السويدية كجزء مكمل لقصة نجاح هذه الدولة الشمالية، مما جعل من السهل إجراء تطوير تدريجي لإجراءات وخدمات سياسة الأسرة الشاملة. وكعنصر واحد من السياسة الاجتماعية الأوسع، تسير سياسة الأسرة بشكل أفضل وجزء من مشروع مسيطر 335 .

333. بتريسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 3.

334. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 85.

335. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 90.

ويبدو أيضا أن المبادئ الأساسية والأهداف قد أصبحت مقبولة على نطاق واسع لدرجة أنه لا توجد هناك مجموعة خاصة تحظى باهتمام دون الأخرى. وعلى الرغم من الاستمرارية الطويلة إلا أنه ما زالت هناك بعض الهموم حول تأثير التغيير في الائتلاف الحكومي على الحقوق وعلى إجراءات سياسة الأسرة 336. وقد تطورت سياسات الأسرة السويدية على وجه العموم تدريجيا لتحقيق أهداف رئيسة ثلاثة للسياسة الاجتماعية والأسرية: (1) رعاية الأطفال والقضاء على فقر الأطفال، (2) المساواة بين الجنسين، ولاسيما من خلال تعزيز ودعم استقلال النساء الاقتصادي، (3) المصالحة بين العمل والحياة الأسرية للأمهات والآباء من خلال تيسير مشاركة الرجال في رعاية الطفل وفي الحياة الأسرية 337. ويبدو أن الأهداف الاجتماعية الرئيسية تتفق مع القيم الاجتماعية السائدة والمؤسسات الاجتماعية، وكانت تحظى بقبول واسع النطاق لدى السكان، وتتواجد البرامج الاجتماعية المتنوعة مع بعضها البعض ويكمل أحدهما الآخر 338.

5- الدنمارك:

يعتبر سجل الدنمارك جيدا فيما يتعلق بسياسة الأسرة باعتبار المقارنات الدولية، إذ يسمح نظام الدولة الخاص بمراكز الرعاية اليومية ومرحلة ما قبل المدرسة ورياض الأطفال بتوفير قدر كاف من المرونة لدى الوالدين في العمل. هذا، ويحتل توظيف الإناث في الدنمارك مكانة بين الدول الأعلى في منظمة OECD. كما يؤكد البحث المقارن أن الرجال في البلدان الأوربية الشمالية يؤدون العمل المنزلي أكثر من الرجال في عديد من الدول الأخرى. ويرى الدنماركيون أن الرعاية اليومية وخدمات ما قبل المدرسة خدمات عامة لا غنى عنها. أما نظام الإجازة الوالدية (فيما يتعلق بميلاد الأطفال) فسخي نسبيا، والرجال لهم حقوق في الإجازة الوالدية. والمجالس المحلية هي المسؤولة عن خدمات الرعاية اليومية ومؤسساتها التي يمكن أن تكون مؤسسات عامة أو خاصة، وهي أيضا تساهم في تحسين سياسة الأسرة، والأحزاب الاجتماعية والشركات يمكنها هي الأخرى أن تلعب دورا في هذه العملية.

336. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 85.

337. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 85.

338. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 85.

وينتظم الأغلبية الساحقة من الأطفال في مؤسسات الرعاية اليومية في الدنمارك. ففي عام 2010، حصلت نسبة 78% من الأطفال في عمر سنتين أو أقل على الرعاية اليومية، مما جعل الدنمارك تحتل المكانة الأولى بين دول منظمة OECD قبل السويد التي بلغت النسبة فيها 51%، و90% من الأطفال في عمر 3-5 سنوات حضرت نوعاً من أنواع مؤسسات ما قبل المدرسة، مما جعل الدنمارك تحتل المركز الحادي عشر من بين دول منظمة OECD في هذه الفئة. وهناك سداد للرعاية في اليوم الواحد لكنه لا يغطي التكلفة الكاملة، والنظام مدعوم فيما يخص الضرائب. وكانت هناك زيادة كبيرة في عدد مؤسسات ما قبل المدرسة في السنوات الأخيرة. وتحدث بالفعل المناقشات حول سياسة الأسرة الدنماركية، وهدف السياسة هو السماح للنساء بالعمل بشكل واضح. فبالنسبة لعدد من النساء تمثل العودة إلى العمل ضرورة مالية، وهناك كثير من النساء يردن أن يكون لهن وظيفة وحياة وظيفية، وأخريات يفضلن رعاية أطفالهن الصغار لسنوات، وهذا بالفعل جيد للأطفال، لكن القليل يفعل ذلك بالفعل. ومؤخراً ظهر القلق حول المساواة في الرعاية اليومية، وحول مرونتها بسبب الأموال المحدودة في المجالس البلدية 339.

6-كندا:

يعتبر معدل المشاركة في سوق العمل للنساء ذوات الأطفال تحت عمر ست سنوات في كندا نسبياً مرتفع حسب المعايير والمقاييس الدولية، فقد تضاعف عدد الأسر ذات الدخل الثنائي حسب الإحصائيات في كندا تقريباً على مدار العقود الزمنية الماضية، ففي عام 2015، نسبة 69% من الأزواج ممن لديهم طفل تحت عمر 16 سنة موظفة في سوق العمل، وهذا معدلاً مرتفعاً عن عقد السبعينات الذي بلغ معدل الوالدين العاملين فيه 36%. وقد كانت إحدى السياسات الرئيسية في كندا ارتفاع الائتمان الضريبي للطفل، مما أدى إلى تقليل العقبات المرتبطة بما يسمى بحائط الرعاية، ففي الماضي عندما كانت النساء أمهات وحيدات (غير متزوجات) في معظم الحالات بعكس الرجال تركوا الرعاية، لذلك فقدن جميع مساعدات الدخل من أجل أطفالهن، وبتكامل نظام الرعاية مع الائتمان الضريبي الشامل على الطفل، يوجد الآن حافز أكبر لترك الرعاية ودخول سوق العمل. إلا أن كندا ليس لديها نظام شامل لرعاية الطفل، وهو ربما يجعل من الصعب على بعض النساء الجمع بين الأمومة والعمل 340.

وكبديل لنظام رعاية الطفل، قدمت حكومة حزب المحافظين المساعدة الشاملة لرعاية الطفل، والتي تزود الأسر بـ 160 دولار كندي في الشهر لكل طفل تحت سن 6 سنوات، و60 دولار كندي للأطفال الأكبر سناً بصرف النظر عن الدخل، ولأن هذا المستوى من الدعم سوف يغطي فقط نسبة

339. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 3-4.
340. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 14-15.

صغيرة من نفقات رعاية الطفل، فإن أثره على دعم مشاركة الإناث في قوة العمل ضئيل، وفي الواقع متوسط صافي تكلفة رعاية الطفل في كندا يجعلها تحتل مكانة بين أعلى خمسة دول في منطقة OECD من حيث متوسط الأجور ونصيب متوسط دخل الأسرة، بالإضافة إلى أنها أقل من متوسط OECD فيما يتعلق بمعدل المشاركة في الرعاية الرسمية ومعدلات ما قبل المدرسة للأطفال تحت سن خمس سنوات 341 .

وفي أكتوبر عام 2014، نفذت الحكومة الفيدرالية تحت رئاسة رئيس الوزراء من حزب المحافظين «هاربر» إجراء تقسيم دخل الوالدين وهو ما يسمى بـ «خفض ضريبة الأسرة»، وقد جلب هذا الإجراء كثيرا من النقد المكثف، لأنه في المقام الأول يحقق مصلحة الأسر التقليدية حيث أن أحد الأزواج هو العائل الوحيد والمصدر الوحيد للدخل، ويرفع معدل الهامش للضريبة على العائل الثاني (العائل الأقل دخلا من الزوجين في الأسرة) 342 ، مع تكلفة حقيقية قدرها 2,2 مليون دولار كندي، ولأن الطرف الأخير في معظمه هو النساء، فإن هذا الإجراء قد يؤدي إلى انخفاض في معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل حيث تقلل النساء إما ساعات العمل، وإما تخرج تماما من قوة العمل. وقد وعدت الحكومة الليبرالية المنتخبة أخيرا بإلغاء خفض الضريبة الأسرية (ضريبة الأسرة)، وإنشاء استراتيجية قومية للتعليم والرعاية الشاملة في مرحلة الطفولة، وأعلنت أيضا عن نيتها في إلغاء مساعدة رعاية الطفل الشاملة وتعزيز الائتمان الضريبي للأطفال بشكل 343 .

7- فينلندا:

ترتبط سياسة الأسرة في فنلندا باتفاقية الأمم المتحدة حول حقوق الطفل، بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية الأخرى. تهدف برامج سياسة الأسرة في فنلندا لتوفير بيئة آمنة للأطفال ودعم الوالدين من خلال الموارد المادية والفكرية. وقد كانت سياسة الأسرة بالفعل ناجحة، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم التخلص من فقر الأطفال بالفعل في فنلندا، ويشمل الدعم الموجه للأسر ثلاث عناصر رئيسية: الدعم المالي للخدمات والإجازات الوالدية، وإعانات الطفل وتقديم خدمات الرعاية اليومية، والحصول على الرعاية اليومية العامة مضمون لجميع الأطفال تحت سن سبع سنوات، ويتم دفع المساعدات المالية لكل طفل حتى بلوغ 17 عاما، لكن حكومة «سيبيلا» تخطط لإجراء تغيير في حق الرعاية اليومية، مما سيكون له - و لاشك - نتائج بعيدة المدى كما حدث في يناير عام 2016 حيث سيكون حق الرعاية اليومية مقصورا على تغطية جزئية (20 ساعة أسبوعيا)، إذا كان أحد الوالدين

341. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 14-15.

342. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 14-15.

343. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 14-15.

غير موظف (يعاني من البطالة) أو في إجازة والدية لرعاية طفل صغير. هذا سيؤدي إلى إيجاد حالة من عدم المساواة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وسوف يضعف موقف الأطفال داخل الأسر المهمشة اجتماعيا 344. وتظل سياسة الأسرة في فنلندا تنطوي على مشكلات خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من أن معدل التوظيف بين النساء مرتفع بين دول الاتحاد الأوروبي ومعدل الخصوبة قد تزايد إلا أن سياسات الأسرة لم تكن قادرة على حل مشكلة التوفيق بين الدور الوالدي والعمل، وعمليا على الرغم من أن عدد الآباء الذين يحصلون على إجازة الأبوة قد ارتفع إلا أن مسؤولية رعاية الطفل ما زالت تقع في معظمها على عاتق النساء، فالأمهات الأكثر احتمالا للحصول على عمل جزئي (لبعض الوقت) من الآباء. وتميل النساء الفنلنديات إلى ترك سوق العمل بعد إنجاب الطفل لمدة أطول أكثر من النساء في البلدان الأخرى، إلا أن الأدلة أوضحت أن الفكر المتمحور حول الأسرة يزداد بين الكبار في فنلندا وداخل الثقافة الفنلندية، وباختصار أصبحت الأسرة ذات أهمية أكبر بالنسبة للفرد 345 .

8- النرويج:

تعتبر النرويج أول الدول الإسكندنافية التي تمنح إجازة مدفوعة الأجر للمرأة التي تضع طفلا، وذلك قبل أن تفعله كل من السويد والدنمارك بحوالي 20 عاما. وقد تم إدخال عدد من التدابير والآليات لاحقا لرعاية الأمهات، وذلك في سنوات لاحقة بعد الحرب العالمية الأولى، وتشكل هذه التدابير والآليات أساس دولة الرفاهية النرويجية 346. ويعتبر معدل مشاركة النساء في سوق العمل في النرويج من بين أعلى المعدلات في العالم حيث يبلغ 70% وأكثر، وهو معدل أقل قليلا من معدل المشاركة بالنسبة للرجال، لكن هناك فصل بين الجنسين في سوق العمل، وهذا الفصل واضح للغاية. وحيث أن كثيرا من الزيادة في معدلات توظيف النساء يأتي في صورة وظائف في القطاع العام أو وظائف جزئية (لبعض الوقت)، ومعدل الخصوبة يقترب من طفلين لكل امرأة وأقل من المعدل البديل، وبهذا يحتل هذا المعدل ترتيبا بين أعلى المعدلات في أوروبا، إلا أن سياسة الأسرة في النرويج موجهة نحو تعزيز الفرص المتساوية (تكافؤ الفرص) والتمثيل المتكافئ للنساء في المراكز القيادية، ولاسيما في المجالات السياسية ومجالات الأعمال. وهناك أيضا برامج للإجازة الوالدية مثل إجازة الأمومة ومدتها 12 شهرا، والذي يمنح الوالدين 80% من مرتبهم وستة أسابيع محجوزة للأب، وقد رفعت هذه الإصلاحات مشاركة الوالدين في السنوات الأولى من حياة الأطفال (حوالي 90% من الآباء الآن يأخذون هذه الأسابيع الستة) 347 .

344. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 4.

345. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 4.

346. أن شفيك قُردم. عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة في الدول الإسكندنافية، ص 52.

347. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 6-7.

9- بلجيكا:

إنه على الرغم من أن رعاية الأطفال تحت سن الثالثة مجزأة في بلجيكا، إلا أن أداء الدولة بصفة عامة جيد في هذا المضمار، فالتعليم المجاني في المدارس متاحٌ للأطفال بعد عمر ثلاث سنوات، ورعاية الطفل المجانية أو الرخيصة جدا متاحة من الساعة 7,30 صباحا إلى الساعة السادسة مساءً في أيام العمل، والإعانات المالية للأطفال (داخل الأسر وفي رياض الأطفال)، والمسؤولية عن تلك الإعانات المالية التي يتم تحويلها إلى المؤسسات الاتحادية إعانات منخفضة لأول طفلين، لكن تخفيضات الضريبة الشخصية على الدخل تخفيضاتٌ تدعم الأسر ذوات الأطفال. لكن المعدلات الضريبية المرتفعة الضمنية على الأجور المنخفضة تسبب عقبة كبيرة أمام الأشخاص العائلين الثانويين ذوي المؤهلات المنخفضة من الزوجين (والذين هم في العادة من النساء)، وتظل عقبة أمام سياسة الأسرة العادلة، والإحصائيات الرسمية تبين أن معدل النشاط في سوق العمل للنساء ذوات التعليم العالي فقط 5% من النقاط تحت معدل الرجال المقارن، لكنه 18 نقطة كاملة (35% بالمقارنة بـ 53%) أقل بالنسبة للنساء ذوات التعليم الأقل 348.

10-لوكسمبرج:

اجتهدت الحكومة في تقديم سياسة تمنح قدر أكبر من المساعدات المالية لتربية الطفل وخدمات رعاية الطفل مثل إعانات الأطفال، إجازة الأمومة، الإجازة الوالدية، والمساعدات المالية قبل وبعد الميلاد، إضافة إلى ذلك، تمنح مساعدة غير مباشرة أيضا مثل معدلات الفائدة على الرهون المدعومة حسب عدد الأطفال في المنزل. وبصفة عامة، فإن لوكسمبرج تمنح أعلى مستوى من مساعدات الطفل داخل الاتحاد الأوروبي، وهي الآن من بين الدول الأعضاء الأربعة في الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بمساعدات الأسرة. وقد أجرت تحسينات مستدامة فيما يتعلق بتنظيمات أماكن العمل الصديقة للأسرة وبالفجوة بين الجنسين في الوظائف وإن كانت مازالت موجودة إلا أنها أصبحت ضيقة. وعند المقارنة على المستوى الدولي، فالسياسة الضريبية في لوكسمبرج صديقة للأسرة، وقد ارتفعت مشاركة النساء في سوق العمل بشكل ملحوظ منذ إطلاق استراتيجية التوظيف الأوروبية، وبالتوازي استثمرت الحكومة بشكل مكثف في مؤسسات وخدمات رعاية الطفل بهدف تسهيل عمل النساء، إلا أنه على الرغم من الزيادة القوية في السنوات الأخيرة، فإن معدل مشاركة النساء في قوة العمل لا يزال منخفضا نسبيا، وتحتل لوكسمبرج الترتيب الخامس عشر في دول الاتحاد الأوروبي الثمانية والعشرين بنسبة 65,5 % . 349

348. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 6-7.

349. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 8-9.

وتشمل مؤسسات رعاية الطفل العامة في لوكسمبرج مراكز الرعاية النهارية العامة، وسنة ثالثة قبل المدرسة ومراكز الرعاية بعد المدرسة، وكما في عام 2014، كان هناك 49208 مركزاً لرعاية الطفل العامة متاحاً (مقارنة بعام 2013: 46377) للأطفال في سن ثلاث سنوات حتى سن 12 سنة بالمقارنة بحوالي 7712 عام 2009. ولذلك أعطت سياسات التوظيف الأوروبية لوكسمبرج دفعة في اتجاه التوسع في رعاية الطفل، وقد قدمت ميزانية عام 2015 إصلاحاً لسياسات الأسرة من حيث التبسيط الإداري والتيسير على المواطنين. وبالإضافة، في عام 2016 يكون فيه دعمٌ واحدٌ ثابتٌ فقط لكل طفل بصرف النظر عن تكوين الأسرة، و تدفع الإعانات الحكومية للأطفال وكذلك المساعدات المالية لهم في مبلغ واحد قدره 265 دولار للطفل، وتخطط الحكومة أيضاً لخفض مساعدات التعليم والأمومة كجزء من هذه السياسة الجديدة للأسرة. وقد وجهت غرفة العمل النقد لهذه السياسة الجديدة حيث ترى أن الأسرة ذات الطفلين ستخسر 19% من المساعدات السنوية لها بسبب عملية الإصلاح التي تمت عام 2016، ولتعويض هذا الانخفاض في الدعم المالي قدمت الحكومة ملحقاً ضربياً قدره 0,5% كي تستطيع توفير خدمات رعاية الطفل المجانية للأطفال في عمر سنة حتى ثلاث سنوات، والدعم اللغوي المبكر والتعليم متعدد الثقافات للمهاجرين 350 .

11- هولندا:

تتسم سياسة الأسرة في هولندا رسمياً بالحاجة إلى وضع أفضل لمصلحة الطفل وتقديم الدعم للأسرة وتطوير المهارات الوالدية. فعملياً دعم الطفل وسيلة مخصصة لتحسين مشاركة الوالدين في سوق العمل، والمساعدة على تحقيق التوازن بين العمل والأسرة مبدأ عام لتوجيه السياسة، فجميع الأسر الهولندية تحصل على مساعدات مالية للطفل حسب عدد الأطفال. وفي عام 2013، لم تكن المساعدات المالية للطفل موضوعة في فهرس التضخم، وفي عام 2015 كان الطفل الواحد في كل عشرة أطفال يعيش في حالة فقر، مما أدى إلى حدوث الإقصاء الاجتماعي بسبب نقص المال لدفع تكلفة بعض أوجه الإنفاق مثل عضوية النوادي الرياضية وتعليم الموسيقى والكشافة 351 .

وحسب البيانات الآتية من 28 دولة في الاتحاد الأوروبي، فإن الهولنديين ينفقون حوالي 32% من الدخل على الحماية الاجتماعية (الرعاية الصحية، الشيخوخة، الإسكان، البطالة والأسرة)، 4% منها فقط تنفق على تكلفة الأسرة (بالمقارنة بالمتوسط في دول الاتحاد الأوروبي وهو 8%). لكن لا يتم دعم مراكز الرعاية النهارية للأطفال الصغار بطريقة مباشرة، لكن الوالدين يواجهان تكلفة متزايدة

350. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 8-9.

351. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 9-10.

حسب المساهمات المرتفعة على الدخل الخاضع للضريبة. وقد أنشأت الحكومة نظاما ممتدا لحماية الطفل من خلال سياستها في المراكز المحلية للأسرة والشباب «مراكز قريبة من المنزل» (تقريبا كل هذه المراكز بدأت عملها في عام 2012)، والتي أوكلت لها عملية إنشاء نظام للمعلومات الرقمية مرتبط بالوالدين والتعليم والصحة لكل طفل، ومع ذلك فإن الوالدين يشكون من نقص القدرة على الحصول على المعلومات وهو نفس الشيء بالنسبة لمراكز الشباب والأسرة 352.

وبدءا من عام 2009، تم تمديد الإجازة الوالدية للأمهات من 13-16 أسبوعا، والإجازة الوالدية للآباء يومان، وهي أقل مساعدة من هذا النوع في أوروبا بعد أيرلندا وألبانيا. وفي حالة الطلاق، يجبر الوالدان على تقديم خطة والدية للمحكمة مع الاتفاقات حول تقسيم مهام رعاية الأطفال، ويبدو أن هذا رفع حالات الطلاق القاسية وطبقا لمنظمة OECD، فإن حوالي ثلثي النساء الهولنديات العاملات (بما في ذلك النساء ذوات المستويات الأعلى في التعليم) يخترن العمل في الوظائف الجزئية (لبعض الوقت)، مما أدى إلى انخفاض متوسط وقت العمل حيث أصبحت هولندا واحدة من أقل الدول في المستوى بين دول منظمة OECD. لكن تظل تتعرض المشاركة الأثوية في قوة العمل في الوظائف مكتملة الوقت للإعاقة بسبب العبء الضريبي على العائل الثاني (العائل الثاني للأسرة)، وهو ما يعكس انسحاب المساعدات الاجتماعية وفقا لدخل الأسرة 353.

وقد كانت قضايا التكامل بين الرعاية الصحية العامة للأطفال والشباب والخدمات الأسرية المتكاملة ودعم الوالدين على قمة الأجندة السياسية في هولندا، وقد تم في بداية القرن الحادي والعشرين إنشاء وزارة الشباب، ولأول مرة تم إنشاء مراكز الشباب والأسرة كي تعمل على المستوى المحلي من أجل الآباء والأطفال والوالدين كنظام متكامل. كما تطورت المدارس المجتمعية لتدعم تعاون جميع المنظمات والخدمات التي تتعلق بالأطفال بجانب المدرسة كطرف قائد، هناك شركاء آخرون مثل مراكز خدمات رعاية الأطفال والرفاهية الاجتماعية والصحة العامة للطفل والمراكز المجتمعية، والرياضيات، والمسرح.. الخ 354 .

352.بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 9-10.

353.بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 9-10.

354.سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 89.

12- نيوزيلاندا:

إن معدل الخصوبة في نيوزيلاندا من أعلى المعدلات في منطقة OECD، وقد ساهمت سياسة الحكومة الخاصة بالأسرة في وضع وتفعيل عددا من الإجراءات على مدار السنوات الأخيرة، لكن هذا لا يخفي حقيقة أن مشاركة النساء في ميادين خارج أماكن العمل بما في ذلك مجال السياسة (مثلا النساء يشغلن فقط ثلث عدد جميع أعضاء البرلمان)، مما لا يزال في نظر الحكومة تحت المستوى الذي يشغله الرجال. يعتبر معدل المشاركة في سوق العمل بين النساء مرتفعا نسبيا، لكن لا تزال النساء معرضات بدرجة أعلى إلى البطالة مقارنة بالرجال خصوصا بعد الأزمة المالية العالمية. ويتم تمويل الإجازة الوالدية المدفوعة بواسطة الحكومة، وتغطي الفاقد في الدخل حتى 16 أسبوعا، مع زيادة الأسابيع إلى 18 أسبوعا بدءًا من عام 2016، وفي عام 2015 بلغ سداد الفجوة بين الجنسين في نيوزيلاندا 11,8٪ بزيادة 2٪ مقارنة مع العام السابق 355.

لكن على الرغم من الجهود المبذولة لإيجاد موارد لخدمة الأسر ذات الدخل المنخفض والمساعدات إلا أن مستوى فقر الأطفال ما زال مرتفعا، وإذا تم خفض خط الفقر إلى أقل من 60٪ من متوسط دخل الأسرة، فإن عدد 285000 طفلا يعتبر فقراء في عام 2014، وهو ما أدى إلى زيادة النقد العام، فعلى سبيل المثال، النقد الموجه من منظمة اليونيسيف، والجهود المجتمعية لتوفير الغذاء للأطفال المحتاجين في المدارس تم دعمها من المبادرات الحكومية والشركات التجارية 356.

13- المملكة المتحدة (بريطانيا):

شملت المبادرات السياسية لتحسين مستوى التوازن بين العمل والأسرة وفرص مشاركة النساء في سوق العمل في بريطانيا على مدار السنوات العشرين الأخيرة توسيع مؤسسات وخدمات رعاية الطفل وإطالة إجازة الأمومة وتقديم الإجازة الوالدية، ومؤخرا كانت هناك نداءات عامة موجهة للشركات لزيادة عدد النساء في مجالس إدارتها 357. وقد تعهدت حكومة حزب المحافظين بتفعيل برنامج الأسر المتعثرة الذي تم إنشاؤه عام 2011، والذي يسعى لمساعدة الأسر التي تعاني من عدم الاستقرار، والتي تواجه مواقف خطيرة مع مراقبة ودعم الأخصائيين الاجتماعيين المحليين. وقد وعدت الحكومة بتقديم 38 ساعة رعاية مجانية للأطفال أسبوعيا لكل طفل بين 3-4 سنوات 358. وقد أثرت تلك التخفيضات على الإنفاق على الرعاية المصحوبة بسياسة خفض عجز الميزانية سلبا على بعض إجراءات سياسة الأسرة، ولاسيما الأمهات اللاتي يعتمدن على المساعدات المحلية 359.

355. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 10-11.

356. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 10-11.

357. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 12.

358. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 12.

359. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 12.

ويظل علاج مشكلة فقر الأطفال قضية محورية داخل المملكة المتحدة وسياساتها الحكومية المتعلقة بالجانب الاجتماعي. ففي عام 1999، أعلنت الحكومة عن طموحها التاريخي في إنهاء فقر الأطفال قبل عام 2020 وخفضه إلى النصف في عام 2010، والأداة الرئيسية للحكومة لعلاج هذه المشكلة هي إشراك المزيد من الوالدين في العمل، ولاسيما الوالدين الوحيدين (أب فقط أو أم فقط) اللذان يمثلان ذلك النوع من الأسرة التي تتعرض لخطر الفقر 360. وفي أواخر عقد التسعينات، عندما تولت إدارة بلير السلطة، تخلفت الحكومة عن بعض الآمال التي كانت لدى حزب العمل فيما يتعلق بالنصح والدعم للأسرة. فالعلاقة بين العمل والمنزل، وخدمات الزواج والعلاقات والمشكلات الأسرية مثل العنف الأسري والحمل في سن المدرسة أكبر من هذا الجهد، وهو محور التفكير السياسي في المملكة المتحدة 361.

وقد تم مثلاً إطلاق برنامج «بداية أكيدة» كبرنامج مجتمعي شامل للتدخل المبكر ودعم الأسرة، يستهدف المناطق المحرومة. وقد بدأت المشروعات الأصلية تتحول إلى مراكز لرعاية الأطفال تديرها السلطات المحلية، والتي تقدم الدعم للأطفال والأسرة. قد أعطى قانون رعاية الأطفال السلطات المحلية سلطات لتقييم عرض وطلب الرعاية للأطفال في منطقتهم لتقديم الرعاية الكافية للأطفال لجميع الآباء العاملين في منطقتهم، وتقليل عدم المساواة من خلال تقديم خدمات الطفولة المبكرة المتكاملة، وأيضا للأطفال الأكبر سنا تكون المدارس الممتدة. ويتمثل التوجه في جعل هذه مراكز الأطفال قادرة على تقديم الأنشطة للأطفال والخدمات المجتمعية والدعم للوالدين والأسرة 362.

14- النمسا:

توافق كل من الحكومة النمساوية والرأي العام السائد على قبول نموذج الأسرة النووية التقليدية المميز بالأدوار المحددة بوضوح بين الجنسين والمستقرة أيضا، لكن هذا النموذج لا يمكن رؤيته واقعا في جميع الأسر في العقد الثاني من القرن والعشرين، فوصول النساء المتزوجات إلى سوق العمل ليس محلا للنزاع، ومع ذلك لا يزال تقديم رعاية الطفل متروكا للأسر ذاتها، مما يعني أن المسؤولية الأولى متروكة للأمهات، والمراكز العامة لرعاية الطفل موجودة بالفعل، لكن على الرغم من بعض التحسينات والتطورات الأخيرة، ما زالت فاشلة في تلبية الطلب عليها. كما تعاني خدمات رعاية الطفل للأطفال من عمر صفر حتى سنتان من النقص خارج العاصمة فيينا، بينما لا تستطيع خدمات الأطفال البالغين ثلاثة-خمس سنوات تلبية حاجات الوالدين العاملين، ولذلك يقع العبء الواقع على كاهل النساء في الأسر النمساوية، والذي يعتقد أنه جزء حقيقي من التمييز بين الجنسين في النمسا 363.

360. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 87.

361. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 87.

362. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 88.

363. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. ص 13-14.

وهنا أيضا تصميم تحولات الرعاية في النمسا للأمهات بطريقة تجعل الأمهات خارج سوق العمل، وهي نتيجة مناقضة لنتائج السياسات التي تدعم المساعدات النوعية، «فبالأسرة» ما زالت مصطلحا أيديولوجيا في النمسا، لكن على الرغم من المواقف المتناقضة، إلا أن النظام السياسي النمساوي كان وما زال قادرا على تنفيذ الحلول الوسط المرنة بالقدر الكافي بحيث تستطيع تحقيق تطورات اجتماعية جديدة ومواجهة التحديات، وقد بدأ قبول خليط الأسر والعلاقات المبنية على شركاء من نفس الجنس (النوع) بشكل تدريجي في النمسا وفي المجتمع النمساوي، والقانون النمساوي يقدم الإطار المؤسسي للمشاركات من نفس الجنس على الرغم أنها محددة بأنها ليست حالات زواج وليست مدعومة بنفس الحقوق التي يحصل عليها لحالات الزواج العادية³⁶⁴.

15- سويسرا:

باعتبار المقارنة الدولية، فإن سياسة الأسرة السويسرية تسهم قليلا في التوفيق بين العمل والأسرة، وبالنظر إلى البيانات، سجلت سويسرا أقل مستوى بين 21 دولة في OECD. كما لم يسهم القانون الفيدرالي الجديد الذي يقدم إعانات للأسرة بالكثير في تغيير موقع الدولة في المقارنة الدولية، ولم يتغير التباين بين الأقاليم المختلفة، فالقانون الفيدرالي الجديد يحدد المستوى الأدنى لمساعدات الطفل وتعليمه، لكن الإقليم ذاته يمكن أن يضيف لهذا المستوى الفيدرالي الأساسي³⁶⁵. وبصفة عامة، فإن لسياسة الأسرة السويسرية اتجاه محافظ واضح مع صوت ليبرالي قوي، وهي داعمة للأسرة التقليدية بشكل معتدل، وهناك بعض الاستقطاعات الضريبية، ومدة الإجازة الوالدية مقدمة للأمهات (ولكن ليس للآباء)، بالإضافة إلى مقدار محدود جدا من خدمات رعاية الطفل. لكن هناك اختلاف وتباين ملحوظ بين الأقاليم السويسرية، فإقليم «تيسينو» سياسة أسرة سخية جدا تهدف إلى مساعدة الأمهات على التوفيق بين العمل والأسرة في حين أن الأقاليم الأخرى فشلت في تقديم أية مساعدة مثل خدمات رعاية الطفل على نطاق واسع. وبالمثل فإن السياسات الضريبية التي تقدم الحوافز إما للإقامة في المنزل أو إعادة المشاركة في سوق العمل تختلف من إقليم إلى آخر، لكن إذا أخذنا المتوسط في الأقاليم والمجالس البلدية، فإننا نجد أن الصورة تشمل الليبرالية (التحررية) والمحافظ في سياسات الأسرة. وتميل السياسات إلى تقديم الحوافز للأمهات الشابات للبقاء في المنزل أثناء السنوات الأولى من عمر أطفالهن، وبعد ذلك تبقى أمامهن الفرصة لإيجاد العمل، لكن هناك في معظم الحالات وظائف جزئية لبعض الوقت، هذا يسمح للأمهات برعاية أطفالهن وفي ذات الوقت بالعمل المحدود،

364. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 13-14.

365. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص. 30.

وأخذ الوظائف الجزئية عادة يقلل القدرة على ممارسة حياة عملية دائمة بالمقارنة بالفرض الممنوحة بواسطة الوظائف الكاملة (ذات الدوام الكامل)، لذلك نجح النظام من حيث أنه يحرك النساء داخل سوق العمل لكن بدون منحهن الفرص في تحقيق دخل وحياة عملية مساوية للرجال 366 . وقد رفض المواطنون السويسريون في شهر مارس 2015 عرضا كان يمكن أن يضيف فرصة للتوفيق بين العمل والحياة الأسرية في صورة مادة تضاف للدستور، وكان من الممكن لمثل هذا الاقتراح أن يجبر الحكومة الفيدرالية والأقاليم على تقديم خدمات رعاية الطفل بمقدار كاف لمساعدة الأمهات على مواصلة العمل إذا رغبن في ذلك 367 .

16- الولايات المتحدة الأمريكية:

تحتل الولايات المتحدة الأمريكية مركزا أدنى بالنسبة للعالم المتقدم فيما يتعلق بالعديد من إجراء الدعم الحكومي المباشر والتنظيمي للأمهات العاملات، وقانون الأسرة والرعاية الطبية الصادر عام 1993 يلزم أصحاب العمل ويطالبهم بأن يكون لديهم على الأقل خمسون عاملة لكي يسمح بإجازة قدرها 12 أسبوع غير مدفوعة لرعاية الطفل، ولم يثبت هذا الإجراء فعاليته بسبب معايير الاستحقاق الضيقة 368 . ومع ذلك، تقدم الولايات المتحدة دعما للأسر ذات الأطفال يأتي معظمه من خلال المزايا الضريبية، والسياسات الأكبر تأثيرا على الأسر الفقيرة ولاسيما الأمهات الوحيدات (بدون أزواج). وقد قامت إدارة أوباما بزيادة الدعم المقدم من خلال صندوق رعاية الطفل والتنمية، وهي منحة ضخمة تذهب لحكومات الولايات قدرها 2 بليون دولار أمريكي، وكما في عام 2011، تضمنت المزايا الضريبية للأسرة ذات الأطفال إعفاءً ضريبيا على الأطفال المعتمدين على غيرهم، وائتمانا ضريبيا للطفل وائتمانا ضريبيا على الدخل المكتسب وائتمانا ضريبيا لرعاية الطفل بالإضافة إلى مزايا ضريبية متعلقة بالتعليم ما بعد الثانوي. ونتيجة ذلك، كانت تكلفة رعاية الطفل كنسبة مئوية من الدخل أقل في الولايات المتحدة من معظم دول OECD، ولأمهات الوحيدات ذات الدخل المنخفض أقل كثيرا 369 . وقد دعت إدارة أوباما منذ عام 2011-2015 إلى سياسات إجازة أسرة مطولة ودعم أكبر لرعاية الطفل، لكن المعارضة من حزب الجمهوريين حجت هذا التشريع. وتعتبر الولايات المتحدة أيضا متخلفة عن الدول المتقدمة الأخرى فيما يتعلق بالنسبة المئوية للنساء في قوة العمل، حيث تراجعت من المركز السابع عشر إلى المركز العشرين مع حلول عام 2015 370.

366. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30.

367. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30.

368. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 18.

369. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 18.

370. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 18.

17-مالطا:

تحتل مالطا أدنى مستوى لمعدل النساء في التوظيف داخل الاتحاد الأوروبي مع وجود فارق بين توظيف الإناث وتوظيف الرجال قدره 30% تقريبا، على الرغم من أن مشاركة الإناث في الاقتصاد غير الرسمي (الذي يمثل 25% من إجمالي الدخل) وهو ما قد يجعل هذا الأمر غير دقيق. وقد أظهر التحليل لمعدلات الأنشطة حسب العمر أن عدد النساء النشيطات داخل سوق العمل متناسب مع عدد الرجال بين أعمار 15-24 سنة، لكن تتسع الفجوة في المجموعات العمرية التالية. وفي السنوات الأخيرة تم تصميم سياسات عمل جديدة للتأكد من احتفاظ النساء الموظفات بالفعل بوظائفهن، وأن هؤلاء اللاتي يردن العودة إلى وظائفهن السابقة يمكنهن ذلك. وتشمل هذه السياسات إجازة الأمومة، الإجازة الوالدية، إجازة الأبوة وإجازة المسؤولية، وإجازة التبني، وإجازة تربية الأطفال، العمل حسب الجدول المخفف، وإجازة غير مدفوعة لمدة 5 سنوات. وفي عام 2011 تم تقديم الحوافز المالية للأمهات العائدات إلى العمل 371.

أما في عام 2014، فقد تم تعزيز هذه المنح من خلال تقديم مراكز رعاية الطفل المجانية ونوادي الإفطار وأنشطة ما بعد المدرسة. وبيّن الإحصاء الأخير أن نسبة 9% من الأسر، هي أسر ذات أب واحد أو أم واحدة (ليس الاثنان معا)، وعلى الرغم من الإجراءات الحكومية الأخيرة ما زالت نسبة كبيرة من الأسر من هذا النوع تعيش في حالة فقر 372. ويحتمل أن تكون هذه السياسات موجودة بدرجة أكبر في القطاع العام منها في القطاع الخاص، ففي مالطا 70% من الشركات تملكها الأسر مع نسبة 4% أو 5% فقط توظف 100 شخص أو أكثر، ومع ذلك تهدف الجهود الحكومية الأخيرة إلى علاج هذه السلبية، فعلى سبيل المثال، أنشأت الحكومة مؤخرًا صندوقًا لإجازة الأمومة يساهم فيه جميع أصحاب العمل بحوالي 0,3% من كل مرتب موظف لديهم، وتساعد هذه الإجراءات المزيد من النساء على دخول سوق العمل مع معدل مشاركة للإناث مرتفع من 36,4% في عام 2005 إلى 52,1% في عام 2014 . 373

371. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 20-21.

372. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 20-21.

373. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 20-21.

18- أسبانيا:

تعرض الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية المخصصة لدعم النساء في التوفيق بين الأمومة والعمل (التوظيف) في أسبانيا للانخفاض بشكل كبير نتيجة للأزمة الاقتصادية والقيود على الميزانية التي ترتبت على هذه الأزمة، وبالإضافة فإن معدل الخصوبة منخفض جدا في أسبانيا، وهو أحد النتائج الجزئية المترتبة على سياسات دعم الأسرة الإسبانية غير الجريئة. 374 كما تغيرت الأنماط الأسرية التقليدية (حيث تهتم الأمهات بالعمل المنزلي وواجبات رعاية الأطفال) بالفعل في أسبانيا، لكن هذا نتج في المقام الأول عن التطورات الاجتماعية البطيئة أكثر من أي سياسة لدعم الأسرة. وأكثر من ذلك، فإن الأدوار التقليدية للجنسين (الذكور والإناث) التي مازالت مغروسة بعمق بين الأسبان تضع النساء في مكانة غير عادلة. وعلى الرغم من سعي وزارة التوظيف (العمل) إلى إجبار أصحاب العمل على الالتزام بتشريع عدم التمييز إلا أنه ما زالت هناك فجوة بين الرجال والنساء متعلقة بالأجور والمعاشات تصل إلى 20٪، ومعدل مشاركة النساء في سوق العمل أيضا أقل كثيرا من الرجال 375.

وفي أواخر عام 2015، أصبح معدل التوظيف بين النساء 40٪ تقريبا بالمقارنة بـ 50٪ بالنسبة للرجال، والقرار الرسمي بتطبيق النظام القومي للتبعية (تنظيم الرعاية للأشخاص المعتمدين على غيرهم)، جعل من الصعب على النساء التخلص من عبء الرعاية. كما أن برنامج الإجازة الوالدية الذي تم تقديمه في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لا يتم استخدامه على نطاق واسع، إذ لا بد من إجراءات إضافية تسهل المسؤولية المشتركة عن رعاية الطفل 364. وقم تم أيضا خفض الإعانات للأسر بشكل كبير، لكن الحكومة نفذت إصلاحا ضريبيا عام 2015 بغرض مساعدة الأسر الكبيرة (ثلاث أطفال أو أكثر) مع استقطاعات على دافعي الضرائب تصل إلى 100 أو 200 من العملة الإسبانية شهريا حسب عدد الأطفال. وقد وافقت الحكومة أيضا على خطة شاملة لدعم الأسر في الفترة من 2015-2017، وعند الإعلان عن هذه السياسة، أكد وزير الخدمات الاجتماعية والمساواة «جوز أنطونيو ألونسو» على أن «الأسرة قضية تؤثر على الجميع، ومن ثم فهي سياسة أولى وأولوية بالنسبة للحكومة، وأن هذا يجب أن يسود كل أفعالنا بطريقة كاملة». 376

374. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 27.

375. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 27.

376. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 27.

19- إيطاليا:

يعتمد المجتمع الإيطالي تقليدياً على مؤسسات الأسرة القوية جداً، وتظل الأسرة (غالباً الأسرة الممتدة) إلى اليوم المصدر الرئيسي للرعاية. وتقدم الخدمات المهمة مثل رعاية الأطفال في مرحلة ما قبل المدرسة من جانب الأجداد، وبسببه فدمت الدولة للأسر بصفة عامة ضعيف، وبعيدا عن القواعد المتعلقة بإجازة الأمومة (المدفوعة من خلال التأمين الاجتماعي). وتعتبر الاستقطاعات الضريبية المحدودة على الأطفال، كما لم تقدم الدولة إلا القليل، فخدمات الرعاية النهارية العامة للأطفال ما قبل المدرسة متاحة على نطاق محدود وعبر مناطق محدودة، كما بدأت الشركات الخاصة والمكاتب العامة فقط مؤخراً في تقديم خدمات مشابهة مع بعض الدعم من الدولة 366.

وقد ساهم نقص السياسات في المشاركة المحدودة للنساء في القوة العاملة وفي معدل التوظيف المتدني، ويسهم أيضاً في معدل المواليد المنخفض جداً (باستثناء المهاجرين). وقد قدمت اقتراحات متكررة لتقديم وإجراء تغييرات مهمة في السياسات الضريبية فيما يتعلق بالأسرة، لكن هذه التغييرات لم تظهر أبداً على أرض الواقع، بما في ذلك تقسيم الضريبة على أفراد الأسرة، والذي يهدف إلى تقسيم الدخل الخاضع للضريبة على عدد أفراد الأسرة، فالأزمة التي مرت بها البلاد لم تترك مجالاً كافياً لمثل هذه المبادرات التي تجهد ميزانية الدولة، ونتيجة لذلك فقط تم تقديم إعانات محدودة للأسر ذوات الأطفال والتي تحقق أدنى دخل، وبسبب الأزمة الاقتصادية أيضاً تعتبر مستويات الأطفال الذين يعانون من الفقر فوق المتوسط 378. كما لم تنفذ المفاهيم الجديدة والمبتكرة على النمط الإسكندنافي (مثل الإجازة الوالدية) التي تتجاوز مساعدة الأمومة على نطاق واسع، وقطاع رعاية الطفل بالكامل والنقاش العام حول قدرة النساء على التوفيق بين العمل والأطفال يتخلفان عن الدول الأوروبية الأكثر ثراءً والأكثر تقدماً، والتمويلات المتناقصة للموارد المالية للأقاليم والمجالس البلدية لدى الحكومة السابقة وحكومة «رينز» تعنى إفلاس الكثير من المؤسسات والمشروعات التي تدعم الأسرة أو ربما تضطر إلى خفض الخدمات بشكل كبير 379.

366. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 27.

378. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 29.

379. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 29.

20- أيسلندا:

تدعم سياسة الأسرة المشاركة الأنثوية في قوة العمل، فمنذ عام 1991، تراوح معدل المشاركة الأنثوية في قوة العمل في أيسلندا بين 75% و80%، وكان هذا المعدل من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم. وقد شجعت سياسة الأسرة أيضا على التوزيع الأكثر عدالة لعبء تربية الطفل بين الجنسين معا، فعلى سبيل المثال، تم في عام 2005 إحصاء حوالي 90% من الآباء المستحقين للإجازة الوالدية ممن استفاد من حق أخذ الإجازة الوالدية لمدة ثلاثة شهور 380 .

21- اليابان:

وفقا لإحصائيات OECD تحتل اليابان المركز الثاني بين أعلى الدول في الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بمتوسطات الدخول المكتسبة بواسطة الموظفين في الوظائف كاملة الوقت، والأرقام الحكومية تبين أن 6% فقط أو أكثر قليلا من النساء اللائي يعملن في القطاع الخاص وصلن إلى منصب مديرة قسم أو أكثر ، وعلى الرغم من أن العديد من إجراءات السياسة التي تهدف إلى معالجة هذه المشكلات تم تنفيذها منذ عقد التسعينات من القرن العشرين إلا أن هناك تحديات عديدة مازالت باقية 382 . والحكومة تدعو إلى دعم النساء في قوة العمل وقد بذلت بعض الجهد لتحسين تقديم رعاية الطفل لكي تستطيع تحسين ظروف الأمهات العاملات ، وقد قدمت إجراءات عديدة في هذا المجال ومنها إجراء واحد يقصد به تحسين خدمات رعاية الطفل وفي عام 2015 بدأ المركز الحكومي للأطفال وتربية الأطفال في العمل ، وقد وضع رئيس الوزراء «آبي» هدفا وهو جعل 30% من مديري الشركات داخل الدولة من النساء ولكن هذا التصريح ينقصه المدى المحدد من الوقت أو إجراءات معينة تساعد على تحقيق هذا الهدف ، والمؤسسات الكبرى مطالبة بتقديم خططا لتحقيق هذا الهدف لكن السياسة تحتاج إلى قواعد واضحة وآليات 383 . وتظل الأسئلة فيما يخص وعى الحكومة ورغبتها في التغلب على التوتر بين عملية زيادة عدد النساء في العمل وفي المراكز الإدارية من ناحية ونيتها في رفع معدل المواليد في البلاد من الناحية الأخرى، وفيما يتعلق بتجريب أفكار جديدة بصفة عامة هناك إشارة أو علامة إيجابية وهي أن هناك ولايتين قادرتين على دعوة المزيد من مديرات المنازل من خارج البلاد لدعم الأمهات اليابانيات العاملات لكن هذه السياسة أيضا مرتبطة بالأسئلة المتعددة التي تنتظر الإجابات 384 .

380-. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 29.

381. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 5.

382. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 23-24.

383. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 23-24.

384. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 23-24.

22- كوريا الجنوبية:

تشهد كوريا الجنوبية أدنى معدل خصوبة بين دول OECD، إذ لم تكن الحكومة فعالة في مساعدة النساء على التوفيق بين الأمومة والمشاركة في سوق العمل، وهو ما يساعد على تفسير المعدل المتدني للمشاركة في سوق العمل المتدني. كما أن القيم التقليدية الكونفوشيوسية في الأسرة التي تنظر إلى النساء كأمهات وربات منزل ما زالت مؤثرة 385. والأسعار المرتفعة للسكن وتكلفة الحضانه والتعليم هما أهم العوامل في قرار الأزواج الشباب بعدم إنجاب الأطفال. وقد انزعجت الحكومة في السنوات الأخيرة من الانخفاض الحاد في الخصوبة، وقد قدمت «أولكرت» سياسات متنوعة مثل خدمات رعاية الطفل المجانية وساعات العمل المرنة للنساء العاملات. وهكذا تسعى السياسات لمساعدة النساء على التوفيق بين العمل والأمومة، لكن معظم السياسات المطبقة حتى الآن غير كافية لمساعدة النساء على التوفيق بين العمل والأمومة، وقد أدت الخلافات الأخيرة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية بخصوص المسؤولية المالية عن نظام رياض الأطفال العام المجاني إلى تعليق (وقف) خدمات رياض الأطفال في كثير من المناطق المحلية 386.

كما أن العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية مثل الفجوة بين أجور الجنسين هي الأعلى بين دول OECD، بالإضافة إلى الظروف الاجتماعية السائدة التي تمنع النساء من دخول قوة العمل أو إعادة الدخول إليها، ونتيجة لذلك فإن معدل التوظيف للخريجات الإناث أقل من الخريجين الذكور على الرغم من العدد المتشابه بين خريجي الجامعة الذكور والإناث 387. وبالإضافة، فإن كوريا الجنوبية هي الدولة الوحيدة في منظمة OECD التي فيها معدل التوظيف للخريجات الإناث أقل من النساء اللاتي حصلن فقط على التعليم الإلزامي، وتقرير عام 2013 عن الفجوة بين الجنسين الذي قدمه المنتدى الاقتصادي العالمي الذي يقيس الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمعايير الاقتصادية والتعليمية والصحية وضع كوريا الجنوبية في المركز الـ 117 بين 142 دولة، وهو أقل من ترتيب عام 2006 الذي كان 111. 388 وقد كانت هناك ردود أفعال حول معدل الخصوبة المنخفضة، فعلى سبيل المثال بدأت الحكومة في اتخاذ إجراءات صارمة حول عمليات الإجهاض حيث أن الإجهاض غير قانوني في كوريا الجنوبية، لكن تم السماح به منذ عقد السبعينات كوسيلة لخفض معدل المواليد 389.

385. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 26.

386. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 26.

387. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 26.

388. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 26.

389. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 26.

23- تركيا:

بلغ عدد السكان من الإناث في شهر يوليو 2015 إلى 29,3 مليون، ومن هذا العدد 9,5 مليون امرأة شكلت قوة العمل، ولأن 8,3 مليون من النساء موظفات، فإن عدد العاطلات 1,2 مليون امرأة. وبينما معدل المشاركة في قوة العمل للنساء وصل إلى 32,4٪، فإن معدل التوظيف للنساء كان 28,3٪، ومعدل البطالة وصل إلى 12,5٪، ومعدل النساء في المشاركة في سوق العمل يبقى منخفضاً أقل بكثير من المتوسط في الاتحاد الأوروبي 390. ومن بين النساء في قوة العمل، تعمل 34٪ في مجال الزراعة، 14,6٪ في الصناعة، و51,4٪ في مجال الخدمات. لكن حوالي 48٪ من النساء العاملات غير مسجلات في أي مؤسسة للأمن الاجتماعي، وفي هذا الصدد هناك فروق قطاعية وإقليمية، فإجازة الأمومة المدفوعة تصل حوالي 16 أسبوعاً 391. وهناك أيضاً العديد من المبادرات القومية والمحلية في السنوات الأخيرة التي تهدف إلى مساعدة النساء أن يصبحن مؤهلات للتوظيف بدرجة أعلى، ومساعدتهن على إيجاد وظائف أكثر ذات جودة أعلى، وبصفة عامة مساعدتهن على إزالة العقبات أمام مشاركتهن في قوة العمل، لكن كانت هناك سلبيات عديدة في التطبيق والمراقبة الصحيحة لمثل تلك السياسات 392. وقد أثار موقف الحكومة المحافظ تجاه النساء وشؤون الأسرة (فيما يتعلق بعدد الأطفال أو أدوار النساء) جدلاً عاماً مستمراً حول المساواة بين الجنسين في سوق العمل والحياة العامة بشكل عام 393.

نلاحظ من المقارنة بين هذه الدول الثلاث والعشرين أن بينها من لا يزال مصراً على المحافظة على الشكل التقليدي للأسرة وينفق على ذلك ميزانيات ضخمة جداً، وبعض الدول تسعى سعياً حثيثاً للتخلص من أعباء الأسرة التقليدية بسن قوانين تبيح الزواج المثلي وتزهد في الحضانة الأسرية، وتنفق على ذلك ميزانيات مقدره، فالعامل المشترك بين السياسيتين المتناقضتين في ظاهرهما ومضمونهما هو الإنفاق على الشأن الأسري وسياسته، مما يدل على حضوره القوي في تحديات الأسرة الأوربية. وقد اتضح من خلال عرض تجارب هذه الدول في السياسات الأسرية مدى التحديات التي تقف في وجه كل من تلك السياسات، وسنقف في الفصل القادم على ضرب من تلك الثغرات.

390. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30-31.

391. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30-31.

392. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30-31.

393. بترلسمن ستفتنغ. تقرير الأسرة، ص 30-31.

الفصل السابع

رفاهية الأسرة في أوروبا

توصيات ومؤشرات قياس

رفاهية الأسرة في أوروبا توصيات ومؤشرات قياس

يتعرض الفصل الحالي لمعالجة قضايا الرفاهية الأسرية، إضافة إلى مجموعة من التوصيات حول السياسات الأسرية من شأنها أن ترفع مستوى الرفاهية وتدعم استدامة الأسرة المستقبلية. كما يتناول هذا الفصل أيضا الحديث عن مؤشرات رفاهية الأسرة ومقاييسها في الدول المتقدمة، والدور الذي ينتظر من الأطفال والرجال وأصحاب الأعمال في تطوير السياسات الأسرية وتقييمها. وتتمثل كلمة السر في الرفاهية المجتمعية في شعور أفراد ذلك المجتمع بالسعادة، وقد جعلت السعادة أهم مؤشر لقياس الرفاهية حيث أن السعادة الشخصية هي غاية ما يسعى له الأفراد و المجتمع، ولمركزية السعادة في معنى الرفاهية فإن مظاهر الرفاهية الأخرى ليست ذات أهمية قصوى. وهناك علاقة إيجابية بين الشعور بالسعادة والإنفاق على الأمومة وإجازات الوالدات، ويلاحظ أنه في الدنمارك والسويد وفينلندا أنه يرتفع الإنفاق على هذا الجانب، ويبرز الشعور بالسعادة، ففي هذه الدول تمنح أطول إجازة مدفوعة في أوروبا كلها، ويؤكد التحليل العلمي أن هناك ارتباطا وثيقا بين السعادة وسياسات الأسرة في المجتمعات الشمالية الأوروبية³⁹⁴.

ومن ناحية أخرى هناك اتجاه لجعل أوروبا صديقة للأسرة، وفي هذا السياق اتخذ الاتحاد الأوروبي خطوات هامة لتعزيز قضايا السياسة العامة المتعلقة بالأسرة حين أنشأ التحالف الأوروبي للأسرة عام 2007م. وعلى الرغم من أهمية هذا التحالف لما يناقشه من قضايا متعلقة بالأسرة، إلا أنه لا زالت الحاجة مستمرة للمزيد من البحوث حول قضايا الأسرة وتعزيز الاستراتيجيات السياسية وتحسين رفاهية الأسر³⁹⁵. ولن يكون ذلك التحسن في رأي الباحثين إلا من خلال وضع رؤية مستقبلية، وأهداف استراتيجية للأسرة الأوروبية. وقد بدأ علم اجتماع الأسرة والعلوم الاقتصادية تحديد مستوى الرفاهية من خلال مؤشرات: الدخل والتوظيف والصحة والإسكان وغيرها. ولم يهتم باحثو هذه العلوم بمؤشرات الرضا الشخصي عن الوظيفة والأسرة والمنطقة المجاورة والبيئة إلا مؤخرا حيث انتشر القلق، وصار للرضا والسعادة قيمة معنوية تفوق كل مظاهر الرفاهية الأخرى³⁹⁶.

394. ألماندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 352.

395. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص 7.

396. ألماندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 348.

وقد عرف جريفين (1986) الرفاهية حسب توفر الحاجات الأساسية ودرجة إشباع الرغبات المتعلقة بها، ويقصد بالحاجات الأساسية الأشياء الضرورية التي توفر الصحة، وتجنب الضرر، وتمنح الأداء الوظيفي الصحيح، ويقول «سين»: إنه يمكن رؤية السمة الأولية للرفاهية من خلال الطريقة التي يؤدي بها الشخص الوظائف بالمعنى الأوسع، مما يشمل الأسر وكيفية أداء وظائفها بالمعنى الأوسع. وتحظى مساهمات الباحثين مثل بونك (2006) وواتسون وآخرين (2009) باهتمام كبير لأنهم يعتبرون أن قياس جودة الحياة وتقدمها لا يكون من خلال المعايير الاقتصادية مثل دخل الفرد فقط 397. ومن خلال التحليل العرضي الذي أجراه أبوت ووالانس (2012) حيث قاما بفرض فهرس جودة الحياة في البلدان الأوروبية المختلفة على المستوى القومي، اتضح أن هناك ارتباطا مباشرا بين تطور سياسات الأسرة ورفاهية الوالدين وسعادتهما فيما يتعلق بالمواءمة بين العمل الوظيفي والأسرة، وهو أمر تتفاوت فيه تلك البلدان، ويختلف حاله من بلد إلى آخر 398.

وفي دراسة حالة سياسات الأسرة يتاح عددٌ كبيرٌ من المؤشرات. فقد قام الباحثون باختيار ما يتعلق منها بالرفاهية بعد تنفيذ التحليل ثنائي المتغيرات المناسب وقد تم اختيار الآتي 399:

- 1) الإنفاق العام على مصالح الأسرة كنسبة سنوية من الدخل 400 ،
- 2) الإنفاق العام على مصالح الأسرة (نقدا، خدمات، إجراءات ضريبية) بنسبة مئوية من الدخل،
- 3) الإنفاق على رعاية الطفل ومرحلة ما قبل المدرسة،
- 4) معدلات إلحاق الأطفال تحت سن 3 سنوات في الرعاية الرسمية أو خدمات التعليم المبكر،
- 5) الإنفاق على الأمومة والإجازات الوالدية لكل مولود (الإنفاق حسب المواليد كنسبة مئوية لكل فرد) 401.

ويوضح أداء السياسات الأسرية في البلدان الشمالية أن من بين مؤشرات أداء السياسات الأسرية في البلدان الشمالية: الخصوبة، توظيف الإناث، نسبة النساء الأمهات اللاتي يعملن جزءا من الوقت، وتعرض الأطفال لأخطار الفقر 402. ولمعرفة جودة الحياة والرفاهية، قام الباحثون باختيار الأسئلة الآتية التي وردت في عملية المسح الشامل للمجتمعات الأوروبية (2010) مع إجابات منفصلة حسب النوع (ذكر أو أنثى). ومن بين تلك الأسئلة ما يلي:

397. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 347.

398. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 348.

399. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 349.

400. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

401. ألمندينا مورنو وآخرون. مؤشرات سياسات الأسرة، ص 350.

402. أن شفيك فزدم، Anne Skevik Grodem، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 55.

- كم عدد المرات التي تتقابل فيها مع الأصدقاء والأقارب أو زملاء العمل اجتماعيا؟
 - ما مدى رضاك عن التوازن بين الوقت الذي تقضيه في عملك والوقت الذي تقضيه في الجوانب الاجتماعية الأخرى من حياتك؟
 - هل شعرت بالبهجة والسعادة في الأسبوعين الماضيين؟- ما مدى سعادتك؟
 - هل شعرت بالهدوء والراحة في الأسبوعين الماضيين؟
 - هل شعرت بالنشاط والحيوية في الأسبوعين الماضيين؟
- ولنشر ثقافة الاهتمام بالعائلة في المجتمعات الأوروبية، تم إنشاء ما أسموه (منصة العائلة)، وهو عبارة عن تنسيق ودعم العمل في المفوضية الأوروبية، ومنصة اجتماعية تستهدف مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك مناع القرار السياسي والمنظمات المعنية بشؤون الأسرة والرعاية الاجتماعية وأصحاب المبادرات والباحثين الاجتماعيين 403. ولأن الأسرة مرتبطة ارتباطا وثيقا بكل مجالات المجتمع، فإن منصة الأسرة حددت مجالات معينة ذات أهمية بالغة، وأولويات مستعجلة، لتجعل من ذلك نقطة انطلاق قوية وملموسة، ويمكن أن نطلق على نقطة الانطلاق تلك « المجالات المطلوبة-الموجودة». وقد أخذ في الحسبان تحديد المجالات من أجل دراسة الحالة الراهنة للأبحاث الأسرية، كما أنها قد حددت أهم الاختلافات بين الدول واتجاهاتها، وسعت لاكتشاف الثغرات البحثية وتحليل المشاكل المنهجية 404 ، وقد شملت تلك المجالات ما يلي 405 :
- 1- الهياكل الأسرية وأشكال الأسرة في الاتحاد الاوروبى.
 - 2-العمليات التنموية الأسرية.
 - 3- السياسة الأسرية في الدولة.
 - 4- البيئة المعيشية للأسرة.
 - 5- إدارة الأسرة.
 - 6- الرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية.
 - 7- التباين الاجتماعي والتنوع الأسري.
 - 8- تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمعلومات.

403. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص8.

404. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص9.

405. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص10.

وهي المجالات التي يسعى لبحثها مشروع (منصة العائلة)، ومن خلالها يتحدد مؤشر الرفاهية، ومن الأهداف التي تسعى لها منصة العائلة أيضاً تحديد مفهوم الرفاهية الذي يجب أن يعتبر بوصلة مهمة على المدى الطويل، وتجب مراعاة ذلك الهدف عند تنفيذ البحوث وتطوير السياسات. وللمساعدة في تحقيق ذلك، تم استخدام منهج الاستبصار والتوقع، وقد استطاعت مجموعة من الخبراء وممثلي المصالح المختلفة استخراج مجموعة من الرؤى المستقبلية المشتركة، وتم أيضاً استكشاف مجموعة من الاستراتيجيات المتتابعة والمتصلة معاً 406 . ويتناول موضوع رفاهية الأسرة قضايا مختلفة من بينها ما يلي:

رفاهية الأطفال الصغار:

تفيد بعض الملفات الشخصية للأطفال الصغار، المعدة بين عامي 2006-2007 أن 79,7% من الأطفال الكنديين من سن الولادة وحتى سن الثالثة، يظهرون مستويات تدور بين التوسط والتقدم في النمو الحركي والاجتماعي، وأن 85,7% من الأطفال من عمر السنتين وحتى سن الخامسة، لا تظهر عليهم أية مشاكل مرتبطة بالقلق العاطفي، وأن 93,6% من الأطفال من سن الثانية وحتى السنة الخامسة، لا تظهر عليهم أعراض فرط الحركة (النشاط الزائد)، أو أعراض السكون المفرط (الغفلة)، وأن 83,8% من الأطفال من سن الولادة وحتى السنة الثالثة لم تظهر عليهم علامات تدل على العدوان، وأن 83,8% من الأطفال من سن الولادة إلى سن الثالثة تتناسب أعمارهم مع شخصياتهم وسلوكهم الاجتماعي، وأن 85,9% من الأطفال من بين سني الرابعة والخامسة أظهروا مستويات متقدمة في النمو اللفظي، وأن 83,7% من الأطفال من بين سني الرابعة والخامسة أظهروا مستوى متوسطاً إلى متقدماً في النمو العددي، وأن 81,4% من الأطفال من سن الرابعة إلى سن الخامسة أحرزوا مستويات متوسطة ومتقدمة في النمو المعرفي 407 . وأن ثلثي الأطفال يشاركون في أنشطة القراءة يومية، وغالبية الأطفال من سن الولادة وحتى سن الخامسة يقرأ أو يُقرأ له. وقد وصلت نسبة الأطفال الذين يقرأون أو الذين يقرأ لهم 66% بين عامي 2007/2006، لكن هذه النسبة تنقص عن نسبة عام 2003/2002 والتي بلغت 67,3% . 408

406. رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ج 1: ص 10.

407. رفاهية الأطفال الصغار في كندا الخامس لمحة عامة عن مؤشرات رفاهية الأطفال الصغار ص 31.

408. رفاهية الأطفال الصغار في كندا، ص 48.

وترى الأبحاث أن أنشطة القراءة للأطفال يمكن أن تؤدي إلى تطوير وتنمية معارفهم الأساسية، وتحسن قراءتهم داخل الفصل (في المواد الدراسية). وقد لوحظ أن الأطفال من سن الرابعة إلى الخامسة، ممن يقومون بنشاط القراءة يوميا، وعلى مدار أيام الأسبوع أفضل من الذين يقرأون أقل على مدار أيام الأسبوع، ويمكن مراجعة تلك المقاييس 409. وقد كانت النسبة المئوية الأكثر للأطفال المولودين في بيئة صحية سليمة ووزنهم يزيد عن 2500 جم ويقل عن 4000 جم 410 . ويشمل المسح المعلوماتي المقدم معلومات واسعة المدى في موضوعات متعددة، بما في ذلك الصحة والنوم والغذاء وأساليب التغذية والتنمية والرعاية التي يتلقاها الطفل، والمدرسة واللغة والسلوك والتعلم واللعب والأنشطة المختلفة، كما يتم أيضا جمع معلومات عن والدي الطفل أو الأوصياء عليه، وتشمل عملية المسح أيضا أسئلة عن الجيران والمنطقة التي يعيش فيها الطفل، ومدى استخدامهم للعمالة الغربية والمهاجرين وعن العادات والتقاليد التي يتبعونها 411.

مجالات الرفاهية:

ننظر أولا إلى مستوى الدخل والسكن، حيث يعتبر مستوى الدخل والسكن من أهم النواحي الحاسمة في الرفاهية، كما أن الصحة والحياة العائلية من الأشياء التي تجعل الناس في حالة رضا عن أوطانهم، وللبيئة الجيدة والمظهر المريح، والتعايش مع الجيران وانعدام الجريمة دور مهم في تحقيق الرفاهية، كما أن انعدام الأمن، وذيوع الخوف من الجريمة والتنبؤ القوي بحدوثها في المستقبل من مؤشرات عدم الرضا عن الوطن. فالمؤشرات البيئية العامة تتمثل في النظافة والهواء النقي وتوافر المياه النظيفة. والبيئة الصحية الجيدة ليست موزعة بالتساوي في أنحاء أوروبا أو حتى داخل المدن نفسها، والتباين في مستوى العيش في بيئة جيدة لا يعكس مدى الاختلاف من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية لأن الفئات المحرومة عادة ما تعيش في أسوأ مناطق المدن بجانب طرق مزدحمة وقذرة، وبجانب تلوث صناعي، وعدم وجود مساحات خضراء، إضافة إلى سوء خدمات النقل العام. ولا ننسى أن تغير المناخ أيضا يشكل تحديا جديدا ومعقدا للمدن. ولا يخفى أن نوعية الماء والهواء لها آثار كبيرة على الصحة والرفاهية، فالقياسات الحديثة أوضحت أن جودة الهواء 90% على الأكثر ولا تزيد عن ذلك، إضافة إلى المدن الأوروبية -كما أفادت منظمة الصحة العالمية- تتعرض لتركيزات من الجسيمات المعلقة في الهواء تتجاوز النسب المسموح بها عالميا خاصة دول مثل بلغاريا ورومانيا. كما أن التعرض لتلوث الهواء عن طريق الأوزون أصبحت نسبته أعلى خاصة في مدن إيطاليا واليونان، وتعتبر قياسات نسبة تلوث الهواء ذات مستوى منخفض في فنلندا والسويد والمملكة المتحدة 412 .

409. رفاهية الأطفال الصغار في كندا، ص 49.

410. رفاهية الأطفال الصغار في كندا، ص 64.

411. رفاهية الأطفال الصغار في كندا، ص 71

412. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، ج 1: ص 54.

أما في ما يخص العلاقات الأسرية والرفاهية، ولأهميته في علم نفس النمو، قام المتحدث الرئيسي د/جوردون نويفلد (جامعة كولومبيا البريطانية) بتركيز حديثه عن «العلاقات الأسرية ورفاهية أطفال اليوم، والذين هم شباب الغد». وحسب تعبير جوردون، فإن أبرز تأثير على الأطفال سببه الانفصال، وتفيد أكثر استنتاجاته أن الانفصال عن الوالدين بديا أو عاطفيا له تأثير سلبي على الطفل أكثر من أي تجربة أخرى يمر بها الطفل، وتأثير الانفصال قد تكون له آثار سلبية بعيدة المدى على السلوك والنمو والشخصية، لكن ثمة سؤال حيوي جوهري يطرح نفسه في رأي د. جوردون نويفلد، هو «كيف يمكننا أخذ الأطفال من أسرهم لرعايتهم وتربيتهم بعد توفير التواصل الكافي بحيث لا نواجه آثارا ضارة للانفصال عن الأبوين؟ لكن هناك مفهوم أساسي وهو الارتباط بالأباء، والذي يعتبر من المفاهيم الملازمة للنضج، إذ أن الارتباط العميق يمكن الطفل من الحفاظ على الإحساس بالتواصل، ولا بدّ من أن ننظر إلى الشروط المطلوبة لغرس هذا النوع من التعلق ودعمه لأنه أساس الأسرة ومن خلاله تتشكل القيم 413 .

نتناول أولا موضوع المساحات الخضراء المفتوحة ذات الصلة الوطيدة بموضوع الرفاهية الأسرية، خاصة وأن نسبة كبيرة من سكان أوروبا يعيشون في مناطق حضرية، حيث التمتع بالطبيعة غير متوفر في كثير من الأحيان، فالحدائق مكون أساسي من مكونات الحياة الحضرية. وعند بحث المؤشرات المتعلقة بتوفر المساحات الخضراء في الحضر أو ما يمكن تسميته «الأداء الأخضر» يلاحظ الباحثون أنه يوجد ترتيب للمدن الأوروبية، خاصة الجنوبية -مثل مدن فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا، والتي لديها ما يعرف بحد الكفاية، بينما الشمال الأوروبي مثل بلجيكا، وفنلندا، وألمانيا، فإن لديها معدلا مرتفعا للغاية 414. ويعتبر التمتع بالهواء الطلق والترفيه في الأماكن الخضراء وتصميم المناطق الحضرية عمليتان مهمتان لرضا الأفراد، وتشجيع النشاط البدني اليومي متمثلا في المشي وركوب الدراجات في المناطق الخضراء، بل إنه يمكن القول إن هناك ارتباطا كبيرا بين المناطق الخضراء وعديد من القضايا الصحية مثل السمنة ومستويات أمراض القلب والشرابين والضغط (وكالة البيئة الأوروبية 2009، 16، نيلس: هانس 94:2007) 415 . كما أن المساحات الخضراء مفيدة للأطفال بطرائق متعددة، فالأطفال الذين يسهل وصولهم إلى اللون الأخضر والمساحات المفتوحة ذات الأماكن التي بها عدد أقل من المباني الشاهقة، والتي تتمتع أيضا بالمرافق الرياضية في الهواء الطلق، هم أكثر نشاطا بدينا، وأطفال المدارس الذين يتمتعون بمشاهدة مناظر طبيعية تظهر لديهم مستويات أعلى من التركيز والانتباه. كما أنه للفضاء المفتوح دورٌ مهم بالنسبة لكبار السن أيضا للدور الهام الذي يلعبه في تحسين نوعية حياتهم 416 .

413. رفاهية الأسرة الأوروبية، ص 203.
414. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 54.
415. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 55.
416. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 55.

أما قضية بيئة العمل الصديقة للأسرة والتي لها علاقة وطيدة بالرفاهية، فالسؤال هو كيف نعرف مفهوم بيئة العمل الصديقة للأسرة وكيف نقيس البيئة المعيشية الصديقة للأسرة؟ يعد موضوع كيفية قياس البيئة المعيشية من القضايا الهامة الأخرى، وقد قام الباحثون الأسريون مثل «ليني هانسون» بطرح البيئة المعيشية كمفهوم متعدد الاتجاهات، يحمل عديدا من العناصر الهامة، وباقتراح عددا من المؤشرات لقياس مكونات البيئة المعيشية، والتي تمثلت في بيئات منزلية وظيفية وأماكن عمل مناسبة في مواقع مناسبة، ومجموعة كبيرة من الحقائق العامة والمناطق الترفيهية، وشبكات مواصلات وظيفية، وبنية تحتية للبلدية وبيئة غير ملوثة خالية من الضوضاء 417. يتساءل الباحثون إذا كان لأوروبا بيئات عمل صديقة للأسرة؟ وهل العلاقة بين الأسرة والعمل علاقة توازن أم تضاد؟ كما يلاحظون أن إحدى التأثيرات الهامة لمشروع برنامج الأسرة هو تغيير السياسات وإيجاد بيئات أكثر صداقة للأسرة، حيث لا توجد على أرض الواقع ساعات عمل تتسم بالمرونة، كما لا يفضل أرباب الأعمال النساء اللاتي يمتلكن أطفالا دون الخامسة أو يخططن للإنجاب. وبالنسبة لمواطني أوروبا، فإنه ليس مهما امتلاك استراتيجيات أو خارطة طريق أو أوراق بيضاء أو حتى خضراء، ولكن الأحرى فهم كيفية انعكاس سياسة الدول الأعضاء على حياتهم الخاصة، وعلى بيئات العمل الأكثر صداقة للأسرة. وقد تمت إثارة قضية المشاريع الصديقة للأسرة في المناقشة، بالإضافة إلى التأكيد على الحاجة إلى تعريف موحد لما يعنيه كون الشركة صديقة للأسرة، حيث تضمنت بعض الأمثلة مثل مرافق رعاية الأطفال ودورها في رعاية أرباب الموظفين المتقاعدين كخصائص من الممكن تضمينها في التعريف 418.

417. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 147.

418. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص 148.

وقد تمت الإشارة إلى وجود حاجة عاجلة للتركيز أكثر على منظور الأطفال، وأيضا على حاجاتهم النفسية والتعليمية باعتبار أن حاجات الأطفال واهتماماتهم تختلف أحيانا عن اهتمامات آبائهم، فما يقوله الأطفال ليس هو بعينه ما يقوله البالغون، وقد تكون الخدمات الجيدة ليست هي ما يريده الأطفال» 419 . أما أصحاب الأعمال، فيعد موقفهم من الأمور الهامة أيضا، فإذا كانوا ضد توظيف الإناث أو الأمهات، فسوف تكون تدابير السياسات العامة وتدابير مغادرة الوالدين غير كافية لإحداث التغيير المنشود. إذ تؤثر اهتماماتهم على الترتيبات المرنة للعمل. فهناك حاجة ماسة لدعم المرونة صديقة العامل والأسرة على حد سواء. فلماذا ينبغي أن يستثمر أصحاب الأعمال في التدابير صديقة الأسرة؟ هذا يجربنا للحديث عن الحاجة لاستعادة المسؤولية الاجتماعية لأصحاب الأعمال والأعمال الخاصة، إضافة إلى الوعي بأن هناك أدلة واضحة تثبت أن صداقة الأسرة من شأنها أن تجلب العديد من الفوائد الاقتصادية لأصحاب الأعمال 420 .

لكن لا ينبغي أن ننسى منظور عنصر الاستدامة، والذي يمثل تحديا هائلا حيث تم الاتفاق على أهمية التعرف على الأنماط المتغيرة للأسر في أوروبا من الزيجات القليلة وحالات الطلاق المتزايدة، وما تعنيه هذه الأنماط من وجهة نظر الاستدامة. وفي هذا الصدد، فإن دور الأسر هام جدا، وخاصة الأمهات، لما تتخذنه من قرارات يومية مثل المشتريات واستهلاك الطاقة وغيرها، ولذلك لهن تأثير هام على الأنشطة اليومية التي تؤثر بدورها على الإدارة البيئية. فمن المهم أن نحاول ربط التغييرات الداخلية للأسرة وعمليات صنع القرار، وأثر كل منها على استدامة هذه البيئة 421 . فالتغييرات داخل الأسرة تؤثر على البيئة وعلى خارج الأسرة بشكل عام، كما أن هناك تغييرات في العلاقات الداخلية للأسرة، وعمما تجلبه هذه التغييرات الكلية في المجتمع والبيئة 422 . أما منظور الرجال في التخطيط الأسري في دول الاتحاد الأوروبي، فتتباين المشاركة الأبوية في التخطيط الأسري بين الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي حيث توضح أنماط التوظيف أن الرجال ليسوا هم أرباب الأسر الوحيدين، في حين يعمل كلا الأبوين طوال الوقت لكن لا يسهم الرجال والنساء بنفس الطريقة. وكذلك لا تتماشى أنماط التوظيف وأنماط الأعمال المنزلية، إذ لا تزال النساء تقوم بغالبية الأعمال المنزلية. ومثل هذه العلاقة بحاجة إلى فهم أفضل من المنظور الأوروبي. وكانت الفجوة الهائلة بين ثقافة الأبوة التي تركز على انخراط الأب في التخطيط الأسري، والسلوك الأبوي الذي لا يزال متأثرا بالأنماط التقليدية للذكر باعتباره ربا للأسرة، فمن ناحية إذا ما رغب الرجال في مشاركة أكثر في الحياة الأسرية كما تشير بعض الدراسات فإنهم من ناحية أخرى يحققون هذه الرغبات بدرجة ضئيلة جدا 423 .

419. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 164-165.

420. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 164-165.

421. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 149.

422. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 149.

423. رفاهية الأسرة الأوروبية، ج 1: ص 155.

وبشكل عام، هناك حاجة للتشاور حول السياسات الأسرية، إذ من المثير للاهتمام بمعرفة كيفية صنع السياسات الأسرية وكيفية تطبيقها. وهل يوجد هناك عملية تشاور حول ما تتوقعه الأسر بالفعل من الحكومة، وحاجاتهم المختلفة لإصلاح الحياة العملية والأسرية؟⁴²⁴

في الوقت الحاضر السبب المنطقي المهيمن وراء سياسات الأسرة هو أن الأطفال يساهمون في سعادة الوالدين بالإضافة إلى بقية المجتمع. فهناك ربحٌ اقتصاديٌّ من القدرة الإنتاجية ومكافآت اجتماعية تنتج من الاستثمار في تعليم الأطفال، ومن ثم فالأفضل أن نفهم أن المجتمع يتحمل نصيبه من التكلفة المباشرة وغير المباشرة على تربية الأطفال. ويعكس تعزيز «نموذج الاستثمار المربح» الذي يمثل منهجاً مسيطراً إلى حد ما على نموذج سياسة الرفاهية والرعاية الجديدة للاستثمار في الأطفال التوجه المستقبلي الذي ينظر إلى جودة مرحلة الطفولة ذاتها، فالأطفال ينظر إليهم على أنهم مصادر للمعاش للأجيال الأكبر سناً في أوروبا، لكن هناك رأي آخر مهم للغاية يتمثل في أن الاستثمار في رفاهية الأطفال وسعادتهم يؤدي إلى تجنب عمليات التدخل باهظة التكاليف من أجل العلاج في مرحلة المراهقة والرشد. لذلك، فإن هذا النوع من سياسة الأسرة الموجهة هو سياسة استثمار اجتماعي ليس إلا. وعموماً، فإن كثيراً من الحكومات تعتبر سياسة الأسرة أداة مفيدة في تقديم عدد من المساعدات النقدية ومجموعة متنوعة من خدمات الدعم الأسري، لكنه أيضاً يرتبط بمساعدة الأسر ذات الأطفال الصغار مع تنظيم الوقت حتى يتمكنوا من التوفيق بين العمل بأجر وبين الرعاية، في حين ما زالت هناك حكومات أخرى ترغب في تبني منهج أوسع بحيث يمكن ضم مساعدات الإسكان والوقاية الصحية أو التعليم المجاني في سن ما قبل المدرسة، غير أن التحديات تكمن في مدى نجاح سياسات الأسرة في تعويض تكلفة الأطفال وفي دعم سعادة الأسر باعتبارها شبكات ديناميكية للرعاية⁴²⁵.

424. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1:ص144.

425. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص91.

حول تطبيق وتقييم استراتيجية أسرية وطنية

وتظل سياسات الأسرة قضية حاسمة لأن أجزاء كبيرة من السكان في معظم الدول تجد نفسها مرة أخرى وسط الاضطرابات والصعوبات المالية والاقتصادية، والتي تؤثر على الحياة اليومية للأسر. وفي الوقت الحاضر، تؤثر الأزمة المالية الاقتصادية العالمية على ميزانيات الحكومات الأوروبية في دول عديدة، وكذلك أثرت على سياسات الأسرة 426. ولا زال تحليل سياسات الأسرة فيما يتعلق بديناميكيات هذه السياسات وتطوراتها يظهر تأثير التغيرات الهيكلية الكبرى على المستوى العام مما يسبب تحديات أمام الحكومات والسلطات العامة معاً 427. فهل يمكن إنشاء سياسة للأسرة شاملة وقادرة على البقاء؟ وهل يمكن لأي دولة أوروبية أن تتحدث عن سياسة للأسرة تتركز بشكل رئيسي على سعادة الأسر كوحدة واحدة؟ وبناء على الآراء والتحليل السابق، ومن منظور أكاديمي، يبدي الباحثون الغربيون الشك في قدرة أية دولة عضو في المجلس أن تفعل ذلك. وهناك بعض الدول الأعضاء التي طورت سياسة الأسرة على مدار عقود زمنية عديدة ونجحت في إنشاء سياسة أسرة دائمة وشاملة ومتناسكة 428.

وقد ورد في خطاب رئيس وزراء أستراليا ما يلي: «إن منهجنا يدعم المؤسسات مثل الأسرة التي تدعم قيم الاستهلاك والمسؤولية الشخصية والتسامح واحترام الكرامة الفردية والاعتماد على الذات. و يعكس فشل سياسات الأسرة في الظهور كقضية مميزة فشل الاتفاق حول تعريف عام «الأسرة»، وتعظيم القدرات الفردية والالتزام بمراعاة الأشخاص الآخرين في المجتمع، لكننا نعمل ذلك بطريقة تعترف بأن الظروف الحديثة التي تواجه الأسر تختلف عن تلك الظروف التي كانت تواجهها في الأوقات والأزمنة السابقة، وأن العلاقات المالية بين أفراد الأسرة مختلفة، وأن استقلالية النساء المتزايدة كانت وما تزال لها دلالات خاصة في عملية تقييم وضع السياسات في الأمور الاجتماعية. ومحافظتنا على القيم والمبادئ القديمة في السياسة الاجتماعية تسعى إلى تحقيق توازن أكثر إنتاجاً بين الفقر وعملية تخفيف الفقر والدافع إلى تجنب الفقر. إن هدفنا هو بناء شبكة أمان اجتماعي حديثة ليست مبنية على زيادة حالة الرفاهية، لكن على تقليل الاعتماد على الرفاهية وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية. وبؤرة اهتمامنا هنا هي سواء في السياسة الصحية أو استراتيجية مقاومة المخدرات أو التشرد أو انتحار الشباب أو انهيار الأسرة أو أية مشكلة اجتماعية أخرى، فهناك على الأقل ثلاثة عناصر أساسية لسياسة الأسرة: الالتزام الخاص بسياسة الأسرة، الإصلاح الضريبي الذي يضع في الاعتبار التكلفة التي ينتجها الوالدان في تربية الأبناء، وأهمية دعم الزواج 429.

426. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 90.

427. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 90.

428. سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا، ص 90.

429. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

وعلى الرغم من الاهتمام السياسي بالأسرة، إلا أنه لدى الأمم (الشعوب) سياسات وطنية للأسرة، تتم معاملة الأسرة على أنها مجرد مستقبلات للرفاهية أو كبار السن أو أفراد يمثلون قوة الدفع أو ساكنين في الإسكان العام أو دافعي ضرائب، لكن أبدا لا تتم معاملتها على أنها أسر ، ولهذا حتى عندما يكون للبرامج تأثير على الأسر فإنها تقسم إلى مراحل: الطفولة، الشباب ، وكبار السن. لكن كما لاحظ «دانيال باتريك موينهان» أن «الأمة (الدولة) التي لا تمتلك سياسة أسرة واعية تُترك للحظ، ولسوء الحظ مساحة من الواقع الاجتماعي مهمة للغاية سوف تكون عُرضة للتأثير السيئ غير المرغوب للسياسات في مجالات أخرى 430 .

لكن كيف يتم تقييم السياسات الأسرية؟ وكيف يكون بالإمكان تقييم السياسات دون معرفة أهدافها؟ يقول الباحثون إن هناك حاجة إلى معلومات حول أهداف السياسات الأسرية الخاصة، ولا يقوم الساسة عادة بالإفصاح عن هذه الأهداف، والحاجة إلى معرفة كمية الأموال التي تم استثمارها، ونتائج هذه الاستثمارات، وهذا النوع يصعب تقييمه بفاعلية 432. لكن تمثل العدالة الاجتماعية الهدف لأي سياسة أسرية، حيث تتطلب مستويات المعيشة بين الأسر في المجتمعات الديمقراطية مزيدا من المساواة. وتشكل السياسات الأسرية سياسات مانعة ضد الفقر وضد الإقصاء الاجتماعي، ومن هنا يمكن اعتبار العدالة الاجتماعية بين أنماط الأسر المختلفة نوعا من المقارنة وتقييم السياسات 432. لكن هل ينبغي علينا جميعا صنع سياسات أسرية؟ يجب أن تتم رعاية الأسر والاعتناء بها من داخلها، ولكن من الممكن أن تكون هناك سياسة أسرية أو تحكم من الدولة مبالغ فيهما. فكيف يمكننا احتواء الحافز الداخلي للأسرة؟ وهل تعد السياسات الأسرية شيئا جيدا في هذا السياق 433؟

وبالإضافة إلى ذلك ، ولتقييم السياسات الأسرية، يرى الباحثون أن هناك حاجة لفهم مشترك لأهداف سياسات الأسرة أولا، والذي يلاحظ فيه اشتراك جميع الدول الشمالية في فهم أهداف سياسات الأسرة، فهذه السياسات موجهة إلى الأسر النووية ذات الأطفال المعتمدين على الوالدين، وهنا موضع المسؤوليات المتبادلة: الأزواج عليهم التزام قانوني بدعم كل منهما الآخر، والوالدان مسؤولان عن الأطفال اللذان قاما بإنجابهم أو بتبنيهم 434 لكن لا توجد وراء هذه العلاقات المباشرة أية التزامات قانونية (شرعية) خاصة بالأسرة، إذ لا يقع على الأبناء البالغين أي التزام مالي أو خاص بالرعاية نحو الوالدين. كما تنتهي جميع التزامات الوالدين القانونية تجاه الأبناء بشكل رسمي عندما يبلغ الابن سن الرشد القانوني (عمر 18 سنة) 435 .

430. كفن أندروس. تطوير سياسة أسرية وطنية، ص 49.

431.رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1: ص144.

432. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1:ص144.

433. رفاهية الأسرة الأوربية، ج 1:ص144.

434. أن شفيك قرّدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 53.

435. أن شفيك قرّدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 53.

وفي نفس السياق، تطرح قضية مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية الأسرية والسياسات الأسرية في دول أوروبا الشمالية، والتي تلقى اهتماما دوليا، ومن الأسباب المهمة لهذا الاهتمام أنها تحدث نتائج جيدة؛ فالدول الشمالية تجمع مستويات عالية نسبيا في الخصوبة ومعدلات مرتفعة لتوظيف الإناث ومعدلات منخفضة من فقر الأطفال. والذين ينادون بالمساواة بين الجنسين من الناحية السياسية والاقتصادية وكذلك النشاط ضد الفقر والليبراليون الاجتماعيون بصفة عامة ينظرون إلى الدول الأوروبية الشمالية (الإسكندنافية) بشغف وفضول وإعجاب 436 .

و في عهد قريب ساد الاعتقاد بأن الدول الشمالية لا تتبنى فقط المساواة الإجتماعية ومستويات مرتفعة للمعيشة، لكن أيضا تقوم بوضع سياسات نشطة موجهة للأسر بهدف تعزيز القدرة على الإنتاج وتضع الأساس للنجاح الاقتصادي 437. ومثل هذه السياسات تشجع النساء على العمل خارج المنزل وتوفر ظروفًا جيدة للتعليم المبكر للأطفال. فالأمهات العاملات يساهمن في تحسين القدرة والفعالية الاقتصادية ويوسعن قاعدة الضرائب ويقمن بتحسين دخل الأسرة ومن ثم يقل فقر وحرمان الأطفال 438.

436. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 50.

437. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 50.

438. أن شفيك قزدم، عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة، مراجعة الدراسات الاحصائية، ص 50.

توصيات بحثية في إطار القضايا الأسرية الغربية

فيما يلي نعرض لمجموعة من التوصيات الأسرية التي تلائم الدول الأوروبية والغربية بشكل عام، فمنها ما يتلاءم مع الصفة العربية والإسلامية، والآخر منها قد لا يتناسب مع رؤيتنا التوحيدية والحضارية والأخلاقية. لكن التفكير حول تلك التوصيات قد يقودنا إلى تفكير إيجابي من نوع آخر يخدم أمتنا وقيمنا ومآلنا الإسلامي العام.

1. التوظيف والإجازة:

- مد الإجازة الوالدية إلى 26 أسبوعاً على المدى القريب، و152 أسبوعاً للإجازة الوالدية المدفوعة المشتركة، ورفع مستوى السداد حسب الحد الأدنى للأجور 439 .

- تخصيص ما يصل إلى 12 أسبوعاً من 52 أسبوعاً على أساس «خذها أو اتركها» 440 . والتأكد من أن تلك الإجازات تشمل مساهمات التقاعد 441 ، والدعم الفعال «للعودة إلى العمل» كضمان موجود في المعايير القومية للتوظيف وحماية من التمييز بسبب الحمل 442 .

- تعزيز حق المطالبة بالمرونة في العمل: يسمح الحق في المطالبة بتنظيمات مرنة في العمل حسب المعايير القومية للتوظيف لبعض العاملين بطلب تغييرات في ترتيبات وتنظيمات العمل. وقد أظهر البحث الحديث بأن كثير من العاملين لا يحصلون على مثل هذه الحقوق بسبب نقص الوعي أو لأن هذه الحقوق غير متاحة في بعض أماكن العمل 443 .

- جعل المعايير القومية للتوظيف أكثر شمولية من خلال مد الإجازة السنوية المدفوعة والإجازة الشخصية أو للرعاية بحيث تشمل الموظفين المؤقتين على أساس نسبي 444 ، وزيادة الأمن الوظيفي للقائمين على الرعاية بتقديم الحق للعاملين المؤقتين للحصول على عقد دائم بعد مدة معينة من التوظيف 445 ، وتقديم حصة منفصلة من إجازة الرعاية لجميع الموظفين وتقديم إجازة للعنف المنزلي مدفوعة وإجازة رعاية مخففة ومكرسة للرعاية 446 .

439. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.

440. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.

441. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.

442. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 8.

443. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.

444. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.

445. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.

446. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.

- منع وضع حد أدنى لوقت العمل في المعايير القومية للتوظيف وجميع المكافآت الحديثة، بما في ذلك قصر عدد الساعات الأسبوعية كحد أدنى قدره 38 ساعة، باستثناء ما كان بالاتفاق المتبادل، وحد أدنى للعمل قدره 4 ساعات للعاملين المؤقتين والعاملين في وظائف لبعض الوقت 447 .

- تعزيز تفعيل المطالبة بعمل مرن 448، وتوسيع الغطاء ليشمل جميع الموظفين بصرف النظر عن مسؤوليات الرعاية 449، وإلغاء شرط الخدمة لمدة 12 شهرا من أجل التأهل والاستحقاق 450 .

- التأكد من أن أصحاب العمل يستجيبون لطلبات العمل المرن من خلال تقديم الحق في الاستئناف ضد الرفض مثل الحقوق الأخرى ودعم آليات التفعيل 451 ، وإنشاء ونشر مادة إرشادية مفصلة للمحق في الطلب وإطلاق حملة توعوية لرفع الوعي بهذا الحق.

- حماية العاملين ضد التمييز على أساس العمل الجزئي الذي يقومون به حسب الالتزامات والاتفاقات الدولية 452 .

2. معاشات المسنين

- تطوير إجراءات تستهدف التمييز بين الأعمار والحفاظ على الفرص أمام العاملين الأكبر سنا، وممارسات العمل المرنة لهؤلاء الذين يرغبون في مواصلة العمل بطرائق تتميز بالمرونة، والحق في العمل المرن ضروري لتسهيل الأمور على العاملين الأكبر سنا الذين يقدمون الرعاية غير الرسمية لكبار السن من الأقارب والأصدقاء، والرعاية غير الرسمية للمسنين الضعفاء ذوي الإعاقة هي إحدى سمات سياسة الرعاية الحالية مما ينبغي إدراكه واعتباره داخل مواقع العمل 453 .

447.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
448.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
449.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
450.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
451.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
452.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 9.
453. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 13.

- الحفاظ على معاش المسنين القابل للبقاء باعتباره حجر الزاوية لنظام التقاعد على مستوى يسمح لهؤلاء المؤهلين بالعيش بكرامة في شيخوختهم 454 .
- خفض الامتيازات الضريبية التي تقف في مصلحة ذوي الدخل المرتفع أي الرجال أكثر من النساء، وتنفيذ توصيات مراجعة الضريبة على مساهمات التقاعد 455 .
- استبدال الدخل وسداد التقاعد للإجازة الوالدية المدفوعة والمساواة في أجور الجنسين والضريبة والتمويلات 456 .
- تقييم تأثير الرعاية الموجهة للمستهلك على نماذج الرعاية المنزلية وظروف العمل أمام عمال الرعاية كبار السن 457 . وتقديم إرشادات لرعاية كبار السن التي تجمع بين جودة الرعاية وجودة العمل 458 .
- تطبيق استراتيجية للعاملين الأكبر سناً، وضم تغييرات العمل المرنة الموصى بها في إرشادات بالإضافة إلى تأجيل رعاية مقدمي الرعاية غير الرسمية 459.
- إلغاء شرط 460 دولاراً شهرياً كحد أدنى للدخل لدفع صاحب العمل معاش التقاعد 448 ، ورفع سقف التقاعد لذوي الدخل المنخفض 461.

3-الطلاق:

- مرحلة ما بعد الطلاق والحضانة قضية رئيسة للبحوث الأسرية وللمناقشات والعروض والتوثيق. وهناك حاجة للبحث عن أنماط متنوعة من هذه الأشكال في الأسرة بعد الطلاق، وكيف يتم تعاون الأزواج، وكيفية تدبير المعيشة الجديدة، كما أن هناك أيضاً حاجة لمزيد من التحليل لتأثير «بعد الطلاق» على الآباء والأمهات وحياتهم المهنية والوظيفية، وتأثير ذلك أيضاً على رعاية الأطفال وخبراتهم 462 .
- ترتيبات المعيشة بعد الطلاق، وكيف يمكن هيكلة الحياة اليومية للآباء والتفاوض بين الأب والأم لترتيبات الحضانة المشتركة، وعواقب ذلك على الأطفال (مثل الدراسة أو مقابلات مع الأطفال دون سن 16)، وتشريعات الأسرة بعد الطلاق- البحث المقارن حول كيفية تعامل السياسات قى جميع أنحاء أوروبا بعد الطلاق.

454.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.
 455.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.
 456.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.
 457.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 13.
 458.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 13.
 459.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 13.
 460.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.
 461. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 12.
 462. رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ص229.

4- الأطفال

- ضرورة أن تتعامل رعاية الطفل مع قوة العمل في مجال رعاية الطفل، والأجور المحترمة لرجال التربية والمعلمين مهمة وضرورية لتطور قطاع الرعاية والتعليم ذي الجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة. يجب أن ترتفع الأجور المنخفضة الدائمة في هذا القطاع لكي تجذب وتحافظ على قوة العمل الماهرة 463 .

- الحاجة إلى نظام للرعاية والتعليم ذو الجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة، الذي يضع حاجات الأطفال في قلب وصميم السياسة، ويخصص المزيد من الموارد في الجانب الأساسي بين جوانب التعليم والرعاية 464 .

- حد أدنى مدته يومان أسبوعياً للتعليم والرعاية ذو الجودة العالية في مرحلة الطفولة المبكرة لجميع الأطفال بصرف النظر عن مشاركة والديهم في قوة العمل 465 .

- مطالبة كل رجال التربية العاملين في جهة معتمدة بتقديم الخدمات بحد أدنى من شهادات التأهل بمن في ذلك رجال التربية ذوي الخبرة في الرعاية المنزلية 466 .

- تحسين الأجور والظروف أمام جميع العاملين في مجال التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة 467 ، والانتقال السليم والكامل بين الإجازة الوالدية المدفوعة والتعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة 468 .

463. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

464. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

465. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

466. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

467. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

468. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 6.

سياسات إيجابية لتحقيق نتائج أفضل في العمل والرعاية والأسرة:

إن مؤتمر المائدة المستديرة حول العمل وسياسات الأسرة، عبارة عن شبكة من الباحثين ذوي الخبرة في العمل والرعاية وسياسات الأسرة، يسعى لعرض وجمع ونشر البحث والتعليق عليه من أجل السياسة العامة القائمة على الأدلة في أستراليا، وقد عقد أول اجتماع له في عام 2004، ومنذ ذلك الوقت شارك بنشاط وقوة في النقاش العام حول العمل والرعاية وسياسة الأسرة في أستراليا، ويقدم استجابات مبنية على البحث تجاه تساؤلات السياسة ونشر البحث من خلال نشر الرأي والتعليق العام ومن خلال وسائل الإعلام 469 . وقد تم من خلاله الإعلان عن المعلومات الإرشادية من خلال ورشتي عمل للبحث: «مستقبل التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة في أستراليا»، التي تم عقدها في 25 مارس 2014 و«العمل وسياسة الأسرة في أستراليا المنعقدة في 6 أكتوبر 2015» 470. كما يقوم أيضا باقتراح موضوعات للإصلاح الأسري، ودراسة التفاعلات الأسرية والرفاهية، تأثير أنواع مختلفة على الرفاهية العائلية والأزواج (مثل إيقاع حياة الأطفال، كيف يمكن إحداث تغيير تنظيمي في حياة الطفل المدرسية واليومية (ساعات الدراسة- التنقل- الإعلام- الحياة اليومية)، تأثير حياة الأطفال بالمرحلة العمرية مرحلة ما قبل المدرسة، مرحلة المدرسة 6-12، مرحلة المراهقة. في سياق الانتخابات عام 2016 مثلا حدد مؤتمر المائدة المستديرة ثمانية مجالات للسياسة ذات أهمية خاصة، مما يعكس القضايا الأساسية المعاصرة التي تواجه الاستراليين في محاولتهم للتوفيق بين العمل والرعاية والأسرة 471 :

1. إتاحة تعليم ونظام رعاية لجميع الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة يمكن تحمل نفقاته 472 .
2. - إجازة والدية مدفوعة متطورة ومحسنة 473 .
3. - الأمن الوظيفي والمرونة في وقت العمل 474 .
4. - تساوي أجور الجنسين 475 .
5. - المشاركة في قوة العمل ونظام للضرائب والتمويل 476 .
- 6 - العمل والرعاية لكبار والسن 477 .
- 7 - الدعم المؤسسي والقيادة للعمل والرعاية 478 .

469. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 470. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 471. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 472. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 473. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 474. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 475. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 476. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 477. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.
 478. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 5.

- وبالرغم من أنه يظل العمل والرعاية وسياسات الأسرة في مقدمة أولويات الأستراليين، إلا أنه كان الوقت لتحقيق ذلك بالشكل الصحيح. ففي سياق انتخاب عام 2016، استهدفت الدائرة المستديرة لسياسات العمل والأسرة مجموعة من العلامات الإرشادية التي يمكن على أساسها تقييم الوعود الانتخابية لتحسين نتائج العمل والرعاية والأسرة في أستراليا 479. وتنشأ هذه الإرشادات من الخبرة البحثية والمناقشات في ورش العمل المنعقدة، كما تناسب مع أهداف المائدة المستديرة، وهي المساهمة في تطوير سياسة نوعية، وإحداث توجيهاً سياسية واضحة وتقييم مقترحات السياسة، ومؤتمر المائدة المستديرة يشير إلى أهمية العمل والرعاية ومقترحات السياسة وأن هذه الأمور يجب أن تسيّر وفقاً لمبادئ سياسية صحيحة 480.
- تبني السياسة والعمل القائمين على أدلة قوية مستقلة 481.
- إن الإدارة الجيدة للحدود المشتركة بين العمل والحياة سمة أساسية لقانون العمل الجيد والسياسة الاجتماعية 482. ولذلك هناك حاجة لتبني طريقة دورة الحياة لتسهيل التفاعل الفعال بين العمل والأسرة 483. ودعم كل من النساء والرجال ليكونوا عاملين مقابل أجر والمشاركة في العمل والرعاية بدون أجر 484.
- حماية رفاهية وسعادة الأطفال ورعايتهم، والمعاقين والمسنين والضعفاء الذين يحتاجون إلى الرعاية 485. مع دعم العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للخطر الاجتماعي 486، والتعامل مع الأفراد بطريقة عادلة بصرف النظر عن ظروفهم الأسرية 487.
- التأكيد على حقوق العمل المرنة، وعلى إتاحتها في الواقع وليس فقط في السياسة، أمام جميع العاملين من خلال التشريع الفعال والتعليم والدعم 488.
- دعم الحاجة إلى دعم الدخل عندما تكون القدرة على تحقيق الدخل المكتسبة محدودة بسبب مسؤوليات الرعاية أو ظروف اجتماعية أخرى 489.
- الوعي بالحاجات الثقافية والاجتماعية الخاصة للمجموعات التي تم استبعادها، والتي تتعرض للتمييز مثل الأشخاص الأصليين والمهاجرين واللاجئين الذين ربما يحتاجون إلى استجابات متنوعة من أجل المشاركة الفعالة 490.

479.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
480.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
481.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
482.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
483.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
484.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
485. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
486.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
487.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
488.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
489.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.
490.مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 4.

- أهمية تطوير البيانات الجيدة في تصميم السياسات وتطويرها وتقييمها، والبحث الجيد والتحليلات الدقيقة والتقييم المستمر والإرشاد والتوجيه أشياء مهمة وأساسية في إنشاء السياسات 491 .
- إنشاء إدارات حكومية للعمل والحياة والمجتمع مسؤولة عن تصميم وتطبيق نظام عادل للعمل والرعاية والأسرة 492 .
- التأكيد من تعهد الحكومة بإجراء بحث منتظم وتقييم منتظم حول العمل والرعاية وتحديات سياسة الأسرة، مما يشمل تقديم التمويل الكافي للحفاظ على عمليات المسح الشامل ومجموعات البيانات وقدرة البحث على معرفة التغييرات في العمل وفي الأسر 493 ، وإعادة تقييم عمليات المسح الشامل حول استخدام الوقت 494.
- وضع تعويض عادل وهو أحد أهداف قانون العمل العادل 495 ، مع تعديل شروط التعويض العادل لمعالجة سوء التقييم والتأكد من أن قيمة العمل محددة بشكل صحيح 496 .

ثغرات البحوث الأسرية، تحدياتها وفجواتها:

- البحث عن الدوائر والمجموعات التي تعبر عن الأسرة وتمثلها، وتصنيفها حسب السن والمنطقة الجغرافية..الخ)، وأي من هذه المجموعات لا تعبر عنها؟ وما دور المنظمات الأسرية في التأثير على السياسة ؟ 497 .
- المزيد من البحوث حول دور الحكومات المحلية في مراقبة جودة التعليم والرقابة على التواصل بين المدارس والعائلة والبلديات، والحاجة لتقييم الآثار التي قد يسببها قانون معين على الأسر، إضافة إلى ضرورة تحليل المشاورات والمناقشات بين المنظمات المعنية بشؤون الأسرة والموظفين القائمين على الإدارة 498 .

491. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.

492. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.

493. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.

494. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 14.

495. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

496. مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة، ص 10.

497. رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ص 222.

498. رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ص 222.

- الحاجة إلى دراسات وأبحاث حول الممارسات اليومية والذاتية للأسر الفاعلة. كما تتمركز الدراسات الحالية حول البالغين حيث تفتقر إلى حد كبير إلى المنظور الطفولي إلى جانب آراء كبار السن حول الحياة الأسرية والسياسات والخدمات. وإجمالاً يمكن القول أن خبرات الأسر وإفرادها كهدف للسياسات ومتلقين للخدمات يتم تجاهلها في الدراسات الحالية 499.
- هناك قصور في البحث عن ترتيبات الرعاية، وكيف تسير أمور الرعاية من جانب القائمين عليها، وما تأثير ذلك على الرفاهية، والشعور بالضغط، والبحث عن الأسباب الرئيسة التي تسبب مشاكل لمقدمي الرعاية-الإدارة السلسلة مع أشخاص يعانون من المرض العقلي أو الاكتئاب 500 .
- مزيد من المعلومات حول الرعاية المستدامة، وكيف تبدأ ولماذا نحافظ عليها ومتى نتوقف عن تقديمها (من منظور مقدمي الرعاية)، والحاجة إلى تدريبات وإعانات نقدية واجتماعية وخدمات لمقدمي الرعاية 501 .
- التركيز على مساهمة الزوجين، والذين يقدمون الرعاية في كثير من الأحيان، وعدم الاستهانة بهذه المساهمة في الإحصائيات المقدمة عن مقدمي الرعاية 502 .
- المزيد من المعلومات حول ما يمكن عمله من حيث بناء القدرات وتقديم الدعم لمقدمي الرعاية، والبحث حول أفضل الممارسات وكيفية تنفيذها وتبادل المعلومات في هذا المجال 503 .
- هناك نقص في المعلومات التي ينطوي عليها التوفيق بين العمل والرعاية، ورعاية المسنين، وإجراء بحوث حول ذلك لمقدمي الرعاية 504 .
- الحاجة لمزيد من الأبحاث حول الجوانب الاقتصادية والعواقب المترتبة على الأزمة الاقتصادية الحالية وتأثيرها على مقدمي الرعاية، وماذا سيحدث لهم عند التخلي عنهم وتركهم وظائفهم 505 ، وما احتياجاتهم عند الوصول لمرحلة الشيخوخة 506 ؟

499. رفاهية الأسرة الأوروبية، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ج 1: ص 87.
500. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
501. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
502. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
503. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
504. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
505. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.
506. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة- الأسرة في أوروبا- ج 1: ص 197.

- أبحاث قليلة وحديثة جداً تنظر بتعمق في الأسر والعنف وخاصة المتغيرات والمواقف التي تشجع العنف، والافتقار إلى التحليل باستخدام عينات خاصة لتصنيفات اجتماعية للأسر من أجل فهم إشكال العنف الأسري 507 .
- من المهم تخطي النموذج أحادي الاتجاه الذي يعتمد بشكل أساسي على النوع، ويركز على العنف ضد النساء، ويتضمن العنف ضد الرجال. لا يوجد بحث حول العوامل التي تساعد الناس على التخلص من دائرة العنف 508 .
- المجال الوجودي الثامن الأسرة والإعلام وتعليم الأسرة والمشاركة المجتمعية . هناك حاجة لفحص التشابهات والاختلافات داخل الأسر وبين بعضها البعض. تعد الأسر هي مواقع لإعادة إنتاج الاختلاف في استخدام تكنولوجيا التواصل والمعلومات على أساس العمر وعدد من التغيرات الأخرى. كما أن هناك حاجة للمزيد من البحث حول جماعات معينة من الأسر خاصة تلك التي تحتوي على أفراد معاقين أو اعتماديين 509 .
- هناك حاجة للمزيد من البحث حول عملية كيفية نقل المعرفة من الأجيال الصغيرة التي تمتلك قدرة أفضل على اكتساب الأشياء الجديدة» إلى الأجيال الكبيرة داخل الأسرة 510 .
- هناك أبحاث قليلة جداً حول طريقة استخدام تكنولوجيا التواصل والمعلومات في التوسط في الحياة الأسرية عبر الوطنية. تحتاج الدراسات حول الوساطة عبر الوطنية والعالمية والكيانات الهجينة إلى مزيد من التطور. 511 ما الطرق التي يمكن لتكنولوجيا التواصل والمعلومات أن تشكل الطريق لأنماط جديدة من الأمومة والأبوة من خلال سلاسل الرعاية العالمية و الروابط العاطفية عبر الوطنية 512 .
- ضرورة اعتبار وسائل الإعلام أدوات تربية: كيف يمكن للآباء استخدام الإنترنت لمشاركتهم تربية أطفالهم الممارسات الأسرية، والانتقال لمرحلة البلوغ في المجتمعات الأوروبية 513 .
- تأثير التكنولوجيا الحديثة على الصحة، والوصول إلى الصحة والمعلومات حول الصحة والروابط بين وسائل الإعلام والأعمار والخدمات الداعمة للصحة 514 .

507. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

508. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

509. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص177.

510. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

511. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

512. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

513. رفاهية الأسرة الأوربية في المستقبل، ص 232.

514. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

أبحاث لدعم صنع القرار ومراقبة كم المعلومات التي يتلقاها الناس، وكيف يختلف تلقي نفس الرسالة باختلاف أفراد الأسرة 515 .

- من المهم دراسة تأثير الرسائل الانحيازية عبر وسائل الإعلام حول الاقتصادات السلوكية داخل الأسر وبين الأجيال 516 .

- المزيد من البحث حول برامج تقييم وسائل الإعلام وتقييم فاعلية البرامج التي تهدف إلى تحسين كفاءة وسائل الإعلام والأمية الإعلامية» في رعاية الأطفال وما قبل المدارس بوجه عام» 517 .

- هناك حاجة إلى المزيد من البحث حول كيفية قيام وسائل الإعلام بتشكيل سلوكيات الأسر تجاه استهلاك أكثر استدامة» كيف يؤثر عضو واحد على السلوك الكلي للأسرة مثل قرارات الأم الشرائية» 518

- المزيد من البحث حول ثقافة غرفة النوم والشبكات الاجتماعية للأطفال وخاصة استخدام الإنترنت بين الأطفال بين السادسة والحادية عشرة من العمر . 519

- هناك حاجة إلى إعادة تركيز الأبحاث حول استخدام الأفراد لوسائل الإعلام فيما يخص تضمين الروابط الاسرية على سبيل المثال، كيفية استخدام تكنولوجيا التواصل والمعلومات في التوسط في تكوين وإنهاء هذه الروابط. وإسهام هذه التكنولوجيا في المساعدة في إحداث توازن الحياة العملية أو إخلاله على سبيل المثال من خلال العمل من المنزل 520 .

- المزيد من البحث حول كيفية كون وسائل الإعلام وسيلة لدعم الأبوة وحول شبكات التواصل الاجتماعي للآباء من ناحية كيف يستخدم الوالدين الإنترنت ويتحدثان؟ كيف يستخدمان الإنترنت لمساعدتهما في الأبوة؟ كيف يقدم كل منهما النصيحة للآخر؟ ونصائح دعم الآباء في تعليم أبنائهم وغيرها. والبحث أيضا عن شعور الآباء بالحاجة إلى المعلومات: أي آباء وفي أي سياق وأية حاجات معلوماتية؟ 521

515. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

516.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

517.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

518.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

519.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

520. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

521.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

- المزيد من البحث حول تأثير وسائل الإعلام على التعليم الممول وخاصة المرتبط بالكوارث 522 .
- المزيد من الأبحاث المقارنة حول تدابير ترك الرعاية وحول سياسيات الدولة في هذا المجال وحول سياسات الشركات عل مستوى أوروبا. هناك العديد من المعلومات حول تدابير الشركات صديقة الأسر تتعلق برعاية الأطفال والقليل من المعلومات المتعلقة برعاية كبار السن 523 .
- المزيد من الدراسات حول الرعاية غير الرسمية بما فيها الرعاية الزوجية ورعاية الأب والأم والأنماط المختلفة من الرعاية في العلاقات الأسرية 524 .
- المزيد من الأبحاث حول الثقافات التنظيمية ومنظور أصحاب الأعمال حول الرعاية 525 .
- دراسات حول التمييز ضد الرجال في سوق العمل في حالة اضطرارهم لرعاية أقاربهم ليس فقط كبار السن وإنما أيضا الأطفال 526 .
- المزيد من الأبحاث المقارنة حول ما تتوقعه الأجيال المستقبلية من خدمات الرعاية العامة لدعم المرحلة الأخيرة من حياتهم على المدى البعيد، بأي من الطرق يخططون للجوء للخدمات العامة؟ و الأبحاث حول آراء الشباب في كبار السن 527 .
- الحاجة إلى المزيد من الأبحاث حول عدم المساواة المتعلقة بالبنية التحتية للرعاية الاجتماعية بالنظر إلى التطورات على المستويين الإقليمي والعالمي، وأثر دخول واستخدام الخدمات الاجتماعية المتعلقة بالتباين الاجتماعي، وكيف تساعد الخدمات الاجتماعية في تقليل الفقر؟ 528 .
- أهمية دمج آراء المستفيدين في أبحاث الرعاية حيث أن منظور من هم بحاجة إلى الرعاية أو متلقي الرعاية مازال مفقودا تماما بما فيها منظور الأطفال. ويعد البحث النوعي المقارن ذو أهمية بالغة هنا حيث يعد أفضل طريقة لفهم وجهات نظر الناس واستكشاف كيفية اختبارهم للرعاية 529 .
- هناك حاجة إلى دراسات حول أنماط جديدة من الحوار بين الأجيال وخاصة في الأسر التي بدون أجداد 530 .
- المزيد من الأبحاث حول تدويل الرعاية والأشكال المختلفة التي تتخذها العلاقات بين الرعاية والجنس وقضايا الهجرة وسلاسل الرعاية العالمية والرعاية عبر الوطنية والاستراتيجيات المختلفة لرعاية الأقارب الذين يعيشون في بلدان أو قارات أخرى والرعاية كعمل دولي وحاجات الأسر المهاجرة من الرعاية والمهاجرين كعامل رمادي في الرعاية القائمة على المنزل وخدمات الرعاية الرسمية 531 .

522. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص181-182.

523.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

524.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

525.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

526.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

527. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

528.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

529.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

530. رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

531.رفاهية الأسرة الأوربية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا- ج 1: ص166.

هناك حاجة إلى المزيد من الأبحاث حول متغيرات «القلق والتناقضات»، العلاقة بين الرعاية الرسمية وغير الرسمية، وحول تغيرات السياسات العامة مع مرور الوقت «التحليل العميق لتشكيل السياسة وعملية التوصل»، كما أن هناك افتقاراً إلى المعرفة وقاعدة بيانات حول عاملي الرعاية في المنازل الخاصة 532 .

- هناك افتقار للبحث حول الأطفال الذين تولى عنهم أبوهم عن رعايتهم مثل أولئك الأطفال الذين يوجد أبوهم داخل السجن أو مرضى عقليين. وبالمثل فالبحث نادر حول الأطفال الذين سبقت لهم الرعاية المؤسسية وعادوا إلى منازلهم، وأيضاً حول المهارات الواجب توافرها لدى الوالدين لاستعادة أبنائهم 533 .

- أبحاث حول أفضل طول رعاية الأطفال من وجهة نظر اهتمامات الأطفال وصحتهم. ما أفضل تدابير الرعاية التي تتناسب مع احتياجات الأطفال ؟ 534 مازال البحث نادراً حول استخدام التكنولوجيا في كل من الرعاية الرسمية وغير الرسمية. تركز الأبحاث الحالية على رعاية الأطفال وكبار السن في حين تغفل احتياجات أعضاء الأسرة الآخرين من البالغين مثل ذوي الاحتياجات الخاصة، فالجودة وليس فقط الكمية أو الإتاحة 535 .

- المزيد من البحث حول مسار الحياة المنحني للفقراء ومسلك الفقر، لكن مع التركيز على كيفية الخروج من الفقر وتجنبه 536 .

- هناك دراسات قليلة جداً «كمية ونوعية» حول اختبار الفقر وأيضاً حول الأنماط الاجتماعية للفقر 537 .

- هناك حاجة إلى المزيد من البيانات حول أولئك الذين يرعون أفراداً من أسرهم أو أولئك الذين يتلقون الرعاية من أفراد أسرهم 538 .

- هناك حاجة إلى المزيد من البحث حول الفقراء في السياقات الريفية والحضرية 539 .
- الحاجة إلى توسيع نقطة ارتكاز الدراسات التحليلية التي تتجاوز السياسات الأسرية للدولة منها، على سبيل المثال المزيد من الدراسات حول العلاقات التي تربط بين كل من الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وسياسات الأسر المهنية والسياسات الأسرية الإقليمية والمحلية.

532. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 166.

533. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 166.

534. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 166.

535. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 166.

536. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 176.

637. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 176.

538. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 176.

539. رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة - الأسرة في أوروبا، ج 1: ص 176.

- الحاجة إلى معرفة المزيد عن تأثير السياسات التي لا تعد سياسات أسرية واضحة إلا أنها تؤثر بدورها على الأسر مثل سياسات التوظيف.
- الحاجة إلى معرفة المزيد عن معتقدات والأفكار السياسية لصانعي تلك السياسات مع مراعاة الاختلافات بين الدول.
- الحاجة إلى قاعدة بيانات أكبر عن إجمالي النفقات على السياسة الأسرية من أجل تقييم تأثير التغييرات في السياسات على تقديم الدعم الشامل للعائلات.
- هناك قاعدة بيانات غير كافية حول التغييرات بين الأجيال داخل الأسر ومساهمات كبار السن في رفاهية أسرهم.
- تأثيرات الرعاية المبكرة للأطفال على الأبوة والبلوغ: هناك حاجة إلى أبحاث حول أثر رعاية الأم وغير الأم مثل أثرها على علاقات الطفل بالديه.
- الحاجة إلى المزيد من الأبحاث حول السياسات الأسرية ودور الرجال داخل الأسر مثل لماذا يأخذون إجازات أبوية أقل، ومن المهم دراسة تأثير أنظمة إجازات معينة على أصحاب الأعمال وفقا لحجم الشركة حيث يجد أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في استبدال من يقومون بالإجازة . 540

- تعزيز التعاون بين دول التحالف الأوروبي من أجل الأسرة هو الصوت المرسل للاتحاد الأوروبي من أجل إنجاز مهمات كبيرة مثل تبادل الخبرات والتعليم في مجال السياسات الأسرية. فالتحالف يساهم مساهمة فعالة وقيمة في نشر أفضل الممارسات في التوفيق بين العمل والحياة الخاصة لأفراد المجتمع الأوروبي 541 . لذلك فإنه من المهم أن ننظر بعمق إلى أفضل السبل والأساليب والمناهج بعيدا عن التقليدية، وذلك عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع التحديات الاجتماعية الكبرى، وهذا هو السبب الداعي لئن تقوم اللجنة بعمل كل ما في وسعها لتشجيع الابتكار الاجتماعي والمشاركة الكاملة لجميع الأطراف المعنية بما في ذلك وبوجه خاص وطريقة مبتكرة الشركاء الاجتماعيين. ومن الأهمية بمكان عدم الاستغناء عن كبار السن أو تركهم يغادرون سوق العمل، و بالمثل أيضا لابد من ضمان أن تقاعدتهم عن العمل يضمن استمرارهم في المشاركة الاجتماعية بطريقة صحيحة 542.

540.رفاهية الأسرة الأوروبية، مشروع منصة الأسرة -الأسرة في أوروبا، ج 1: ص145.

541.مستقبل الأسر الأوروبية، ص4.

542.مستقبل الأسر الأوروبية، ص4.

- إشراك المجتمع في الرعاية الاجتماعية المحلية: قد أصبح إشراك المجتمع في الرعاية الاجتماعية المحلية أساسيا منذ تم الإعلان عنه في 2004 في « مشروع انتقالي أوروبي حول التوازن والرعاية في الحياة العملية بعنوان Equal-Tempora ». وطبقا للمؤلفين، فالخدمات يجب أن تكون قريبة للأشخاص والأسر وبيئات معيشتهم، وأيضا طبقا لمبدأ التبعية تنص فقرة خدمات الرعاية الاجتماعية المحلية على أن عدد من الممثلين كمؤسسات الإدارة المحلية 543. إذن يجب على المؤسسات الاجتماعية والمهنيين والمجتمع والأسرة أن يتشاركوا بطريقة فاعلة في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية المحلية. وهذا الاهتمام المتجدد على المستوي المحلي متصل أيضا بالاهتمام بما يسمي « نماذج الممارسات الجيدة » والتي تمثل تحليلا لمشروعات محلية لأمم مختلفة حول موضوعات مختلفة لتلقي الضوء على مناهج وخبرات مختلفة من سياسات الأسر المحلية. واختلاف أنظمة الرعاية والسياسات الأسرية في أوروبا تتجاوز فئات الدول القائمة وكذلك أنماط أنظمة الرعاية 544 .

- تفعيل دور الأعضاء الفاعلين ذوي الأهمية إلى جانب الدولة مثل المنظمات غير الحكومية وخاصة الشركات وأصحاب الأعمال وسياساتهم الأسرية المهنية والتي لها أهمية بالغة في التصالح بين العمل والحياة الأسرية، والتي منها على سبيل المثال ساعات العمل الصديقة للعائلة، وتجهيزات رعاية الأطفال في أماكن العمل. فيما تتزايد أهمية العولمة والتدويل لهذه السياسات بكافة أنواعها ونتائجها من أجل مستقبل سياسات الرعاية الأسرية والاجتماعية مما يعني أن علاقات الرعاية تتخطى الحدود الوطنية في صور سلاسل الرعاية العالمية والرعاية عبر الوطنية، وأن الرعاية أصبحت عملا دوليا إلى حد بعيد حيث تقوم شركات متعددة الجنسيات بتقديم أعمال الرعاية. ويقوم الاتحاد الأوروبي حاليا بالاستثمار في موضوعات الهجرة من خلال سياساته وأبحاثه إلا أن العلاقات بين السياسات الأسرية والرعاية والجنس والهجرة لا تزال غير واضحة إلى اليوم (المفوضية الأوروبية 2009) 545 .

543. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ج 1: ص 84.

544. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ج 1: ص 85.

545. رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل، الرعاية الاجتماعية لكبار السن، ج 1: ص 87.

الفصل الثامن
رؤية مستقبلية للسياسات
الأسرية في المملكة
العربية السعودية

رؤية مستقبلية للسياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية

مقدمة

انطلاقاً من أهمية الأسرة باعتبارها الوحدة والنواة الأساسية في المجتمع وضرورة مساعدتها على القيام بالدور الفاعل في المجتمع وبناء شخصيات الأفراد ونظراً لحرص المملكة العربية السعودية على تقديم أفضل الخدمات والبرامج والسياسات للأسرة والطفولة وتحقيقاً لرؤية 2030 التي تتطلع المملكة إلى تحقيق أهدافها ومتطلباتها باستخدام التخطيط العلمي واستراتيجياته. فإننا نطرح هنا رؤية استراتيجية مستقبلية للسياسات الأسرية والطفولة في المملكة العربية السعودية. وللوصول إلى هذه الرؤية وطرحها في إطار تكاملي فإن هذا يتطلب تناول الجوانب والمحاور التالية:

أولاً : السياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية .

ثانياً : التشريعات الإجتماعية.

ثالثاً : الاستراتيجيات ومكوناتها.

رابعاً : خارطة الطريق لبناء استراتيجية مستقبلية للأسر السعودية وما الأسلوب الأمثل للوصول إلى هذه الاستراتيجية.

خامساً : المبادرات المقترحة للسياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية.

وفيما يلي الجوانب المطروحة للاستراتيجية

أولاً :- السياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية :

يقصد بالسياسات : التوجيهات والاستراتيجيات بنواحي العمل 546.فهو نظام يرتبط بمقومات الإجراءات أي تحديد صلاحية أي إجراء 547.

546 (القضاة 2015 : 19)

547 (Lan . 2014 : 21)

والاستراتيجية هنا هي مجموعة خطط يتم اعتمادها وفق فترة زمنية تحدد مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها خلال تلك المدة وعلى أن تكون هناك رقابة على سير الخطط وتعديل أي انحراف لها قبل البدء بالمرحلة تلو المرحلة الأخرى 548. وتختص السياسات بمنهجية العمل وبها نوع من الثبات وكلاهما مكمل للآخر 549 .

فالسياسات هي المنهج المستخدم لتحقيق الأهداف 550. كما أنها الخطط التي ترسم على المدى البعيد وترتبط السياسات بمجموعة من القواعد والتي هي مجموعة الأساسات التي يتم من خلالها تحديد الإجراءات وعلى أساسها تنفيذ السياسات 551. وترتبط السياسات بالقواعد والإجراءات 552 فالسياسات : (استراتيجية) .

والقواعد : أسس وقوانين ومبادئ .

والإجراءات : تنفيذ السياسات والقواعد .

وتعرف أيضا السياسات بأنها « سياسة الحكومة التي تتضمن مجموعة من البرامج والنظم الموجهة لتحقيق هدف معين لفئات معينة » 553.

ومن منظور آخر فإن السياسات هي « خطة حكومية تصدر عن دراسة وتقدير الموقف للمستقبل وتحدد الاتجاهات لتواجه الصعوبات أو العمل على إمكانية التحكم فيها حتى يمكن تحقيق رفاهية المجتمع » 554.

وفي ضوء ما تقدم يمكن تحديد السياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية على النحو التالي :-

- 1) مجموعة من القواعد العامة المستمدة من الشريعة الإسلامية والتي تستهدف تحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص في تقديم أوجه الرعاية للأسر .
- 2) تساهم السلطات المسؤولة في المجتمع في وضع وتطبيق تلك السياسة والتي لها صلاحية اتخاذ القرارات مستنيرة في تحديد استراتيجيتها على ما جاء في القرآن الكريم وعلى السنة المطهرة
- 3) تتضمن تلك السياسات الأسر في جميع مناطق المملكة العربية السعودية (بمنظور تعددي متكامل (وقائي / علاجي / نمائي) .
- 4) تنطلق السياسات الأسرية من عقيدة تتضمن مجموعة التوجيهات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مجتمع المملكة العربية السعودية تستلهم من الشريعة الإسلامية .

554 (عبد الفتاح . 1999 : 131)

548 (Peter.2011)

549 (القضاء . المرجع السياسي 33) .

550 (Optc . 91)

551 (Peter . Blau . 1999 . 33) .

552 (القضاء.منذر. 2015:18) .

553 (Gohn . Baker . 2001 . 91)

ثانياً :- التشريعات الاجتماعية

- التشريع هو مصدر من مصادر القانون .
- ويعد التشريع أيضا القانون المكتوب الصادر عن السلطة .
- ويعرف التشريع أيضا بأنه « مجموعة القواعد العامة المجردة الملزمة الصادرة عن السلطة العامة المختصة في الدولة التي تبيح أو تحظر أو تنظم حق أو مجموعة حقوق .
- وهو كل قاعدة قانونية .
- كما يعرف التشريع بأنه (القواعد القانونية التي تصدر عن سلطة عامة فيختصها المجتمع بوضع القانون في صورة مكتوبة وبهدف ضبط الحياة) .
- ويعرف التشريع أيضا بأنه (القواعد التشريعية التي تصدر لتقرير الحقوق للأفراد منذ الميلاد إلى أبعد من ذلك) 555..
- ويعرف التشريع الاجتماعي بأنه مجموعة القواعد القانونية التي تستهدف المحافظة على النظام الاجتماعي دون حدوث صراع بين المصلحة الذاتية ومقتضيات العدالة الاجتماعية 556.

ثالثاً :- الاستراتيجية ومكوناتها

- تعكس الاستراتيجية الخطط المحددة مسبقا لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة التي يمكن الحصول عليها، وهي خطط أو طرائق توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتمادا على الخطط والإجراءات الآمنة في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير. ومفهوم الاستراتيجية عموما: هي مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف الموضوعية في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول.
- فالاستراتيجية خطة شاملة تحدد كيفية تحقيق الأهداف المستقبلية.
- مكونات الاستراتيجية (الخطة):
- وضع الأهداف على كافة المستويات.
 - صياغة البدائل الاستراتيجية.
 - تحليل عوامل القوة والضعف.
 - اختيار البديل الأمثل.
 - وضع الخطط المناسبة لتنفيذ البديل الاستراتيجي.

<https://ar.wikipedia.org/wiki/555>

556 (عبد اللطيف . رشاد : 2013 . 74 : 75) .

- والاستراتيجية المقترحة للسياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية تتناول الأسرة بجميع أفرادها من حيث كونها أسرة (نواة) أو وحدة.
 - أفراد الأسرة: الزوج . الزوجة . الأطفال
 - المسنون: ذوو الاحتياجات الخاصة (المعاقون)
 - الأسر المعرضة للخطر والتي تعاني من:
 - العنف الأسري.
 - إيذاء الأطفال (العنف ضد الأطفال).
 - العائل المسجون.
 - تناول المخدرات من قبل أفراد الأسرة.
 - الأرمال.
 - المطلقات.
 - الأسر الفقيرة (محدودة الدخل).
- ولبناء استراتيجية للسياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية فإن الأمر يتطلب (خارطة للطريق Road Map)،

رابعا : خارطة الطريق لبناء استراتيجية مستقبلية للأسرة السعودية :

- للوصول إلى الهدف من هذه الاستراتيجية لابد من رسم محددات تتضمن:
 - الرؤية والرسالة والأهداف لهذه الاستراتيجية.
 - تحديد الاحتياجات الفعلية للأسر السعودية في جميع أنحاء المملكة (الريف/ الحضر) في ضوء نتائج الدراسات والبحوث الفعلية.
 - تحديد البرامج والخدمات التي تساعد على إشباع ومواجهة هذه الاحتياجات.
 - تحديد المؤسسات المعنية بالتنفيذ:
 - أ- مؤسسات أسرية. ب- مؤسسات عامة.
 - المسؤولون عن تنفيذ هذه البرامج.
 - تقويم البرامج.

- وتتضمن الاستراتيجية عدة مبادرات تتناول:
- المبادرة الأولى: رعاية الأطفال بعد الطلاق
 - المبادرة الثانية: الأرمال.
 - المبادرة الثالثة: المسنون .
 - المبادرة الرابعة: الأسر المعرضة للخطر.

الاستراتيجية المقترحة

الرؤية

التميز في تقديم خدمات متنوعة للأسر السعودية وكافة أفرادها على المستوى العام بما يحقق التكامل والتمايز والرفاهية للأسرة في المجتمع بما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الرسالة

الاستمرار والتقدم والتطور في تقديم خدمات وبرامج متنوعة ومتميزة للأسر السعودية بما يحقق الرفاهية والتميز على المستوى العالمي وبما يتوافق مع قيم ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الأهداف

- 1) تحقيق مستوى عال من الرعاية والخدمات المقدمة للأسر السعودية بما يساعدها على أداء دورها والقيام بوظائفها كما وردت في الشريعة الإسلامية.
- 2) ضمان حقوق المرأة العاملة في الحصول على الإجازات المدفوعة وغير المدفوعة التي تساعدها في رعاية أطفالها وحمايتهم من المخاطر بما لا يتعارض مع السياسة العامة للدولة.
- 3) ضمان حقوق الوالدين في الحصول على الإجازات المدفوعة الأجر أو نصف الأجر أو بدون أجر وذلك لرعاية أطفالهم والقيام بالمتطلبات الأسرية.
- 4) حماية الأسر المعرضة للمخاطر ومساعدتهم على مواجهة المشكلات التي تعوق أداء وظائفهم وذلك بتقديم خدمات متنوعة وقائية وعلاجية وتنموية وتأهيل أفراد هذه الأسر لاستعادة التوازن.
- 5) تقديم المساعدات المالية والمعنوية والتأهيلية للأسر الفقيرة محدودة الدخل وتأهيل أفرادها وتنمية طاقاتهم وقدراتهم لضمان تحقيق الدخل المناسب الذي يساعد هذه الأسر على الحياة الكريمة وتنمية مستدامة لهم

- 6) تقديم البرامج والخدمات اللازمة للأرامل. و المعيلات لأسرهن (المرأة بدون زوج) والتي تتكفل بإعالة الأسرة من مساعدات مالية/ معاشات ثابتة/ برامج إرشادية وتدعيمية بما يضمن لهذه الأسر الحياة الكريمة في المجتمع.
- 7) تطوير وتدعيم خدمات الإرشاد الأسري وتعميمها لضمان حصول الأسر التي تحتاج إلى هذا النوع من الخدمات في جميع المناطق بالمملكة.
- 8) مساعدة المطلقات على مواجهة النتائج والعواقب المترتبة على الطلاق من نفقة وحضانة أطفال وحقوق وواجبات في ضوء الشريعة الإسلامية وبالالتزام بهذه الحقوق (كتابة.. وعملا ومتابعة).
- 9) حماية أطفال الأسر المطلقة ، من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة للحيلولة دون وقوعهم في مشكلات ، وبما يضمن حسن رعايتهم (نفسيا واجتماعيا وصحيا وتعليميا) .
- 10) ضمان حصول المسنين داخل الأسر على الخدمات اللازمة التي تساعدهم على الحياة الكريمة والهادئة التي تتناسب مع متطلبات هذه المرحلة العمرية. سواء داخل الأسرة أو خارجها.
- 11) حماية الأسر من العنف الأسري. وذلك من خلال تقديم برامج وقائية وعلاجية يشارك في تقديمها المؤسسات العامة في المجتمع والمؤسسات الأسرية.
- وتشمل العنف بأنواعه.. ويتم إصدار قوانين لتوقيع العقوبة على القائمين بالعنف داخل الأسرة (سواء كان الزوج أو الزوجة) ويتم تحديد نوع العقوبة ومدتها طبقا لنوع العنف ومستواه والنتائج المترتبة عليه.
- 12) تقديم برامج متنوعة للأطفال في سن ما قبل المدرسة لمساعدتهم على النمو النفسي والاجتماعي والعقلي والديني السليم والمتكامل والمتوازن لتأهيلهم ليكونوا أفراد صالحين في المجتمع.
- 13) تقديم حزمة من الخدمات المتكاملة (الصحية/ الاجتماعية/ الاقتصادية/ التعليمية/ الدينية/ الإرشادية/.... الخ) للأسر التي يتواجد بها أطفال من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو المسنين أو التي تعاني من مشكلات متعددة.
- 14) إنشاء بيت خبرة في مجالات متنوعة تختص بالأسرة واحتياجاتها ومشكلاتها والموضوعات المعنية بها ويقوم بإجراء البحوث والدراسات المتنوعة المرتبطة بالأسرة.

15) استصدار بعض القرارات أو القوانين حول إجازات الأمومة ورعاية الطفل والمسنين والفئات الأخرى التي تحتاج إلى رعاية خاصة. وبعض استحقاقات الخدمات التي تحتاج إليها الأسر في مجالات متعددة.

16) تفعيل للمبادرات المقترحة المرتبطة باستراتيجية السياسات الأسرية حول كل من: (الإجازات الوالدية/ إجازة الأمومة/ إجازة رعاية الطفل/ خدمات ما بعد الطلاق/ خدمات الأرامل/ والنفقة/ والحضانة/ الخدمات المقدمة للأسر المعرضة للخطر/ ومواجهة العنف الأسري (العنف الموجه للأطفال)/ وخدمات الأسر الفقيرة محدودة الدخل/ وخدمات الإرشاد الأسري وخدمات وبرامج رعاية الأطفال في سن ما قبل المدرسة..) والتي تُعنى بتنفيذها المؤسسات الأسرية والمؤسسات العامة في المجتمع بإشراف ومتابعة المجلس الأعلى للأسرة والطفولة.

17) تفعيل دور مجلس شؤون الأسرة في متابعة تنفيذ المبادرات الخاصة بالمجالات المتنوعة التي تهم الأسرة والطفولة والسياسات الأسرية وذلك بتقويم البرامج والخدمات المقدمة سنويا ورسم الخطط لتطويرها في ضوء نتائج الدراسات والبحوث والعائد منها.

• إجراء البحوث والدراسات المختلفة لتحديد الاحتياجات الفعلية للأسر السعودية في جميع أنحاء المملكة (ريف- حضر).

• تحديد المؤسسات المعنية بتنفيذ البرامج والخدمات التي تساعد في مواجهة الاحتياجات الفعلية للأسر السعودية والتي أسفرت عنها نتائج الدراسات والبحوث. التي تقوم بها بيوت الخبرة ومراكز البحوث المعتمدة.

ويقترح أن تكون هذه المؤسسات:-

- المؤسسات الأسرية الموجودة في المجتمع الحكومية منها والأهلية والخاصة.

- المؤسسات العامة مثل المستشفيات والوحدات الصحية و الهيئات التعليمية ومراكز التنمية الاجتماعية الحضرية والريفية وجميع المؤسسات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية.

• تحديد المسؤولين عن تنفيذ البرامج والخدمات

يقترح أن يتولى تنفيذ البرامج والخدمات المقترحة والتي تساعد في تحقيق أهداف السياسات الأسرية فريق عمل من المتخصصين في كل من المؤسسات الأسرية في المملكة العربية السعودية والمؤسسات الحكومية والعامة طبقا للهيكل البنائي والوظيفي لهذه المؤسسات والهيئات والذي يتكون من:

- الأطباء البشريين.
- (2) الأطباء النفسيين.
- (3) الإخصائيين الاجتماعيين.
- (4) الإخصائيين النفسيين.
- (5) هيئة التمريض.
- (6) أخصائيين التأهيل.
- (7) المرشدين الأسريين.
- (8) أخصائيين العلاج الطبيعي.
- (9) الفريق الإداري.
- (10) الفنيين ومعلمي المهارات... الخ من المتخصصين العاملين في هذه المؤسسات والهيئات الأسرية والعامة والحكومية.

- ولضمان قيام المنظمات والهيئات المعنية بالأسرة بتحقيق أهدافها. فإن هذا يتطلب:
- 1- صياغة ميثاق أخلاقي عام.
 - 2- صياغة ميثاق أخلاقي للمنظمات الأسرية.
 - 3- صياغة ميثاق أخلاقي للعاملين. بالإضافة إلى ضرورة منح المرشدين الأسريين والاجتماعيين والنفسيين رخصة مهنية لمزاولة المهنة.
 - 4- بناء مقاييس للتنبؤ بحالات العنف الأسري.
 - 5- إعداد أدلة لإدارة الحياة الأسرية.
 - 6- تفعيل دور المجلس التنسيقي لجمعيات التنمية الأسرية في التنسيق بين جمعيات وهيئات الإرشاد الأسري وتفعيل دورها.
 - 7- إنشاء مرصد أسري يتولى حصر الدراسات والبحوث في المجال الأسري والتي تعنى بتطوير برامج وخدمات الأسرة السعودية- والمعلومات اللازمة عن البرامج والخدمات والمنظمات المعنية بالأسرة ، ورصد المشكلات الأسرية للمجتمع السعودي بشكل عام ، ووفقاً للمناطق الجغرافية بشكل خاص.
 - 8- بالإضافة إلى اللوائح والقوانين والقرارات المرتبطة بالأسرة وتقديم كافة الخدمات اللازمة لتحقيق الأمن الأسري والذي يعد بوابة للأمن الوطني.

خامسا : المبادرات المقترحة لتطوير السياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية

على الرغم من اهتمام المملكة العربية السعودية بالأسرة باعتبارها نواة المجتمع كما هو وارد في نظام الحكم، وما تقدمه للأسرة من خدمات متنوعة وبرامج على مستوى عال من الكفاءة من خلال سلسلة هيئات ومنظمات حكومية وأهلية وخاصة وبيوت خبرة للدراسات والبحوث الاجتماعية للأسرة، وما تشهده من تقدم في جوانب الرعاية الأسرية والطفولة، إلا أن معظم هذه الخدمات يركز على الجانب العلاجي أكثر من الوقائي.

وما ترصده المملكة من إمكانيات مادية وبشرية وتدعيمية ومالية فلا زال الأمر يتطلب إعادة النظر في السياسات الأسرية وما يترتب عليه من إصدار قرارات وقوانين تساعد في سد الثغرات في العديد من جوانب هذه السياسات الأسرية وبما يضمن للأسرة السعودية مستوى عال من الرفاهية تضاهي به المستويات العالمية ولضمان عدم تعرض الأسرة للمشكلات والعقبات التي تؤثر على إعداد جيل واع ومتميز وأسرة متميزة معاصرة مع الالتزام بالقيم الإسلامية الأصيلة والقواعد الشرعية للدين الإسلامي.

ولتحقيق هذا الهدف في ضوء الرؤية الاستراتيجية المستقبلية المقترحة للسياسات الأسرية في المملكة العربية السعودية فإننا نورد مجموعة من المبادرات التي تساعد في تفعيل هذه الاستراتيجية وتطوير السياسات الأسرية وهي على النحو التالي:-

المبادرة الأولى :- (رعاية الأطفال بعد الطلاق)

أهداف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى توضيح مرحلة ما بعد الطلاق وحضانة الأطفال والنفقة والأنماط المتنوعة من هذه الجوانب في الأسرة بعد الطلاق.

وكيف يتم التعاون بين الأزواج، وكيفية تدبير المعيشة الجديدة وتوضيح تأثير بعد الطلاق على الآباء والأمهات وحياتهم المهنية والوظيفية، وتأثير ذلك أيضا على رعاية الأطفال.

الطلاق والحقوق المترتبة:

مرحلة ما بعد الطلاق والنفقة والحضانة قضية رئيسية ومثار للعديد من المناقشات والمفاوضات ويترتب على الطلاق الكثير من المشكلات والتي تواجه جميع أفراد الأسرة وخاصة المرأة والأطفال.

ولابد من تحديد أنماط متنوعة من توفير الحماية والحياة السليمة للأطفال. وكيف يتم التعاون بين الأزواج وتدبير المعيشة الجديدة.

وتحديد المؤثرات الناتجة عن الطلاق على كل من الآباء/الأمهات/ وحياتهم المهنية والوظيفية وتأثير ذلك على رعاية الأطفال وحياتهم المستقبلية.

ومن هذا المنطلق ولضمان توفير بيئة آمنة ومتوازنة ومناسبة للأطفال بعد الطلاق فإننا نوصي بالقرارات التالية:-

- عند تقدم أحد الوالدين الزوج أو الزوجة للمحكمة الشرعية وللقاضي المسؤول لطلب الطلاق، فيجب قبل إصدار قرار الطلاق والحصول على وثيقة الطلاق أن يتفقا كل من الزوج والزوجة على ترتيبات المعيشة بعد الطلاق. وكيف يمكن هيكلة الحياة اليومية للآباء والتفاوض بين الأب والأم لترتيبات الحضانة المشتركة وعواقب ذلك على الأطفال مثل الترتيبات الخاصة (بالدراسة أو المقابلات مع الأطفال دون سن 16 سنة. والترتيبات اللازمة لهذه المقابلات وأماكنها وأوقاتها).

ويلزم القاضي كل من الزوج والزوجة بكتابة تعهد حول ترتيبات معيشة الأطفال.. وإجراءات الحضانة وما يتطلبه ذلك من مقابلات منتظمة بين الأطفال والوالدين.. طبقا لظروف كل حالة ، ويمكنهم الإستعانة بالدعم الفني المقدم من جمعيات التنمية الأسرية والمراكز المتخصصة في هذا الشأن. وبناء على ما يراه القاضي واللجنة المقترح تشكيلها للنظر في هذا التعهد وما يتضمنه من إجراءات لضمان حقوق جميع أطراف الأسرة. يتم الموافقة على إصدار وثيقة الطلاق.

- ضرورة متابعة حالات الأسر التي تقدمت بطلب الطلاق للمحكمة الشرعية.. والتأكد من تنفيذ ما ورد في التعهدات المكتوبة بخصوص (ترتيبات الحياة اليومية للأطفال وحضانتهم والنفقة والالتزام بما ورد في التعهدات).

ويقوم بعملية المتابعة فريق متخصص من العاملين في المحاكم الشرعية (محكمة الأسرة) يتضمن الإخصائي الاجتماعي/ المحامي (القانوني) والمرشد الأسري).

وكتابة تقرير كل ثلاثة أشهر حول عملية المتابعة والنتائج المستخلصة من هذه العملية. وبناء عليه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في حالة عدم الالتزام بالتعهدات وإحضار الأطراف المتضمنة في التعهد للنظر في موضوع الخلاف. وتستمر عملية المتابعة طوال مرحلة الحضانة لحين بلوغ الأطفال السن القانوني (16) عام.

المبادرة الثانية:- رعاية الأرامل

أهداف المبادرة:

طبقا للرؤية الاستراتيجية لتطوير السياسات الأسرية فيما يتعلق بالأرامل فإن هذه المبادرة تهدف إلى مساعدة الأرامل (وبخاصة العائلات لأسر) وتمكينهن من رعاية أطفالهن وأداء مهامهن وأدوارهن.

مكونات المبادرة:-

- الإجازات الوالدية لرعاية الأطفال.

- المساعدات المالية.

- فرص العمل.

- القرارات المقترحة:-

- توفير العمل المناسب للمرأة الأرملة بما يتناسب مع إمكانياتها وقدراتها.

- في حالة حصول الأرملة على مؤهل علمي إما متوسط أو عال. المساعدة في إيجاد فرصة عمل تتناسب مع مؤهلاتها- ويتم توفير هذه الفرصة عن طريق المجلس الأعلى للأسرة والطفولة.

حيث تتقدم الأرملة بطلب وظيفية طبقا لمؤهلاتها ويتم مساعدتها في إيجاد فرصة العمل المناسبة التي توفر لها مستوى جيد للدخل مما يخفف من الضغوط عليها أو يهيء بيئة مألوفة وسليمة لنمو أطفالها.

- استحقاق المرأة العاملة الأرملة لإجازة رعاية للطفل المريض دون سن 12 سنة بأجر مدفوع كامل لمدة 24 أسبوعا وخاصة في حالة عدم وجود من يرعى الطفل.

- استحقاق المرأة العاملة الأرملة لإجازة رعاية للطفل لرعاية أطفالها دون 16 سنة بنسبة 60 ٪ من الأجر الذي تحصل عليه لمدة 48 أسبوعا.

- تمنح الأرملة مساعدة مالية بواقع 50 ٪ من الأجر الذي تحصل عليه دفعة واحدة في أوقات دخول المدارس والأعياد أو عند مرض أحد الأبناء بمرض مزمن أو يحتاج لفترة علاج طويلة.

- وتتولى الهيئة التي تعمل بها الأرملة بدفع هذه المساعدة كل عام.

- منح الأرامل من ذوي الدخل المحدود ومن لا عائل لها بطاقات لصرف اللوازم الأساسية للحياة اليومية من تموينات وغيره بأجور رمزية من بعض السوبر ماركت التي يتم تحديدها في كل منطقة من مناطق المملكة- بحد أقصى يتم تحديده.

- منح الأرامل من ذوي الدخل المحدود ومن لا عائل لها تأمين صحي للحصول على العلاج الطبي المجاني لها ولأطفالها- ويتم تخصيص بعض المستشفيات والمراكز الصحية في كل منطقة من مناطق المملكة لتقديم العلاج المناسب وبمستوى لائق.

- إعطاء أولوية للفتيات والسيدات العائلات لأسرهن في الحصول علي فرصة عمل من خلال إصدار تشريع يختص بهذا الأمر .

المبادرة الثالثة : رعاية المسنين

أهداف المبادرة:

تحقيق مستوى لائق من المعيشة والرعاية للمسنين في ضوء سياسة أسرية متكاملة انطلاقاً من حق المسن في الحصول على الخدمات والبرامج والرعاية التي تحقق له الرفاه في حياته.

مكونات المبادرة والقرارات المقترحة:

- رعاية المسن والإجازات.

- المساعدات المالية والمعاشات للمسنين.

- الرعاية المتكاملة.

القرارات المقترحة:

- حق التغيب عن العمل لرعاية شخص مسن في الأسرة لا يستطيع الاعتماد على نفسه- ويكون التغيب بواقع يوم في الأسبوع 10 أو 15 يوماً في العام.

- حق الحصول على إجازة لرعاية مسن في الأسرة مريض بمرض خطير وتكون إجازة غير مدفوعة لمدة ستة أشهر.

- عندما تقترب النساء العاملات من سنوات التقاعد وهن يحملن مزيداً من مسؤوليات الرعاية للأبناء والأحفاد والوالدين ويعتمدن على معاش التقاعد وليس لديهن أزواج إما مطلقات أو أرامل يتم منحهن مساعدة مالية لتغطية جوانب الرعاية لجميع الأفراد داخل الأسرة.

- تطبيق استراتيجية للعاملين (ذكور/ إناث) الأكبر سناً والذين يقتربون من سن التقاعد بمنحهم مميزات تساعد على مواجهة متطلبات الحياة والأفراد المسؤولين عنهم وخاصة أولئك الذين يتواجد في داخل أسرهم أحد الوالدين المسنين المرضى بأمراض مزمنة وفي حاجة إلى رعاية مستدامة- يتم تقاعدهم مبكراً مع استحقاق معاش التقاعد كاملاً- وقد تكون قبل سن التقاعد بـ 5 سنوات.

- السماح للموظف أو الموظفة بالحصول على إجازة مدفوعة الأجر كاملاً لمدة 8 أسابيع لرعاية أحد الوالدين المسنين والمقعدين أو المرضى بأمراض مزمنة خطيرة تعوقهم عن الاعتماد على أنفسهم.

- ويتم منح هذه الإجازة بغرض المساعدة في توفير الرعاية للمسن داخل الأسرة.

- تقديم مساعدات مالية للمسنين أو معاش مستمر طوال فترة حياته- وخاصة لأولئك الذين ليس لديهم عائل من الدرجة الأولى- ويعيشون مع أحد أقاربهم ويتم تقديم هذه المساعدات أو المعاشات عن طريق الهيئات الأسرية بالمشاركة مع هيئة التأمينات الاجتماعية.

المبادرة الرابعة:- (الأسر المعرضة للخطر)

أهداف المبادرة:

تهدف هذه المبادرة إلى التوصل إلى رؤية مستقبلية في ضوء السياسات الأسرية لأساليب مواجهة المشكلات وحماية الأسر المعرضة للخطر من الوقوع في المخاطر والمشكلات التي قد تؤدي إلى التفكك والانهيار انطلاقاً من أهمية الأسرة ومنظومة العلاقات القرابية المحور الرئيسي للحياة البشرية والوجود الإنساني عامة، والعلاقات العائلية بين الزوج والزوجة والآباء والأبناء أو بين الأقارب عموماً، قد توفر الاكتفاء والرضا وتلبي كثيراً من الاحتياجات البشرية- غير أنها قد تحتوي في الوقت نفسه على كثير من التوترات والمشاحنات التي تدفع بعض الناس إلى اليأس أو الإحباط أو تملأهم بمشاعر السخط والقلق.

ومن الفئات المعرضة للخطر داخل الأسرة كل من المرأة والطفل والمسن والمعاق. ومن الأمور التي تعرض الأسرة للخطر العنف والتفكك الأسري أو سجن عائل الأسرة أو تناول المخدرات أو الانخراط في بعض الأعمال الإجرامية.

ومن ثم يتم طرح بعض الآليات أو القرارات لحماية الأسر المعرضة للخطر في الوقوع في المخاطر وحدوث التفكك الأسري والانهيار.

مكونات المبادرة:

- الأفراد المعرضين للخطر داخل الأسرة (المرأة. الطفل. المسن. المعاق)

- التفكك الأسري.

- الأسر المعرضة للخطر.

القرارات والآليات المقترحة:

- الاهتمام بالجانب الوقائي والبرامج الوقائية التي تركز على حقوق المرأة في الإسلام كزوجة وربة منزل (الحقوق والواجبات).

وتتولى الهيئات والمنظمات الأسرية. بالمشاركة مع المنظمات العامة في المجتمع.. تنظيم هذه البرامج بصورة منتظمة. والعواقب المترتبة على عدم الوعي والجهل (بالحقوق والواجبات).

- حماية الأطفال داخل الأسرة من العنف والإيذاء كمدخل وقائي وعلاجي وذلك بتكثيف الجهود التوعوية والإرشادية للأسر التي تعاني من العنف إما عن الزوج أو الزوجة (الأب- الأم).

بالإضافة لاتخاذ وتطبيق الإجراءات القانونية والعقوبات على مرتكبي العنف نحو الأطفال سواء داخل الأسرة أو خارجها.

- ضرورة مواجهة العنف الموجه نحو الأطفال المعاقين من إهمال وإيذاء سواء داخل المنزل أو من المجتمع أو المؤسسات المختلفة وذلك بتنظيم برامج توعوية وإرشادية لكل من:

1- الوالدين الذين لديهم أطفال معاقون

حيث يعد الأطفال المعاقون هم الأكثر عرضة للعنف منذ مولدهم، ليس بسبب التمييز ضدهم، بل أيضا نظرا لأن إعاقتهم تجعلهم عاجزين عن الدفاع عن أنفسهم حين يتعرضون للإيذاء، وأحيانا ما يفاقم الإيذاء من إعاقة الطفل أو من حالة العجز المصاب بها. ويتم توعية الآباء بآليات وأساليب التعامل مع هؤلاء الأطفال المعاقين. والعواقب المترتبة على العنف الموجه نحو هذه الفئة- وتتولى هيئات الإرشاد الأسري والمنظمات العامة في المجتمع تنظيم البرامج والخدمات اللازمة لهذه الأسر التي يوجد بها أطفال معاقون. وتوجيه الأسرة إلى الموارد الموجودة في المجتمع والتي يمكن الاستفادة منها في رعاية الطفل.

2- أفراد المجتمع بصفة عامة

وتتولى وسائل الإعلام بالتنسيق مع الهيئات الأسرية والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة بتنظيم برامج توعوية عامة لتوعية و تثقيف أفراد المجتمع بأساليب التعامل مع المعاقين وضرورة احتوائهم وعدم توجيه أي عنف (جسدي/ لفظي/ جنسي..) إلى هؤلاء الأطفال المعاقين.

3- العاملون في المؤسسات التعليمية أو مؤسسات الحضانة

في بعض الأحيان يكون المدرسون غير المدربين مسؤولين إما عن مضايقة الأطفال المعاقين وإما بالصياح بهم أو بإيذائهم مما يشجع الأطفال الآخرين في المدرسة بالتصرف على مثل هذا النحو. وهذا يزيد من عزلة الأطفال المعاقين ومن تعرضهم لانتهاك حقوقهم لا سيما مع وجود نقص لدى الكثير من المدارس في الإشراف الفعال وآليات التقرير مع ندرة وجود مؤسسات تعليمية متخصصة للمعاقين

وبناء عليه فإنه من الأهمية:

• تنظيم برامج توعوية وإرشادية للمدرسين والمشرفين العاملين في المدارس ودور الحضانة التي بها أطفال معاقون. وتتولى الهيئات الأسرية والإرشاد الأسري وخدمات خدمة المجتمع تنظيم هذه البرامج- مع توجيه الدعم المادي المناسب لهذه الجهات حتى يتسنى لها تقديم هذه البرامج على مستوى عال من الكفاءة.

- التوسع في إنشاء مدارس الحضانة والمدارس العامة للأطفال المعاقين نظرا لقلّة بل ندرة هذه المدارس وتزويدها بالإمكانيات المادية والبشرية والتسهيلات اللازمة التي تؤهلها لاستيعاب هؤلاء الأطفال المعاقين وتقديم خدمات تعليمية ونفسية واجتماعية لهم على مستوى عال من الكفاءة ضمانا لحماية هؤلاء الأطفال من الوقوع فريسة للعنف والإيذاء.
- وتتولى الحكومة تخصيص الميزانيات اللازمة لإنشاء هذه المدارس. ويفضل أن تكون مشتركة (حكومية- وأهلية).
- لمواجهة التفكك الأسري والذي يرتبط بالأسر المعرضة للخطر والتي تعاني من العنف/ المخدرات/ سجن عائل الأسرة/ الإعاقة فإن هذا يتطلب تنظيم برامج توعوية وإرشادية تقوم بها الهيئات الأسرية ومنظمات الإرشاد الأسري/ وعمادات خدمة المجتمع بالجامعات/ والمنظمات العامة في المجتمع بالتنسيق مع مجلس شؤون الأسرة، تتضمن:-
- توعية المقبلين على الزواج وتقديم برامج تهيأهم للحياة الأسرية وأساليب التعامل وإدارة الحياة الأسرية (والحقوق والواجبات) في ضوء الشريعة الإسلامية.
- ولا يتم عقد الزواج إلا بتقديم ما يثبت حضور هذه الدورات والبرامج التي تساعد الشاب والفتاة على الإعداد والاستعداد للحياة الزوجية والأسرية. ويتم الإشراف على هذه البرامج والتأكد من صلاحيتها وكفاءتها في إكساب المقبلين على الزواج المهارات الحياتية اللازمة ضمانا لتكوين أسرة إسلامية صحيحة تقوم على ركائز قوية.
- توفير بيئة آمنة للأطفال وإلى دعم الوالدين من خلال الموارد المادية والخدمات النفسية والاجتماعية التي توفر هذه البيئة الأسرية.
- إتاحة الفرصة بصورة أوسع للإجازات الوالدية المدفوعة الأجر للتقريب بين أفراد الأسرة ورعاية الأطفال المرضى والمعاقين داخل الأسرة. أو رعاية أحد المسنين.
- توفير رعاية صحية ونفسية للأم أثناء فترة الحمل وبعد الولادة.
- خدمات الدعم الأسري وخاصة للأسر ذات الأطفال الصغار. والتوعية بكيفية التوفيق بين العمل بأجر ورعاية الأطفال. وتتولى هذه المهام الهيئات الأسرية ودعمها بالميزانيات والموارد المالية والبشرية اللازمة لتنظيم وتقديم هذه الخدمات.
- تقديم الدعم المالي والنفسي والاجتماعي للأسر التي يكون فيها العائل مسجون. ضمانا وحفاظا على هذه الأسرة من الوقوع في المخاطر والتفكك.

- التنسيق والتكامل بين جهود «هيئة نبراس» والإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤسسات الأسرية والإرشاد الأسري لتنظيم برامج توعوية وقائية وعلاجية لحماية الشباب والأطفال والمراهقين من الوقوع فريسة للمخدرات- وتبني خطة علاجية تكاملية للأفراد الذين وقعوا بالفعل فريسة لهذه المخدرات ضمانا لعلاجهم وعدم الانتكاسة وحماية الأسر من التفكك.
- إنشاء صندوق وطني للمساعدات الأسرية يتولى تقديم المعونات المادية والاجتماعية والنفسية للأسر المعرضة للخطر والتي بها أفراد (معاقون/ مسن معاق/ عنف/ عائل مسجون/مخدرات). وذلك لحماية هذه الأسر من التفكك ويكون تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الأعلى للأسرة والطفولة.
- ويتم تزويد هذا الصندوق بالعناصر البشرية المؤهلة القادرة على أداء الدور التكاملي الفاعل لخدمة هذه الأسر المعرضة للخطر.
- ويتم رسم هذه الأدوار في ضوء خطة خاصة ودليل إرشادي للعاملين بما يضمن تحقيق الأهداف المرسومة لهذا الصندوق.
- ويتم رصد الميزانيات الحكومية اللازمة لتمويل هذا الصندوق بالإضافة إلى المشاركات الخاصة من رجال الأعمال والرعاة.
- إنشاء مراكز للطفولة وخاصة في سن ما قبل المدرسة تتولى تقديم برامج تعليمية وتربوية و نفسية واجتماعية للأطفال ويفضل أن تنشأ في كل حي من الأحياء وتمتد أعمار الأطفال الذين يلتحقون بهذه المراكز من سن 4 سنوات إلى 9 سنوات- وتستقبل الأطفال طوال العام وخاصة من هم في سن ما قبل المدرسة وتخصص لها ميزانيات (حكومية/ أهلية) وتطوعية. ويدرج ضمن برامجها التوعية والإرشاد والتوجيه للأمهات لمساعدة الأطفال على النمو النفسي والاجتماعي والشخصي السليم.
- إنشاء هيئة تنسيقية عليا تتحدد مهامها في التنسيق بين جهود مؤسسات الإرشاد الأسري والمؤسسات والهيئات الأسرية ضمانا لتحقيق التكامل بين الجهود والخدمات والبرامج التي تقدمها هذه الهيئات والمؤسسات مع التوسع في إنشاء وحدات ومؤسسات الإرشاد الأسري نظرا لأهميتها في توعية الأسر وحل مشكلاتها مع مراعاة إكساب العاملين في هذه المؤسسات المهارات والمعارف العلمية المتقدمة التي تساعد على القيام بمهامهم الوظيفية بكفاءة في تحقيق أهداف التوجيه والإرشاد الأسري.

مقترحات أخرى:

- إنشاء مركز بحوث متخصص للأسرة والطفولة يتولى إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة والطفولة والسياسات الأسرية والإصلاح الأسري وجميع القضايا الخاصة بالأسرة والطفولة. ويفضل أن تكون تبعية هذا المركز لمجلس شؤون الأسرة ضمانا لتحقيق المرونة في اتخاذ القرارات وتنفيذ المهام.
- ه وتخصص له الميزانيات الحكومية اللازمة للإنشاء والتمويل والعمل. ويتم إسناد مهمة إنشاء المركز للمتخصصين في مجال الدراسات والبحوث.
- كما يتولى المركز إعداد دراسة مسحية سنوية للاحتياجات الفعلية للأسر وللطفولة. والقضايا المرتبطة بها.
- وأيضا يتولى المركز إجراء الدراسات التقويمية لبرامج وخدمات المؤسسات والهيئات الأسرية والعائد منها. وطرح الخطط المستقبلية لتطوير خدمات هذه المؤسسات وضمان كفاءة وجودة الخدمة.
- عقد مؤتمر كل عامين بعنوان (مؤتمر المائدة المستديرة لتطوير سياسات الأسرة والطفولة والإصلاح الأسري) ويتم الحصول على موافقة من المقام السامي بعقد المؤتمر ويتولى مناقشة القضايا الرئيسية للأسرة والطفولة وطرح الحلول والخطط المناسبة.
- ويشارك في هذا المؤتمر جميع المؤسسات والجامعات والهيئات الأسرية (الحكومية والأهلية) ويكون تحت مظلة وزارة الشؤون الاجتماعية ومجلس شؤون الأسرة .
- ويتم متابعة تنفيذ توصيات هذا المؤتمر بتشكيل لجنة تتولى مهام التنفيذ ضمانا لتفعيل الدور المتوقع من المؤتمر في تطوير السياسات الأسرية.

والله ولي التوفيق والسداد

قائمة المراجع والمصادر

- 1-أحمد عبداللطيف . رشاد . 2013 : الخدمة الاجتماعية القانونية . مدخل التشريعات الاجتماعية القاهرة مكتبة كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان .
- 2-القضاة . منذر . 2015 : الواضح فى شرح أحكام الاسرة . الرياض مكتبة الرشد .
- 3-الخطيب . وآخرون . 1999 : نظام الأسرة فى الإسلام . الرياض . مكتبة الفلاح .
- 4 - أن شفيك قرُدم (Anne Skevik Grodem). عرض لدموغرافيا وسياسات الأسرة فى الدول الإسكندنافية مراجعة الدراسات الإحصائية السكانية الأسرية والسياسات الأسرية فى دول أوروبا الشمالية (A Review of Family Demographics and Family Policies In the Nordic Countries). مجلة البلطيق للعلوم السياسية (Baltic Journal of Political Science). ديسمبر 2014.
- 5-ألمندينا مورنو وآخرون (Almuudena Moreno-Minguez Luis-Carlos Martinez-, Fernandez Angel Carraasco-Campos). مؤشرات سياسات الأسرة والرفاهية فى أوروبا مقارنة تطورية (Family Policy Indicators and Well-being in Europe from an Evolutionary Perspective). مجلة البحث التطبيقي لجودة الحياة (Applied Research Quality Life). سبرنجر 2015.
- 6-اتحاد أوروبا (Council of Europe). مستقبل الأسر الأوروبية وإستراتيجية عام 2020 (The future of strategy 2020 families and the Europe). سياسات الأسرة فى دول اتحاد أوروبا ، استرسبرغ، 2009.
- 7-اختبارات الأسرة توجيه للإدارات الحكومية أكتوبر 2014. (Department for work and Pension). قسم التوجيه لوحدات وأقسام الحكومة. أكتوبر 2014
- 8-الأمانة العامة ل OECD . نظرة سريعة على المجتمع المؤشرات الاجتماعية فى منظمة OECD (OECD Social Indicators 2016 OECD Multilingual Summaries Society at a Glance 2016). باريس فرنسا، 2016.
- 9-برنامج التنمية لهيئة الأمم المتحدة، (United Nations Development Programme). تقرير التنمية البشرية 2015، (2015 Human Development Report) البحث الديموغرافي للعمل التنمية البشرية (Work for Human Development Demographic Research). نيويورك، الولايات المتحدة، المجلد 10، 2004.
- 10-بترلسمن ستفتنغ (Bertelsmann Stiftung). تقرير الأسرة: سياسة الأسرة مؤشرات الحكومة المستدامة 2016 (2016 Families Report Family Policy Sustainable Governance Indicators). ألمانيا، 2016.

- 11-تقرير عن النرويج لهيأة حقوق الإنسان لهيأة الأمم المتحدة (Report from Norway to UN Human rights Commission: The Family in Norwegian Society Norwegian Life and Society). جامعة أسلو.
- 12-تن رستقرد (Tine Rostgaard). السياسات الأسرية في الدول الاسكندنافية (Family Policies in Scandinavia). جامعة ألبرغ بالدنمارك. طباعة فردش إبرتفتنغ (Friedrich Ebertiftung). برلين ألمانيا، 2014.
- 13-هاس لندا (Linda Haas). سياسة الأسرة في السويد (Family Policy in Sweden). مجلة الأسرة والإقتصاد (Journal of Family and Economics). طباعة العلوم الإنسانية، 1996.
- 14-رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل التحديات البحثية والسياسة مشروع منصة الأسرة-الأسرة في أوروبا. في رفاهية الأسرة الأوروبية في المستقبل (Wellbeing of Families Future Europe). مشروع منصة الأسرة.
- 15-قاعدة بيانات الأسرة، المعهد الأسترالي للدراسات الأسرية (FA M I LY D ATA B A S E Australian Institute of Family Studies). الأسرة تهمة (Family Matters). ربيع/صيف 1999.
- 16-سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا (Family Policy in Council of Europe Member States). تقريران خبيرين مقدمان من لجنة الخبراء السياسة الاجتماعية للأسر والأطفال، سياسة الأسرة في مجلس الدول الأعضاء في أوروبا. 2009 Strasbourg CEDEX.
- 17-كفن أندروس (Kevin Andrews). تطوير سياسة أسرية وطنية. المعهد الأسترالي للدراسات الأسرية (FA M I LY D ATA B A S E Australian Institute of Family Studies). الأسرة تهمة (Family Matters). رقم 54، ربيع/صيف 1999.
- 18-ماريت رونسين. بحث ديموغرافي (بحث في التركيبة السكانية) ، تأملات سياسة الخصوبة والأسرة النرويجية ما بين سياسات الأسرة واتجاهاتها والتفكير في الروابط المحتملة بينهما. ج 19:- المقال العاشر، 2014. © 2004 ماكس بلانك جيسلشافت.
- 20-مجموعة بحثية (المرأة) وبحث العمل. العمل والرعاية وسياسات الأسرة العلامات الإرشادية لانتخاب عام 2016 (2016 Work, Care & Family Policies Election Benchmarks). جامعة سدني أستراليا، 2016.
- 21-مرت رنسن (Marit Ronsen). الخصوبة والسياسة الأسرية في النرويج (Fertility and Family Policy in Norway). Max-Planck-Gesellschaft 2004. (in Norway- A reflection on trends and possible connections).
- 22- منظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية. وضع الجندر ورفاهية الأسرة في دول منظمة التعاون الإسلامي (State of Gender and Family Well-Being in OIC Member Countries). أنقرة، تركيا، مارس 2013.

- . (2NASW The social worker in the political process . N . Y) : 2014 A Lan , D & Riono (-23
-24.Sociology in social work . London . Routledge : 2011 Peter Leonard (.
exchange and power in social work . N . Y , John wily and sons : 1999 . Peter . Blau (-25
-The neighborhood advice center . London , Routledge26 : 2001 . Gohn Baker (.
-27 عبد الفتاح عثمان . 1999 : مقدمة في الخدمة الاجتماعية . القاهرة . مكتبة الانجلو .
-28 جبرين علي الجبرين . 2005 : العنف الأسري خلال مراحل الحياة . الرياض . مؤسسة الملك خالد
الخيرية .
-29 رحاب مصطفى كامل . 2016 : أحكام الاسرة في الشريعة الإسلامية . الرياض . مكتبة الرشد .
-30 محمد بن إسماعيل الحوساني . 2015 : فقه الأسرة . الرياض . مكتبة الرشد .

المودة

almawaddah

جمعية المودة للتنمية الأسرية
Almawaddah Society for Family Development



9 2 0 0 0 1 4 2 6
www.almawaddah.org.sa

     @almawaddah_j |  info@almawaddah.org.sa